التَّعَقُّبَاتُ الحَدِيثِيَّة

على الشيخ الألباني

تأليف

أ.د. علي عبد الباسط مزيد

أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه

جامعة الأزهر الشريف





التَّعَقُّبَات الحَدِيثيَّة

على الشيخ الألباني رحمه الله تعالى

أ.د / علي عبد الباسط مزيد

أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه

بجامعة الأزهر الشريف

طبعة مزيدة ومنقحة

الناشر

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع

محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م

رقم الإيداع : ٢٠٤١٢ / ٢٠١٣

I.S.B.N : 978 – 977 – 449 - 224 – 2

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

٤ ش أحمد سوكارنو- العجوزة- القاهرة

فاكس: ٣٣٠٤٤٨٤١- ت: ٣٣٤٥٢٣٠٢

محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥ - ٠١٠٠٠٩٦٦٥٧٨ - ٠١٢٨١٨٢٠٠٠٩

البريد الإلكتروني والمواقع الخاصة بالمكتبة:

www. elemanlibrary.com

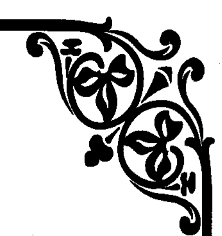
elemanliblary@gmail.com

elemanliblary@yahoo.com

https: //www.facebook.com/elemanliblary

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر

٦٨ شارع العباسية - القاهرة . ت : ٢٤٨٢٧٨٥١

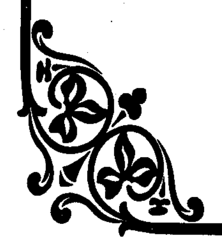
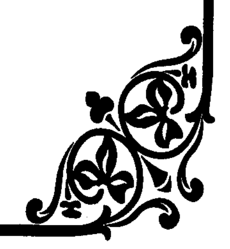



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذي قيض لحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وافتراءات الحاقدين، وزعم الغافلين. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ:

فقد أفاء الله تعالى علينا بصفوة من عباده خصهم بالفضل والعلم، فنبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وعاشوا عيشة الزُّهَّاد الورعين، واتبعوا آثار السلف المتقدمين، واجتنبوا أهل الأهواء والمبتدعين، ورحلوا إلى مناكب الأرض أجمعين، ليجمعوا ما تفرق من السُّنَّة في بلاد المسلمين، مميزين الصحيح من السقيم، ووضعوا الضوابط والموازين، لحفظ السُّنَّة من زيغ المبتدعين، وتحريف الجاهلين، وافتراء الكاذبين؛ فهم خواص عباده، وأوتاد بلاده، قذف الله تعالى في قلوبهم نور اليقين، وقيضهم لحفظ السُّنَّة والذود عن الدين.

ولقد ابتلي علم الحديث في الآونة الأخيرة بمن يدعون معرفته وإتقانه، فراحوا يضعفون ويصححون تبعًا لقواعد اختلقوها ومقاييس ابتدعوها، أو اعتمادًا على قواعد ضعيفة أو مرجوحة، وقد استدرجتهم قواعدهم ومقاييسهم تلك إلى التطاول على أئمة الحديث والفقه، لمخالفتهم لهم في الحكم أو الرأي.

ولا ننكر بداية أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كان مجتهدًا في التخريج

ودراسة الأسانيد، وأنه حظي بتقدير الكثيرين من طلاب العلم، وبعض المتخصصين، فله جهود لا تُنكر، وفضله يُذكر له فيُشكر عليه.

ولكن الذي أنكره أن يرى الشيخ الألباني نفسه فوق كبار الأئمة، وأن ينصِّبَ نفسه حجةً عليهم، وأن رأيه الصواب، وما عداه خطأ لا يلتفت إليه مهما كان قائله؛ كما أنكر على تلامذته: التسليم المطلق لكل ما صدر عنه، والمتابعة العمياء لكل أحكامه وتعقباته حتى على كبار الأئمة، ألا يعلم هؤلاء أن العصمة للرسول ﷺ، وأن كلًّا يُؤخذ من قوله ويُرد إلَّا مَن عصمه الله تعالى؟!

إنَّ المتتبع للشيخ الألباني خلال تخريجاته وتعليقاته الحديثية يدرك مدى تجاوزاته في كثير من الأحكام، فضلًا عن كثرة الأخطاء والأوهام والتناقضات، والخروج على القواعد والضوابط، كما أنه تَعَرَّض بالنقد للأئمة أصحاب الصِّحاح والسُّنن وغيرهم من العلماء المشهود لهم بالعلم والفضل وسعة الحفظ، والإتقان، والورع والتقوى، ولم يكتف بذلك، بل مَزَّقَ كتب السُّنن الأربعة، والأدب المفرد للبخاري أمير المؤمنين في الحديث، والكلم الطيب لابن تيمية، والترغيب والترهيب للحافظ المنذري وغيرها، بحجة فصل صحيحها من سقيمها، وتجاوز ذلك إلى الهجوم على أحاديث في الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول، وأجمع أهل العلم من حفاظ الحديث وطرقه والخبراء بعلله على صحة ما جاء في هذين الكتابين من أحاديث شريفة- باستثناء أحاديث معدودة تكلم فيها الحافظ الدارقطني، وتعقبه الحافظان والإمامان: ابن حجر العسقلاني، والنووي، رحمهم الله أجمعين.

ويأبى الله إلا أن يتم نُوره ولو كره المجادلون، فجنَّد من عباده من يقوم

بتعقب الشيخ الألباني، ومناقشته والرد عليه، والتنبيه على تجاوزاته وأخطائه ومناقضاته.

وقد أعانني الله تعالى بفضل منه على أن أسهم في ذلك بأعمال أرى أنها غاية في الأهمية، وأول هذه الأعمال: كتاب «لقطات مما وهم فيه الألباني من تخريجات وتعليقات»، وكتاب «الشيخ الألباني بين الحديث والفقه». ثم هذا الكتاب الذي ضمنته معظم ما جاء في الكتاب الأول.

ويشتمل هذا الكتاب على المباحث الآتية:

المبحث الأول: موقف الشيخ الألباني من صحيح الإمام البخاري.

المبحث الثاني: موقف الشيخ الألباني من صحيح الإمام مسلم.

المبحث الثالث: موقف الشيخ الألباني من السنن الأربعة.

المبحث الرابع: منهج الشيخ الألباني في تخريج الأحاديث والحُكم عليها.

المبحث الخامس: موقف الشيخ الألباني من العمل بالحديث الضعيف.

المبحث السادس: مآخذ على الشيخ الألباني.

المبحث السابع: كُتب ورسائل في الرد على الشيخ الألباني.

وأخيرًا الخاتمة: وفيها أهم وأبرز ملامح فكر الشيخ الألباني ومنهجه.

هذا، وقد صدر هذا الكتاب عن دار المشاريع ببيروت سنة (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م)، لكن هذه الطبعة مزيدة ومعدلة.

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

المبحث الأول

موقف الألباني من «صحيح الإمام البخاري»

مما يجب التنبيه عليه أولًا أن صحيح الإمام البخاري إنما هو حاصل جهود عظيمة «لأمير المؤمنين في الحديث» على مدار ست عشرة سنة، وأن الإمام البخاري رحمه الله تعالى بناه على شروط غاية في الدقة والقوة والصرامة، وأسسه على تقوى من الله عز وجل، وانتخبه من مئات الآلاف من الأحاديث، وتواتر عنه قوله: «لقد خرجت كتابي الصحيح هذا من زُهَاء ستمائة ألف حديث، وما وضعت فيه حديثًا إلا واغتسلت وصليت ركعتين لله سبحانه وتعالى»[(١)]، وفي رواية: «أخرجت هذا الكتاب من نحو ستمائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله»[(٢)]، وزاد في رواية: «وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعدما استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته»[(٣)].

وكما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في صدر الفصل الثاني من هدي الساري: «تقرر أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثًا صحيحًا. هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحًا، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب

---

(١) راجع ذلك في: تهذيب التهذيب (٩/ ٤٩)، وطبقات السبكي (٢/ ٢٢١)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

(٢) طبقات السبكي (٢/ ٢٢١)، هدي الساري (ص٤٩٠)، تهذيب الأسماء اللغات (١/ ٧٤).

(٣) عمدة القاري (١/ ص٢).

تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة[1].

ومن تواضع الإمام البخاري- رحمه الله تعالى- من جهة، وزيادة في التحري والاحتياط من جهة أخرى، عرض صحيحه على شيوخ عصره وأئمة دهره، فأقروه وشهدوا له بالصحة إلا أحرفًا يسيرة يرجح فيها قوله عليهم. قال أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي: لما أَلفَ البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة»[2].

وقد أطنب الأئمة والعلماء في الثناء عليه وبيان منزلته، واتفقوا على أن هذا المصنَّف النفيس أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وأما الشيخ الألباني، فإنه ينظر إلى صحيح الإمام البخاري على أنه كغيره من المصنفات الحديثية التي جمعت بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف، وحجته في ذلك أنه لا عصمة إلا لرسول الله ﷺ، وأبى الله أن يتم إلا كتابه، وذكر أنه بناء على هذه الحقيقة البدهية لا يوجد كتاب إلا وفيه أخطاء.

والقول بأن الخطأ وارد في كتب الناس لانتفاء العصمة عنهم، وأنه لا تمام إلا لكتاب الله تعالى، كل ذلك حق ولا ينكره أحد، ولكن الشيخ الألباني

---

(١) هدي الساري (ص١٢)، وفي عمدة القاري (١/ ٢ ص): «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه».

(٢) نقلًا عن هدي الساري (ص٧، ٤٨٩). وقال نحوه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٦)، (١٨/ ص١٩).

أراد بهذا الحق باطلًا. حيث اتخذ من ذلك منطلقًا للكلام في أحاديث مجمع على صحتها وحجيتها، وأباح لنفسه أن يعبث في أحاديث لا تحتمل نقدًا.

لقد أوهم الألباني نفسه أنه بلغ في معرفة الحديث الشريف وعلومه درجة تمكنه من تخطئة كبار الأئمة، ونقد الأحاديث المجمع على صحتها وحجيتها، وحاول أن يُوهم بعض طلاب العلم بكثرة أخطاء الإمام البخاري، وأن صحيحه مليء بالأحاديث الضعيفة، ويَزْعُم أن مِنَ الأسباب التي تصرفه عن تتبع الصحيحين انشغاله بالسُّنن الأربعة والمسانيد والمعاجم، ويلفت نظر بعض طلاب العلم إلى أن الحافظ ابن حجر العسقلاني انتقد في صحيح البخاري «أشياء كثيرة وكثيرة جدًّا»، وانتهى إلى التصريح لبعض طلاب العلم بأن كتبًا صُنِّفَت في الأحاديث الضعيفة التي اشتمل عليها صحيح البخاري، دون أن يسمي واحدًا من هذه الكتب التي يزعم أنها صنفت في ضعيف البخاري!

ويمكنك الوقوف على ذلك كله في جواب الألباني على سؤال أحد تلاميذه:

فقد جاء في كتاب «فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء» ما نصه[1]: «**سؤال:** شيخنا السؤال هو: هل سبق للشيخ أن ضَعَّفَ أحاديث في البخاري وضعفها[2] في كتاب ما؟ وإن حصل ذلك فهل سبقك إلى ذلك

---

(١) «فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء» (٥٢٤- ٥٢٨) لعكاشة عبد المنان الطيبي- مكتبة التراث الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م.

وأشار المؤلف أن هذا السؤال وجواب الألباني عليه مسجل في شريط للشيخ الألباني عنوانه «كم ترك الأول للآخر»، وقال في الهامش (ص٥٢٤): (الشريط التاسع والثلاثون بعد المائة. تم تسجيل هذا المجلس في العاشر من ذي القعدة ١٤١٣ هـ، الموافق ١/ ٥/ ١٩٩٣ م).

(٢) كذا عنده، والأنسب: «ووضعها أو جمعها» كما يدل عليه جواب الشيخ.

العلماء.. نرجو مع الإشارة جزاك الله خيرًا».

جواب: حدد إلى ذلك.. إلى ماذا.. لأن سؤالك يتضمن شيئين.. هل سبق لك أن ضعفت شيئًا من أحاديث البخاري، وهل جمعت ذلك في كتاب.. فلما ذكرت هل سبقك إلى ذلك... ماذا تعني؟ إلى تضعيف ولّا إلى تأليف؟

سؤال: إلى الاثنين.

جواب: أما أنه سبق لي أن **ضعفت أحاديث البخاري فهذه الحقيقة يجب الاعتراف بها**، ولا يجوز إنكارها، ذلك لأسباب كثيرة جدًّا.

أولها: المسلمون كافة لا فرق بين عالِم أو مُتعلم أو جاهل مسلم.. كلهم يجمعون على أنه **لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ**.. وعلى هذا من النتائج البديهية أيضًا أن أي كتاب يخطر في بال المسلم أو يسمع باسمه قبل أن يقف على رسمه لا بد أن يرسخ في ذهنه أنه لا بد أن يكون فيه شيء من الخطأ؛ لأن العقيدة السابقة أن العصمة من البشر لم يحظ بها أحد إلا رسول الله ﷺ.

من هنا يروى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: أَبَى الله أن يتم إلا كتابه.

فهذه حقيقة لا تقبل المناقشة.. هذا أولًا.. هذا كأصل.. أما كتفريع **فنحن من فضل الله علينا وعلى الناس، لكن أكثر الناس لا يعلمون، ولكنَّ أكثر الناس لا يشكرون. قد مكنني الله- عز وجل- من دراسة علم الحديث.. أصولًا وفروعًا وتعليلًا[1] وتجريحًا حتى تمكنت إلى حد كبير بفضل الله ورحمته- أيضًا- أن أعرف الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع من دراستي لهذا العلم**. على ذلك طبقت هذه الدراسة على بعض الأحاديث

(١) كذا عنده، والأنسب: «وتعديلًا».

التي جاءت في صحيح البخاري فوجدت نتيجة **هذه الدراسة** أن هناك بعض الأحاديث التي تعتبر بمرتبة الحسن فضلًا عن مرتبة الصحة في صحيح البخاري فضلًا عن صحيح مسلم.

هذا جوابي عما يتعلق بي أنا.

أما عمَّا يتعلق بغيري مما جاء في سؤالك وهو هل سبقك أحد.

فأقول والحمد لله: سبقت من ناس كثيرين هم أقعد مني وأعرف مني بهذا العلم الشريف، وقدامى جدًّا بنحو ألف سنة.

فالإمام الدارقطني وغيره فقد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث.. **أما أنا فلم يبلغ بي الأمر أن أنتقد عشرة أحاديث.**

ذلك لأنني وجدت في عصر لا يمكنني من أن أتفرغ لنقد أحاديث البخاري ثم أحاديث مسلم.. ذلك لأننا نحن بحاجة أكبر إلى تتبع الأحاديث التي وجدت في السُّنن الأربعة فضلًا عن المسانيد والمعاجم ونحو ذلك لنبين صحتها من ضعفها.

بينما الإمام البخاري والإمام مسلم قد قاما بواجب تنقية هذه الأحاديث التي أودعوها[1] في الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث.

هذا جهد عظيم جدًّا.. ولذلك فليس من العلم وليس من الحكمة في شيء أن أتوجه أنا إلى نقد الصحيحين[2]، وأدع الأحاديث الموجودة في السُّنن الأربعة وغيرها غير معروف صحيحها من ضعيفها.

لكن في أثناء البحث العلمي تمر معي بعض الأحاديث في الصحيحين أو

---

(١) كذا عنده، والأنسب للسياق: «أودعاها».

(٢) هذا كلام لا بأس به، ولكنه ذكر بعد ذلك أنه انكشفت له أحاديث ضعيفة عندهما، وأن ابن حجر العسقلاني بيَّنَ الكثير من الأخطاء عندهما، هكذا زعم.

في أحدهما فينكشف لي أن هناك بعض الأحاديث الضعيفة.

لكن من كان في ريب مما أحكم أنا على بعض الأحاديث فليعد إلى «فتح الباري» فسيجد هناك أشياء كثيرة جدًّا ينتقدها الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني الذي يسمى بحق أمير المؤمنين في الحديث، والذي أعتقد أنا وأظن أن كل من كان مشاركًا في هذا العلم يوافقني على أنه لم تلد النساء بعده مثله.

هذا الإمام أحمد بن حجر العسقلاني يُبين في أثناء شرحه أخطاء كثيرة في أحاديث البخاري بوجه ما كان ليس في أحاديث مسلم فقط، بل وما جاء في بعض السُّنن وفي بعض المسانيد(١).

ثم نقدي الموجود في أحاديث صحيح البخاري تارة تكون للحديث كله..أي يُقال: هذا حديث ضعيف، وتارة يكون نقدًا لجزء من حديث.. أصل الحديث صحيح لكن يكون جزء منه غير صحيح.

من النوع الأول مثلًا حديث ابن عباس. قال: تزوج أو نكح رسول الله ﷺ ميمونة وهو مُحْرِم(٢).

هذا حديث ليس من الأحاديث التي تفرد بها البخاري دون صاحبه مسلم، بل اشتركا واتفقا على رواية الحديث في صحيحيهما.

والسبب في ذلك أن السند إلى راوي هذا الحديث وهو عبد الله بن عباس لا غبار عليه، فهو إسناد صحيح لا مجال لنقد أحد رواته، بينما هناك أحاديث أخرى هناك مجال لنقدها من فرد من أفراد رواته.

مثلًا من رجال البخاري رجل اسمه: فليح بن سليمان.. هذا يصفه ابن

---

(١) لم يقدم لنا مثالًا واحدًا يبرهن به على صحة دعواه هذه.

(٢) سيأتي تخريجه (ص٢٥).

حجر في كتابه التقريب أنه صدوق سيء الحفظ[1].

فهذا إذا روى حديثًا في صحيح البخاري وتفرد به، ولم يكن له متابع، أو لم يكن لحديثه شاهد يبقى حديثه في مرتبة الضعيف الذي يقبل التقوية بمتابع أو شاهد.

فحديث ابن ميمونة[2] أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو محرم، لا مجال لنقد إسناده من حيث فرد من رواته كفليح بن سليمان مثلًا.. لا.. كلهم ثقات.

لذلك لم يجد الناقدون لهذا الحديث من العلماء الذين سبقونا بقرون، لم يجدوا مجالًا لنقد هذا الحديث إلا في رواية[3] الأول وهو صحابي جليل. فقالوا: إن الوهم جاء من ابن عباس، ذلك لأنه كان صغير السن من جهة، ومن جهة أخرى أنه خالف في روايته لصاحبة القصة أي زوج النبي ﷺ التي هي ميمونة.. فقد صح عنها أنه عليه السلام تزوجها وهما حلال[4].

إذًا هذا حديث وَهِمَ فيه رواية الأول[5] هو ابن عباس، فكان الحديث ضعيفًا وهو كما ترون كلمات محدودات: تزوج ميمونة وهو محرم. أربع كلمات. مثل هذا الحديث وقد يكون أطول منه له أمثلة أخرى في صحيح البخاري.

---

(١) قلت: لم يعتمد عليه البخاري في صحيحه. قال ابن حجر بعد أن ذكر ما قيل فيه: قلت لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق «هدي الساري (ص٤٣٥).

(٢) كذا عنده، والصواب: «فحديث ميمونة»، أو: «فحديث ابن عباس عن ميمونة».

(٣) كذا عنده، ولعله أراد: «راويه الأول».

(٤) سيأتي تخريج هذا الحديث (ص٢٤).

(٥) كذا عنده، والصواب: «راويه الأول».

النوع الثاني: يكون الحديث أصله صحيحًا لكن أحد رواته أخطأ من حيث إنه أدرج في متنه جملة ليست من حديث النبي ﷺ.. من ذلك الحديث المعروف في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال: «إن أُمتي يأتون يوم القيامة غُرًّا محجلين من آثار الوضوء» إلى هنا الحديث صحيح وله شواهد كثيرة زاد أحد الرواة في صحيح البخاري «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل». قال الحافظ ابن حجر العسقلاني، وقال ابن قيم الجوزية، وقال شيخه ابن تيمية، وقال الحافظ المنذري وعلماء آخرون: هذه الزيادة مدرجة ليست من كلام الرسول عليه السلام.. وإنما هو من كلام أبي هريرة[1].

إذًا الجواب تم حتى الآن عن الشطر الأول.. **أي انتقدت بعض الأحاديث وسبقت من أئمة كثيرين.**

أما أنني ألفت أو ألف غيري فأنا ما ألفت، أما غيري فقد ألفوا، لكن لا نعرف اليوم كتابًا بهذا الصدد.. هذا جواب ما سألت».

وبعدُ: فهذا هو الجواب كاملًا- أيها القارئ الكريم- دون حذف أو تصرف، وكل جملة في هذا الجواب تحتاج إلى تعليق، فهو في أول الإجابة يؤكد على أنه ضعف في صحيح الإمام البخاري أحاديث، وذلك لأسباب كثيرة على حد قوله، ولم أقف إلا على سببين: **خلاصة السبب الأول**: أن البخاري كغيره يخطئ ويصيب؛ لأن العصمة لرسول الله ﷺ وحده، وأبَى الله أن يتم إلا كتابه. **وخلاصة السبب الثاني**: أن الله تفضل على الألباني بالتمكُّن من علوم الحديث، فصار يعرف الصحيح من الضعيف من الموضوع، وأنه استغل هذا التمكن في الكشف عن أحاديث ليست صحيحة مصنفة في صحيح البخاري.

---

(١) ستأتي الروايات التي تؤكد نسبة هذه الرواية إلى سيدنا محمد ﷺ (٢٩- ٣١).

ونرد على السبب الأول: بأن علماء الأمة لا يجتمعون على خطأ ولا على ضلالة، هكذا شاء الله تعالى، وكما هو معروف أن الإمام البخاري- رحمه الله تعالى- أطلع شيوخ عصره وأئمة دهره على صحيحه، وله شيوخ وتلاميذ كثيرون حفظوا صحيحه، وفيهم جمع غفير من الأئمة والحفاظ، وكلهم تلقوا صحيحه بالقبول ولم يطعنوا فيه جملة ولا تفصيلا، فكان ذلك إجماعًا منهم على صحة ما جاء بين دفتي صحيحه، وهو إجماع من أئمة وحفاظ لعشرات الألوف من حديث رسول الله ﷺ، وخبراء بعلل الحديث، ومجتهدين في الجرح والتعديل.

وإذا كان الله تعالى أَبَى أن يتم إلا كتابه، فإنه تعالى قيض من الناس من يحفظ سنة نبيه ﷺ، ومن يميز صحيحها من سقيمها؛ لأنها المصدر الثاني للتشريع الذي تستقيم به الأمة، وما صلح به أول الأمة يستقيم به آخرها رغم أنف المنكرين.

وَنَردّ على السبب الثاني: بأن كثيرًا من الأحاديث التي حكم عليها الألباني جانبه فيها الصواب، فهناك أحاديث تعارض في الحكم عليها، ويكفي أن نشير هنا إلى كتاب «تناقضات الألباني الواضحات» الذي بلغ (حتى عام تقريبًا) ثلاثة مجلدات، وتضمن مئات الأحاديث التي تناقض الألباني في الحكم عليها.

وهناك أحاديث حكم عليها بالصحة وهي ضعيفة، والعكس، وهناك أحاديث اجتهد في البحث عنها في مصنفات مطبوعة ومشهورة ولم يستطع الوقوف عليها[1].. فهل نسلم لمثله بالنقد الموجه لأحاديث في الصحيحين

(١) ستأتي أمثلة لكل ذلك.

المجمع على صحة ما فيهما من قِبَل جهابذة من الأئمة والحفاظ وخبراء العلل؟!

وذكر الألباني أن الدارقطني وغيره انتقدوا عشرات الأحاديث في الصحيحين، **ولم يُشر إلى أن الحافظ ابن حجر رد على كل النقود الموجهة إلى أحاديث البخاري، وأن الإمام النووي ردَّ على النقود الموجهة إلى أحاديث مسلم. وقد صرح الإمام النووي في مقدمته لشرح صحيح البخاري[1] بأن الدارقطني في طعنه لأحاديث في البخاري ومسلم ونقده لها اعتمد على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًّا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول.**

وأشار الألباني إلى أنه لو تفرغ للصحيحين لانتقد فيهما أحاديث كثيرة، ولكن الذي صرفه عن ذلك تتبع السُّنن الأربعة والمسانيد والمعاجم لحاجة الناس إلى معرفة صحيحها من ضعيفها! فأي عالم هو إذن حين ينتقد على الصحيحين أحاديث كثيرة فاتت الشيخين وأئمة عصرهما ومن بعدهما من حفاظ الحديث وخبراء العلل؟!

ثم صرح بأن الحافظ ابن حجر العسقلاني وقع على أخطاء كثيرة في صحيح البخاري، فقال: «هذا الإمام أحمد بن حجر العسقلاني يبين في أثناء شرحه أخطاء كثيرة في أحاديث البخاري»[2].

وهذا تصريح خطير مفاده أن صحيح البخاري بلغت أخطاؤه درجة من الكثرة تجعلنا لا نثق في أحاديثه التي تلقتها الأمة بالقبول والعمل، وعدها الأئمة المتخصصون أعلى درجات الصحة بعد الأحاديث المتفق عليها.

---

(١) راجع: مقدمته لشرح صحيح البخاري (ص٦٧).

(٢) الفتاوى التي جمعها عكاشة عبد المنان (٥٢٦).

وكم كنت أود أن يذكر لنا «الشيخ الألباني» هذه الأخطاء التي يعج بها صحيح البخاري والتي وقف عليها الحافظ ابن حجر العسقلاني، على حدّ زعمه، ولكنه لم يفعل واكتفى بإثارة البلبلة التي من شأنها تزعزع الثقة في أئمة الأمة وسلفها المتخصصين.

وذكر لنا الألباني مثالين مما ضعفه في صحيح البخاري؛ أولهما مَثَّل به لما انتقده للحديث كله، والثاني مَثَّل به لما انتقده لجزء من الحديث، ولتمام الفائدة لا بد من مناقشة هذين المثالين:

المثال الأول: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي فيه زواج النبي ﷺ من السيدة ميمونة وهو محرم؛ صرح الألباني بأن ابن عباس رضي الله عنهما وَهِمَ في هذا الحديث، ودليله على هذا الوهم أمران: أحدهما صغر سنه، والثاني أن السيدة ميمونة صرحت بما يخالف ما جاء في حديث ابن عباس.

أقول: قد قبل الأئمة من المحدثين والفقهاء روايات سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مطلقًا دون أن يفرِّقوا بين ما رواه صغيرًا وما رواه كبيرًا، اللهم إلا سعيد بن المسيب والخطابي اللذان زعما أنه وهم في هذا الحديث[1]، ولكن رأيهما مخالف لما عليه الجمهور.

ومن جهة أخرى، فإن العلماء بينوا أوّل زمان يصح فيه سماع الصغير: فصرح الحافظ ابن الصلاح بصحة رواية من سمع قبل البلوغ وبعده، ثم قال ابن الصلاح: «ومنع ذلك قوم فأخطئوا؛ لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير،

---

(١) رأي سعيد بن المسيب رواه عنه أبو داود بإسناد منقطع: سنن أبي داود (٢/ ٤٢٤) (٥) كتاب المناسك، (٣٩) باب المحرم يتزوج- حديث رقم (١٨٤٥)؛ وراجع: فتح الباري (٩/ ١٦٦). وراجع رأي الخطابي في معالم السُّنن على هامش سنن أبي داود (٢/ ٤٢٣) في الموضع السابق.

وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده، ولم يزالوا قديمًا وحديثًا يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع ويعتدون بروايتهم، والله أعلم»[1].

وقال موسى بن هارون الحمَّال أحد الحفاظ النُّقَاد: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين[2].

هذا وقد حدد كثير من العلماء أن الصبي إذا بلغ خمس سنين صح سماعه.

قال ابن الصلاح: «التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدًا: «سمع»، ولمن لم يبلغ خمسًا: «حضر أو أُحضر». والذي ينبغي في ذلك أن يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعًا عن حال من لا يعقل فهمًا للخطاب وردًّا للجواب ونحو ذلك، صححنا سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين»[3].

وقال السيوطي أيضًا: وفرّق السِّلَفي[4] بين العربي والعجمي فقال: أكثرهم على أن العربي يصح سماعه إذا بلغ أربع سنين لحديث محمود[5]،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٠) طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) نقلًا عن مقدمة ابن الصلاح (ص٦١).

(٣) المصدر السابق (ص٦١).

(٤) هو الحافظ أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، من آثاره ثلاثة معاجم: معجم لمشيخة أصبهان، ومعجم لمشيخة بغداد، ومعجم السفر. راجع: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٩٨)، وفيات الأعيان (١/ ١٠٥).

(٥) يعني حديث محمود بن الربيع الذي رواه البخاري، ولفظه: «عَقَلْتُ من النبي ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دَلْو». صحيح البخاري: (٣) كتاب العلم، (١٨) باب متى يصح سماع الصغير؟ حديث رقم (٧٧).

والعجمي إذا بلغ ست سنين[1].

وأُضِيفُ إلى ما سبق أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وُلِدَ قبل الهجرة بثلاث سنين، وتزويج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إنما كان في عمرة القضاء كما في صحيح البخاري وغيره[2]، وكانت عمرة القضاء سنة ثمان من الهجرة[3]. فيكون سن ابن عباس حينئذ أحد عشر عامًا، الأمر الذي يؤكد صحة تمييزه وعقله وضبطه، ومن ثَمَّ صحة سماعه.

ومن جهة أخرى، فإن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم ينفرد برواية هذا الحديث، وإنما يشهد له ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: تزوج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعض نسائه وهو محرم، واحتجم وهو مُحْرِم[4]، وعزاه ابن حجر إلى النسائي من طريق أبي سلمة عنها، والطحاوي[5] والبزار من طريق مسروق عنها. قال: وصححه ابن حبان، وأكثر ما أعل بالإرسال، وليس ذلك بقادح فيه[6].

وعزاه ابن حجر إلى النَّسائي من طريق ابن أبي مُلَيْكَة عنها، وقال: «وهذا إسناد صحيح.. وهو شاهد قوي أيضًا»[7].

وروى الطحاوي نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[8]، وعزاه ابن حجر

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ١٤).

(٢) صحيح البخاري (٧/ ٥٠٩- فتح) (٦٤) كتاب المغازي (٤٣)، باب عمرة القضاء- حديث (٤٢٥٨).

(٣) سبل الهدى والرشاد (١٢/ ١١٩).

(٤) موارد الظمآن (ص٣٠٩) (٣٧)، كتاب النكاح (١٤)، باب ما جاء في نكاح المحرم- حديث (١٢٧١).

(٥) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٦٩) كتاب مناسك الحج، باب نكاح المحرم.

(٦) فتح الباري (٩/ ١٦٦).

(٧) فتح الباري (٩/ ١٦٦).

(٨) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٦٩) كتاب مناسك الحج، باب نكاح المحرم.

إلى الدارقطني، وقال: «وفي إسناده كامل أبو العلاء، وفيه ضعف، لكنه يعتضد بحديثي ابن عباس وعائشة[1].

وقد صححه ابن حجر في موضع آخر مع حديث عائشة[2].

وفي هذه الشواهد ردّ على من قال بأن هذا الحديث تفرد به ابن عباس من بين الصحابة. قال الحافظ ابن حجر: «وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد به من بين الصحابة بأن النبي ﷺ تزوج وهو مُحْرِم»[3].

فقد ذكر ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ أن زواج النبي ﷺ من ميمونة وهو حلال تواتر عن ميمونة نفسها، وجزم بأنه لم يرو أحد من الصحابة ما يعارضه إلا عبد الله بن عباس، ولهذا فإن رواية الجماعة أحوط. قال ابن عبد البر: «والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ، وعن سليمان بن يسار مولاها، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها، وهو قول سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وابن شهاب، وجمهور علماء المدينة- أن رسول الله ﷺ لم ينكح ميمونة إلا وهو حلال قبل أن يُحْرِم، وما أعلم أن أحدًا من الصحابة روى أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله ابن عباس، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته، والقلب إلى رواية الجماعة أميل؛ لأن الواحد أقرب إلى الغلط»[4].

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يرو أنه تزوجها محرمًا إلا ابن عباس

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٦٦).

(٢) فتح الباري (٩/ ١٦٦).

(٣) فتح الباري (٩/ ١٦٦). وانظر التمهيد (٣/ ١٥٣).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢/ ١٥٢- ١٥٣)، وانظر: فتح الباري (٩/ ١٦٥- ١٦٦).

وحده...»[1].

قلتُ: وفي هذه الشواهد أيضًا رَدٌّ على ابن المسيب حيث زعم أن ابن عباس وَهِمَ في هذا الحديث. فقد روى أبو داود في سننه- بإسناد منقطع- عن سعيد بن المسيب قال: «وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو مُحْرِم»[2].

كما ذكر الحافظ ابن عبد الهادي أن حديث ابن عباس عُدَّ من الغلطات التي وقعت في صحيح البخاري. فنقل عنه الألباني تعليقه على حديث ابن عباس: «وقد عُدَّ هذا من الغلطات التي وقعت في الصحيح، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه. قالت: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا حلال بعدما رجعنا من مكة»[3].

وقال الصنعاني: «والقول بأنه ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبي رافع أنه تزوجها ﷺ وهو حلال أرجح؛ لأنه كان السفير بينهما، أي بين النبي ﷺ وبين ميمونة، ولأنها رواية أكثر الصحابة»[4].

ولم يلتفت المنكرون لرواية ابن عباس، أن بعض الصحابة أفتى بجواز نكاح المحرم، والصحابة لا تفتي بخلاف السّنّة، فقد روى الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال: سألت أنسًا عن نكاح المحرم فقال:

---

(١) نقلًا عن سبل السلام، للصنعاني (٢/ ٧١٧)، ولم أقف عليه في كتابي القاضي عياض (لا في الإلماع، ولا في الشفا).

(٢) سنن أبي داود (٢/ ٤٢٤) (٥) كتاب المناسك، (٣٩) باب المحرم يتزوج، حديث (١٨٤٥)، وراجع: فتح الباري (٩/ ١٦٦).

(٣) نقلًا عن إرواء الغليل (٤/ ٢٢٧- ٢٢٨) ط. المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ والكلام في تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي.

(٤) سبل السلام (٢/ ٧١٧).

لا بأس به، وهل هو إلا كالبيع[1]؟ قال الحافظ ابن حجر: «وإسناده قوي»[2].

وكذا روى نحوه عن ابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهما[3].

فمسألة زواج المحرم مسألة خلافية نحو غيرها من مسائل كثيرة.

فالذين رأوا عدم جواز نكاح المحرم:

من الصحابة: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعلي ابن أبي طالب، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم.

ومن الأئمة: مالك وأصحابه، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والليث بن سعد، والأوزاعي، وإسحاق- فهؤلاء جميعًا يرون أنه لا يتزوج المحرم، وإن نكح فنكاحه باطل.

وهو قول بعض فقهاء التابعين[4].

واحتجوا بالأحاديث المخالفة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومن هذه الأحاديث حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه المرفوع: «**لَا يُنْكِحُ الْمُحْرِمِ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ**» رواه مسلم وأصحاب السُّنن وغيرهم[5].

---

(١) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٣) كتاب مناسك الحج، باب نكاح المحرم.

(٢) فتح الباري ٩/ ١٦٦).

(٣) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٣) الموضع السابق).

(٤) راجع: الأم (٢/ ١٦٠) واختلاف الحديث للشافعي (ص٢٠٠- ٢٠١)، وفتح الباري (٤/ ٥٢)، والاعتبار للحازمي (ص٣٣)، والإحكام لابن حزم (٢/ ٢١٤)، والتمهيد لابن عبد البر (٣/ ١٥٦)، والمجموع شرح المهذب (٧/ ٣٠٢)، والمغني (٣/ ٣٣٢). وأيضًا في الاستذكار لابن عبد البر (٤/ ١١٨، رقم ٧٤١) باب نكاح المحرم. طبعة دار الكتب العلمية. (١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م).

(٥) صحيح مسلم (٢/ ١٠٣٠- ١٠٣٢) (١٦) كتاب النكاح، (٥) باب تحريم نكاح المحرم وكراهية خطبته- الأحاديث (٤١- ٤٥).

سنن أبي داود (٢/ ٤٢٢- ٤٢٣) (٥) كتاب المناسك، (٣٩) باب المحرم يتزوج- حديث (١٨٤١- ١٨٤٢). =

وحديث عثمان رضي الله عنه بالإضافة إلى كونه في صحيح مسلم، فقد صححه الترمذي[1]، وابن عبد البر[2]، والطبري[3].

واحتجوا أيضًا بحديث ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال. رواه مسلم وغيره[4].

وبحديث أبي رافع رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالًا وبنى بها حلالًا وكنت الرسول بينهما. رواه ابن حبان وغيره[5].

سنن الترمذي (٣/ ١٩٠) (١٧) كتاب الحج، (٢٣) باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم- حديث (٨٤٠).

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

سنن النسائي (٦/ ٨٨- ٨٩) (٢٦) كتاب النكاح، (٣٧) باب الرخصة في نكاح المحرم- الحديثان (٣٢٧٥، ٣٢٧٦).

سنن ابن ماجه (١/ ٦٣٢) (٩) كتاب النكاح، (٤٥) باب المحرم يتزوج- حديث (١٩٦٦)

ابن حبان (موارد الظمآن) (ص٣١٠) (٣٧) كتاب النكاح، (١٤) باب ما جاء في نكاح المحرم- حديث رقم (١٢٧٤).

الموطأ (١/ ٣٤٨) (٢٠) كتاب الحج، (٢٢) باب نكاح المحرم- حديث (٧٠).

كلهم رووه عن طريق مالك- سوى الترمذي فمن طريق أيوب- كلاهما عن نافع، عن نبيه بن وهب، عن أبان بن عثمان بن عفان، عن عثمان رضي الله عنه مرفوعًا.

(١) سنن الترمذي (٣/ ١٩٠) عقب الحديث (٨٤٠).

(٢) راجع: الاستذكار لابن عبد البر (٤/ ١١٨، رقم: ٧٤١) باب نكاح المحرم، طبعة دار الكتب العلمية.

(٣) نقلًا عن المصدر السابق (٩/ ١٦٥).

(٤) مسلم (٢/ ١٠٣) (١٦) كتاب النكاح، (٥) باب تحريم نكاح المحرم وكراهية خطبته- حديث (٤٨).

أبو داود (٢/ ٤٢٢- ٤٢٣) (٥) المناسك، (٣٩) باب المحرم يتزوج- حديث (١٨٤٣)

ابن ماجه (١/ ٦٣٢) (٩) كتاب النكاح، (٤٥) باب المحرم يتزوج- حديث (١٩٦٤).

(٥) ابن حبان (موارد الظمآن) (ص٣١٠) (٣٧) كتاب النكاح، (١٤) باب ما جاء في نكاح المحرم- الحديثان (١٢٧٢، ١٢٧٣).

شرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٠) كتاب مناسك الحج، باب نكاح المحرم.

وبحديث سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع مولاه ورجلًا من الأنصار، فزوجاه ميمونة ابنة الحارث، ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج. رواه الشافعي، ومالك في الموطأ، والطحاوي في شرح معاني الآثار[1].

وممن أجاز نكاح المُحْرِم: ابن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وأبو حنيفة، وأصحابه، والثوري، والقاسم، وعطاء، وعكرمة، وأهل الكوفة، والإمام البخاري وغيرهم. فقالوا: نكاح المحرم لنفسه وإنكاحه لغيره جائز[2].

واحتجوا بحديث ابن عباس الذي رواه الإمامان البخاري ومسلم وغيرهما من طريق عطاء بن رباح، وجابر بن زيد، وعكرمة، ومجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرِم[3].

---

(١) الموطأ (١/ ٣٤٨) (٢) كتاب الحج، (٢٢) باب نكاح المحرم- حديث (٦٩).
مسند الشافعي (١/ ٣١٧) كتاب الحج؛ باب فيما يباح وما يحرم- حديث (٨٢٧).
شرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٠)، كتاب مناسك الحج، باب نكاح المحرم.

(٢) راجع: المجموع شرح المهذب (٧/ ٣٩٥- ٣٩٧)، والمغني لابن قدامة (٣/ ٣١١- ٣١٣)، وفتح الباري (٤/ ٥٢) و (٩/ ١٦٦)، والتمهيد لابن عبد البر (٣/ ١٥٦- ١٥٧)، وشرح معاني الآثار (٢/ ٢٧٣).

(٣) صحيح البخاري (٤/ ٥١ فتح) (٢٨) كتاب جزاء الصيد، (١٢) باب تزويج المحرم- حديث (١٨٣٧).
وفي (٧/ ٥٠٩ فتح) (٦٤) كتاب المغازي، (٤٣) باب عمرة القضاء- حديث رقم (٤٢٥٨).
وفي (٩/ ١٦٥ فتح) (٦٧) كتاب النكاح، (٣٠) باب نكاح المحرم- حديث (٥١١٤).
صحيح مسلم (٢/ ١٠٣١- ١٠٣٢) (١٦) كتاب النكاح، (٥) باب تحريم نكاح المحرم (٤٦، ٤٧).
سنن أبي داود (٢/ ٤٢٣) (٥) كتاب المناسك، (٣٩) باب المحرم يتزوج- حديث (١٨٤٤)
سنن النسائي (٦/ ٨٧- ٨٨) كتاب النكاح، (٣٧) باب الرخصة في نكاح المحرم- أحاديث: (٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤). =

وقد روى البخاري حديث ابن عباس **من أربع** طرق عنه في ثلاثة مواضع، وعدم روايته لحديث **عثمان بن عفان ونحوه**، فيه دليل على أن النهي لم يثبت عنده، وأن الأحاديث **المخالفة ليست** على شرطه، وهي بذلك مرجوحة من حيث قوة الإسناد عند مقارنتها بحديث ابن عباس الذي سمعه منه أربعة من كبار التابعين.

قال الحافظ ابن حجر: «وظاهر صنيعه [أي البخاري] أنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك، ولا أن ذلك من الخصائص»[1] أي التي اختص بها النبي ﷺ دون غيره، ثم بَيَّن الحافظ ابن حجر أن المراد بنكاح المحرم أي تزويجه، للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع[2].

وقال العيني: «وأما حديث عثمان الذي أخرجه مسلم عنه أنه قال: المحرم لا ينكح ولا يخطب، ففي إسناده نبيه بن وهب، وليس كعمرو بن دينار، ولا كجابر بن دينار، ولا له موضع في العلم كموضع عمرو وجابر، وقال ابن العربي: ضعف البخاري حديث عثمان وصحح حديث ابن عباس فلو علم أن رواة حديث عثمان يساوون رواة حديث ابن عباس لصحح كلا الحديثين..»[3].

قُلْتُ: مدار حديث عثمان رضي الله عنه على: نبيه بن وهب بن عثمان بن أبي طلحة، المدني، وهو ليس من رجال البخاري، فقد روى له مسلم والأربعة. روى عن أبي هريرة.. قال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: روى عنه نافع وليس

= سنن ابن ماجه (١/ ٦٣٢) (٩) كتاب النكاح، (٤٥) باب المحرم يتزوج- حديث (١٩٦٥).

(١) فتح الباري (٤/ ٥١- ٥٢)، (٩/ ١٦٥).

(٢) فتح الباري (٤/ ٥٢).

(٣) عمدة القاري (٢٠/ ١١١).

به بأس، وكان ثقة قليل الحديث، أحاديثه حسان.. وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، من صغار الثالثة، وذكره بن حبان في الثقات في أتباع التابعين، وكأن روايته عنده عن أبي هريرة مرسلة. وقال أو زرعة: حديثه عن عمرو بن عثمان مرسل. وحكى ابن عبد البر عن ابن معين قوله: ثقة[1].

وإذا كان ابن عبد البر صحح حديث عثمان ﷺ واحتج به قائلًا: «وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد»[2]، فإن ابن عبد البر نفسه هو القائل: «وحديث ابن عباس حديث صحيح الإسناد»[3].

الجمع بين أحاديث إباحة وتحريم نكاح المحرم:

هناك من جمع بين حديث ابن عباس وأحاديث المنع فقال: نكاح المحرم الذي دل عليه حديث ابن عباس إنما هو من خصوصيات النبي ﷺ دون غيره. قال ابن حجر- رحمه الله- : «ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبي ﷺ»[4].

ومنهم من حمل حديث عثمان على الوطء، وتُعُقِّب بأنه ثبت فيه: (لا يَنْكح- بفتح أوله- ، ولا يُنْكح- بضم أوله-، ولا يخطب)[5].

وبَيَّن الحافظ ابن حجر في فتح الباري أن المراد بنكاح المحرم، أي تزويجه، للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع[6].

---

(١) راجع تهذيب الكمال للمزي (٢٩/ ٣١٩، رقم ٦٣٨٣)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٣، ترجمة رقم: ٧٥٥)، وثقات ابن حبان: (٧/ ٥٤٥)، والتقريب: (٢/ ٢٩٧، رقم: ٧٠٩٧).

(٢) نقلًا عن فتح الباري (٩/ ١٦٥).

(٣) المصدر السابق (٩/ ١٦٥).

(٤) المصدر السابق (٩/ ١٦٥).

(٥) راجع فتح الباري (٩/ ١٦٥)، والمغني لابن قدامة (٣/ ٣١٢). وقد سبق تخريجه (ص٢٣).

(٦) فتح الباري (٩/ ١٦٥).

وقال الحافظ ابن حجر في موضع آخر: «ويترجح حديث عثمان بأنه تقعيد قاعدة، **وحديث ابن عباس واقعة عَيْن تحتمل أنواعًا من الاحتمالات:**

منها: أنه ﷺ تزوجها وهو محرم، أي عقد عليها.

ومنها: أن قول ابن عباس: «تزوج ميمون وهو محرم» أي: داخل الحرم، أو في الشهر الحرام. قال الأعشى: «وقتلوا كسرى بليل محرمًا»، أي في الشهر الحرام، وقال آخر: «قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا»، أي في البلد الحرام[1].

وإلى هذا التأويل ذهب ابن حبان، فجزم به في صحيحه[2].

وقال بعضهم: معنى لا ينكح: أي لا يطأ، ليس أنه لا يعقد، ورد الخَطَّابي هذا التأويل مبينًا أن المراد من الحديث هو ظاهره، فقال: «وعلم أن الظاهر من لفظ النكاح: العقد في عرف الناس، ولا يشك أن قوله: (ولا ينكح) عبارة عن التزويج بلا إشكال، فكذلك (لا ينكح) عبارة عن العقد؛ لأن المعطوف به لا يخالف معنى المعطوف عليه في حكم الظاهر»[3].

والذي أميل إليه أن حديث ابن عباس من أصح الأحاديث سندًا ومتنًا، خاصة وأن الإمام البخاري رواه في ثلاثة مواضع، ومن أربع طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأن هذا الحديث- أعني حديث ابن عباس- يحمل على أنه عقد عليها داخل الحرم، أو في الشهر الحرام، أو في البلد الحرام، وليس المراد أنه تزوجها وهو محرم بالمعنى الظاهر، أي دخل بها.

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٦٥- ١٦٦).

(٢) صحيح ابن حبان (٩/ ٤٤٦- إحسان) (١٤) كتاب النكاح، في آخر الباب الرابع «حرمة المناكحة». وراجع: فتح الباري (٩/ ١٦٦)، والمغني لابن قدامة (٣/ ٣١٣).

(٣) معالم السُّنن على هامش سنن أبي داود (٢/ ٤٢٢).

أو يجمع بينه وبين حديث عثمان ﵁ بأنه من خصائص النبي ﷺ، والله تعالى أعلم.

* **وأما الحديث الثاني الذي ذكره الشيخ الألباني**: فهو الحديث الثالث في كتاب الوضوء من صحيح البخاري: حدثنا يحيى بن بُكَيْر قال: حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن نُعَيْم الْمُجْمِر قال: رَقِيتُ مع أبي هريرة على ظهر المسجد فَتَوَضَّأ، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ**»(١).

فقد صرح الألباني بأن أحد رواته أخطأ فأدرج في متنه قوله: «من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»، ونقل عن ابن حجر، وابن القيم، وابن تيمية، والحافظ المنذري، وآخرين قولهم: هذه الزيادة مدرجة ليست من كلام الرسول عليه السلام... وإنما من كلام أبي هريرة»(٢).

قلت: الحديث رواه الإمام مسلم عن طريق عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن نعيم بن عبد الله، أنه رأى أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا**

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٦٥) (٤) كتاب الوضوء، (٣) باب فضل الوضوء، والغُرُّ المُحَجَّلُون من آثار الوضوء- حديث (١٣٦).

وأصل الغرة: بياض في جبهة الفرس، والتحجيل بياض في يديها ورجليها، شبه بهما النور الذي يكون على مواضع الوضوء من وجه المسلم الصالح يوم القيامة.

النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٦٦١) المكتبة العلمية- بيروت (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

(٢) فتاوى الألباني (ص٥٢٨).

مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»[(١)].

ومن طريق عُمارة بن غَزِية الأنصاري عن نُعَيم بن عبد الله المُجْمِر، به، وفيه: «**أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ**»[(٢)].

وقد رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق فليح بن سليمان، عن نعيم بن عبد الله المجمر، وفي آخر: «فقال نعيم: لا أدري قوله: «**فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل**» من قول رسول الله ﷺ، أم من قول أبي هريرة»[(٣)].

وفي إسناده: فليح بن سليمان الأسلمي، أبو يحيى المدني، قال ابن حجر في هدي الساري: احتج به البخاري وأصحاب السُّنن، وروى له مسلم حديثًا واحدًا، وهو حديث الإفك.

وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصدق وكان يهم، وقال الدارقطني: مختلف فيه ولا بأس به، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب، وهو عندي لا بأس به.

قال ابن حجر في هدي الساري معلقًا: قلت لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق؛ وقال في التقريب: صدوق كثير الخطأ، من السابعة[(٤)].

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٢١٦) (٢) كتاب الطهارة، (١٢) باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء- حديث رقم (٣٥/ ٢٤٦).

(٢) صحيح مسلم (١/ ٢١٦) الموضع السابق- حديث رقم (٣٤/ ٢٤٦).

(٣) مسند أحمد (٤/ ١٣٧- ١٣٨، رقم ٨٤١٣) مؤسسة الرسالة/ بيروت.

(٤) راجع ما سبق في: هدي الساري (ص٤٣٥)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٢، ترجمة ٥٥٣)، تقريب التهذيب (٢/ ١١٤)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٣/ ٣١٧، ترجمة ٤٧٧٥)، وثقات =

وقال الحافظ ابن حجر: «ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه، والله أعلم»[1].

قلت: ونعيم بن عبد الله المُجْمِر تابعي ثقة كما قرر الأئمة، ولروايته هذه متابع رواه الإمام أحمد من طريق زائدة، عن ليث، عن كعب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنكم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الطهور، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل**»[2]. وأخرجه أيضًا ابن الأعرابي في «معجمه» من طريق الحارث بن عمير، عن ليث به[3].

وفي إسناد هذه الرواية ضعف، لأن الليث المذكور هو ابن أبي سُلَيْم، ضعيف؛ وكعب وهو أبو عامر المديني، وجاءت كنيته عند ابن الأعرابي: أبو سَعْيَة، مجهول. ولكن يستأنس بهذه الرواية مع رواية نعيم التابعي الثقة.

ومن جهة ثالثة، فإن لفظ الحديث- مرفوعًا بهذا التمام- متفق عليه، والإجماع معقود على أن ما اتفق عليه الشيخان في أعلى درجات الصحة، والإدراج من العلل غير المقبولة، فهل يعقل أن هذه العلة خفيت على الشيخين وعلى أئمة عصرهما ممن قرأوا صحيحيهما، ولم يشر واحد منهم

ابن حبان: (٧/ ٣٢٤)، والجرح والتعديل: (٧/ الترجمة ٤٧٩)، وضعفاء النسائي (الترجمة ٤٨٦)، وضعفاء الدارقطني (الترجمة ٣٥١)، والمغني في الضعفاء (٢/ الترجمة ٤٩٦٩)، وميزان الاعتدال (٣/ الترجمة ٦٧٨٢)، والكامل في الضعفاء (٦/ ٣٠، ترجمة ١٥٧٥).

(١) فتح الباري (٢/ ٢٨٥) في شرحه للحديث رقم (١٣٦).

(٢) مسند أحمد (١٤/ ٣٥٤، رقم ٨٧٤١) مؤسسة الرسالة- بيروت؛ وفي إسناده ليث بن أبي سليم، قال ابن حجر: صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك.. التقريب (ترجمة: ٥٦٨٥).

(٣) معجم ابن الأعرابي (رقم ٤٧٩)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، قال ابن حجر: صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك.. التقريب (ترجمة: ٥٦٨٥).

إلى هذه العلة؟!

● **حديث ثالث:** وتكلم الشيخ **الألباني في الحديث** الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أَعْطَى ثم غدر، ورجل باع حرًّا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يعطه أجره**»[1].

فقال الألباني: «رواه أحمد والبخاري عن أبي هريرة. ضعيف»[2].

● **حديث رابع:** وتكلم في الحديث الذي رواه الإمام البخاري من طريق أُبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده قال: كان للنبي ﷺ في حائطنا فرسٌ يقال له: اللُّحَيْف. قال أبو عبد الله: وقال بعضهم: اللُّخَيْف[3].

فقال الألباني: «رواه البخاري عن سهل بن سعد- ضعيف»[4].

قلتُ: تضعيف الألباني لهذين الحديثين معارض بتصحيح البخاري لهما، والبخاري أمير المؤمنين في الحديث؛ كما أن الأئمة وافقت البخاري ولم تعترض؛ فلا يلتفت لحكم الألباني لأنه مرجوح.

اعتراض الألباني على شرط البخاري:

والعجيب أنه تجاوز تضعيفه لأحاديث في صحيح الإمام البخاري إلى اتهام الإمام البخاري نفسه بأنه بنى صحيحه على قواعد مرجوحة! فقال: «لكن البخاري له قاعدة يضعف فيها الحديث اعتمادًا على هذه القاعدة، لكن هذه القاعدة مرجوحة، والراجح عند جمهور العلماء خلافها، فأنا

---

(١) صحيح البخاري: (٣٤) كتاب البيوع، (١٠٦) باب إثم من باع حرًّا- حديث رقم (٢٢٢٧). وفي (٣٧) كتاب الإجارة، (١٠) باب إثم من منع أجر الأجير- حديث رقم (٢٢٧٠).

(٢) ضعيف الجامع وزياداته (٤/ ١١١) رقم (٤٠٥٤).

(٣) صحيح البخاري: (٥٦) كتاب الجهاد والسير، (٤٦) باب اسم الفرس والحمار- حديث (٢٨٥٥).

(٤) ضعيف الجامع وزياداته (٤/ ٢٠٨) رقم (٤٤٨٩).

اعتمدت هذه القاعدة التي تبناها الجمهور من العلماء على القاعدة التي اعتمد عليها البخاري، وضعف هذا الحديث»[1].

ثم ذكر الألباني كلامًا خلاصته أنه يعيب على الإمام البخاري عدم اكتفائه بمعاصرة الراوي لشيخه، فيرى الألباني أن هذه القاعدة مرجوحة، وأن جمهور العلماء على خلاف ذلك، حيث يقولون: المعاصرة كافية، فمذهب البخاري في نظر الألباني فيه تضييق وتضعيف لألوف الأحاديث، ثم قال الألباني مؤكدًا على رأيه:

«الإمام مسلم وجمهور العلماء على أن هذا المذهب فيه تضييق وفيه تضعيف لأحاديث بالمئات بل بالألوف.. بل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه يشير إلى أن الإمام البخاري نفسه لا يستطيع أن يطبق هذا المنهج في أحاديث صحيحه فضلًا عن أحاديث رواها خارج صحيحه»[2].

أقول: مما يجب التنبيه عليه أن الإمام البخاري- رحمه الله تعالى- وضع لصحيحه شروطًا غاية في الشدة والصرامة، وألزم نفسه بهذه الشروط، وذلك للحيطة في صحة الرواية، واحترازًا من الخطأ، وتنزيهًا من أي علة، فبلغ صحيحه بهذه الشروط التي وفقه الله تعالى إليها درجة عالية، ومنزلة سامية، حتى صرح أهل العلم والفضل بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى[3] وأثنى عليه أهل الحديث من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وتلقته الأمة بالقبول. فلا ينال منه إلا حاسد أو جاهل.

هذا، وقد بين الإمام النووي أن المعاصرة التي اكتفى بها الإمام مسلم

---

(١) فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء، لعكاشة عبد المنان الطيبي (ص٥٣٦).

(٢) المرجع السابق (ص٥٣٦- ٥٣٨).

(٣) راجع: مقدمة ابن الصلاح (ص٩) طبعة دار الكتب العلمية.

رحمه الله تعالى شرط ضعيف، **وأن ما صار إليه الإمام البخاري** رحمه الله تعالى هو الصحيح، فقال: «وهذا **الذي صار إليه مسلمٌ**؛ قد أنكره المحققون، وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي رده **هو** المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن: علي بن المديني والبخاري وغيرهما، وقد زاد جماعةٌ من المتأخرين على هذا؛ فاشترط القابسي: **أن** يكون قد أدركه إدراكًا بينًا، وزاد أبو المظفر السمعاني الفقه الشافعي؛ فاشترط طول الصحبة بينهما، وزاد أبو عمرو الداني المُقْرِي، فاشترط معرفته بالرواية عنه.

ودليل هذا المذهب المختار الذي ذهب إليه ابن المديني والبخاري وموافقوهما: أن المعنعن عند ثبوت التلاقي إنما حمل على الاتصال؛ لأن الظاهر ممن ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع، ثم الاستقراء يدل عليه، فإن عادتهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس، ولهذا رددنا رواية المدلس، فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال، والباب مبني على غلبة الظن فاكتفينا به، وليس هذا المعنى موجودًا فيما إذا أمكن التلاقي، ولم يثبت؛ فإنه لا يغلب على الظن الاتصال، فلا يجوز الحمل على الاتصال، ويصير كالمجهول، فإن روايته مردودة، لا للقطع بكذبه أو ضعفه؛ بل للشك في حاله. والله أعلم»[1].

من جهة أخرى، فإن قول الألباني: «المعاصرة تستلزم اللقاء إذا روى المعاصر عمن عاصره»- فيه نظر بهذا الإطلاق، وإنما المعتمد لدى الأئمة المتخصصين كافة هو أن المعاصرة تستلزم اللقاء بشرط أن يكون الراوي

---

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (١/ ١٦٨- ١٦٩)، طبعة دار الحديث بالقاهرة. وراجع كلام الإمام مسلم في مقدمته لصحيحه (١/ ١٦٢)، الطبعة السابقة.

عمن عاصره ثقة غير مدلس، فإذا كان ثقة مدلسًا، فإن أهل العلم لم يقبلوا له رواية إلا إذا بان لهم عدم تدليسه فيها، ولم يكتفوا بكونه معاصرًا لمن روى عنه.



المبحث الثاني

موقف الألباني من صحيح الإمام مسلم

أجمع جمهور الأئمة والعلماء سلفًا وخلفًا على أن صحيح الإمام مسلم يلي صحيح الإمام البخاري في المنزلة، وقد عكف الإمام مسلم على تصنيفه خمس عشرة سنة، وسماه «المسند الصحيح»، وتواتر عنه قوله: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[١]، وقوله: «لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند، ولقد عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار إلى أن فيه علة تركته، وما قال: هو صحيح ليس له علة أخرجته»[٢]، وقوله: «ما وضعت شيئًا في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئًا إلا بحجة»[٣] وقوله: «ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه»[٤]. قال سراج الدين البلقيني: «أراد مسلم بقوله: «ما أجمعوا عليه» أربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني»[٥]. فمن يعترض على حديث فيه، فإنما يعترض على كل هؤلاء الجهابذة الأفذاد، فضلًا عن المصنِّف نفسه وهو إمام مقدَّم.

والمتأمل لصنيع الألباني في أعماله، والمتتبع لانتقاداته وتعليقاته

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٩)، وشذرات الذهب (٢/ ١٤٤).

(٢) تلخيص صحيح مسلم للقرطبي (١/ ٣٣)، وهدي الساري (ص٣٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٨، ٥٧٩)، وشرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٢١، ١٣٦).

(٣) تلخيص صحيح مسلم (١/ ٣٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٠).

(٤) صحيح مسلم (١/ ٣٠٤) كتاب الصلاة، في الحديث رقم (٦٣).

(٥) محاسن الاصطلاح (ص٩١).

وأحكامه الحديثية- يدرك بدون عناء أن صحيح الإمام مسلم في نظر الشيخ الألباني ليس مميزًا على غيره من المصنفات الحديثية التي اشتملت على الصحيح والضعيف.

فمن جهة، تراه يقدم ذكر بعض المصنفات الحديثية التي جمعت الحديث الصحيح والضعيف معًا على صحيح الإمام مسلم، وتلحظ ذلك في كل تخريجات الألباني للأحاديث التي يعزوها إلى مسند الإمام أحمد وصحيح الإمام مسلم، فتراه يعزو أولًا إلى المسند، ثم صحيح مسلم، والأصل أن يقدم صحيح الإمام مسلم على المسند، كما لا يخفى على أدنى طلاب الحديث وعلومه.

ومن جهة أخرى: فإن الألباني تكلم في عشرات الأحاديث التي صنفها الإمام مسلم في صحيحه، ورأى الألباني أنها معلولة أو ضعيفة، وأنه اكتشف في بعضها أكثر من علة جملة واحدة.

وهذه بعض الأمثلة من الأحاديث التي انتقدها الألباني على الإمام مسلم:

تكلم الشيخ الألباني في الحديث الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه- في كتاب الجنَّة- بسنده عن مطر الوَرَّاق، قال: حدثني قتادة، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن عياض بن حمار، عن النبي ﷺ أنه خطبهم فقال: **«إن الله أوحى إلي أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»**[1].

قال الألباني الشيخ: «وهذا إسناد رجاله ثقات، ولكن له علتان: عنعنة

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ٢١٩٧- ٢١٩٨) (٥١) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، الباب (١٦)، حديث (٦٤/ ٢٨٦٥).

قتادة، وسوء حفظ مطر الوراق، ولم يسمع قتادة هذا الحديث من مطرف»(1).

قلت: هذا كلام غير صحيح وغير علمي: **فإن علة التدليس مندفعة** جملة وتفصيلًا، وإذا كان الشيخ الألباني لم يقتنع بما صَرَّح به الأئمة والحُفَّاظ من أن لفظة (عن) في الصحيحين محمولة على التحدث والسماع، فإن قتادة نفسه قد صرح بسماعه هذا الحديث من مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير، جاء ذلك في آخر رواية يحيى بن سعيد، عن هشام صاحب الدَّسْتَوَائي، عن قتادة، عن مُطَرِّف، عن عياض بن حمار، أن رسول الله ﷺ خطب ذات يوم، وساق الحديث. «**وقال في آخره: قال يحيى: قال شعبة عن قتادة. قال: سمعتُ مُطَرِّفًا في هذا الحديث**».

قلت: وهذه الرواية في الموضع نفسه عند مسلم(2).

وجدير بالذكر أن شعبة لم يرو عن قتادة إلا الأحاديث التي سمعها قتادة ولم يدلسها. قال شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»(3).

ولما ذكر ابن المديني أصحاب قتادة قال: «كان هشام أرواهم عنه، وسعيد أعلمهم به، وشعبة أعلمهم بما سمع قتادة مما لم يسمع. قال: ولم يكن همام عندي بدون القوم فيه»(4).

وقال البَرْدِيجِي: «أصح الناس رواية عن قتادة شعبة، كان يوقف قتادة

---

(1) السلسلة الصحيحة (٢/ ١١٠).

(2) صحيح مسلم (٤/ ١٩٨) في الحديث رقم (٢٨٦٥) كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار.

(3) طبقات المدلسين والمسمى بـ تعريف أهل التقديس (ص٥٩) مكتبة المنار بالأردن.

(4) تهذيب التهذيب (١١/ ٩٦) ترجمة همام بن يحيى بن دينار الأزدي.

على الحديث»[1].

وقال شعبة نفسه: كُنا نعرف الذي لَمْ يسمع قتادة مما سمع؛ إذا قال: قال فلان، وقال فلان، عرفنا أنه لَمْ يسمعه[2].

وقال أيضًا: «كُنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: ثنا وسمعت، حفظته، وإذا قال: حدث فلان، تركته»[3].

وقال أيضًا: كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا حَدَّث، فإذا حَدَّث ما قد سمع قال: «حدَّثَنا سعيد بن المسيب، وحدَّثنا أنس، وحدَّثنا الحسن، وحدَّثنا مطرف»، فإذا حدث بما لم يسمع قال: حدَّث سليمان بن يسار وحدَّث أبو قِلَابة[4].

أقول: وجاء التصريح بالسماع أيضًا في آخر رواية مطر.

قال الإمام مسلم- رحمه الله تعالى- : «وحدثني أبو عَمَّار حسين بن حُرَيْث، حدَّثنا الفضل بن موسى، عن الحسين، عن مطر، حدثني قتادة، عن مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن عياض بن حمار أخي بني مجاشع، قال: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم خطيبًا فقال: «إن الله أمرني»... وساق الحديث بمثل حديث هشام عن قتادة، وزاد فيه: «وإن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»، وقال في حديثه: «وَهُمْ فيكم تبعًا لا يبغون أهلًا ولا مالًا».

فقلت: فيكون ذلك يا أبا عبد الله؟! قال: نعم والله! لقد أدركتهم في

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٩٦).

(٢) راجع تهذيب التهذيب (١٠/ ١٦٧)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٢٦)، والمدخل إلى معرفة الصحيحين (٦١٢٢)، والبيان والتوضيح (ص٢١٦)، والتقريب (ص٥٣٤).

(٣) طبقات المدلسين لابن حجر (ص٥٩) آخر الكتاب.

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٥)، والجعديات (١/ ٣١١).

الجاهلية، وإن الرجل ليرعى على الحي ما به إلا وَلِيدَتُهم يطؤها»[1]، انتهى كلام الإمام مسلم بنصه.

والعبارة المذكورة في آخر الحديث وهي: «فقلت: يكون ذلك يا أبا عبد الله؟! قال: نعم والله!»... الخ. هذه العبارة مفادها التأكيد على السماع. قال الحافظ والإمام النووي شارحًا: (فيكون ذلك يا أبا عبد الله! قال: نعم، والله لقد أدركتهم في الجاهلية إلى آخره) أبو عبد الله هو مطرف بن عبد الله، والقائل له قتادة، وقوله: (أدركتهم في الجاهلية) لعله يريد أواخر أمرهم وآثار الجاهلية، وإلا فمطرف صغير عن إدراك زمن الجاهلية حقيقة وهو يعقل»[2].

فهل أدرك الألباني ذلك السماع المذكور في طريقين من طرق هذا الحديث؟ للأسف لا، فكانت النتيجة إعلال الحديث عند مسلم، وقواه بالشواهد والمتابعات التي وقف عليها عند غير مسلم[3].

وبالنسبة لمطر الوراق، فإن الجمهور على أنه من أهل الصدق والعدالة، وأنه حسن الحديث في غير عطاء بن أبي رباح، ومن تكلم فيه منهم فبسبب روايته عن عطاء خاصة[4]، وقد قال الحافظ الذهبي في السير: «ولا ينحط

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ٢١٩٨- ٢١٩٩)- حديث رقم (٦٤/ ٢٨٦٥). كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٢٠٦) طبعة دار القلم.

(٣) راجع السلسلة الصحيحة (٢/ ١١٠).

(٤) راجع: تهذيب التهذيب (١٠/ ١٦٧)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٢٦)، والمدخل إلى معرفة الصحيحين (ص٦١٢)، والبيان والتوضيح (ص٢١٦)، والتقريب (ص٥٣٤) ترجمة رقم (٦٦٩٩).

حديثه عن رتبة الحسن»[1]، وقال في الميزان: «فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث»[2]، وقال ابن القيم: «لا عيب على مسلم في إخراج حديثه- أي مطر- لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه»[3].

ومن جهة أخرى: فإن شعبة روى عنه وأثنى عليه، ولا يروي شعبة إلا عن ثقة[4]، وقال الذهبي: شيوخ شعبة جياد[5]، وذكر الحافظ ابن عبد الهادي أن طريقة شعبة الرواية عن الثقات[6]، وإن كان هناك من رأى أن شعبة روى عن بضع رجال ضعاف، فإنهم لم يذكروا أن مطر الوراق أحدهم.

* وتكلم الشيخ الألباني في الحديث الذي رواه مسلم في كتاب الكسوف من طريق عبد الله بن نُمَيْر، عن عبد الملك بن أبي سليمان (العَرْزَمِي)، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله... الحديث مطولًا، وفيه أن النبي ﷺ لما كسفت الشمس صلى بالناس ست ركعات بأربع سجدات[7].

زعم الألباني أن قوله: «ست ركعات بأربع سجدات» شاذ، وأن علة هذا الشذوذ هو عبد الملك بن أبي سليمان، فقال: «رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود.

صحيح، لكن ذكر الست ركعات (يعني ركوعات)- شاذ، والصواب:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٥).

(٢) الميزان (٤/ ١٢٧).

(٣) زاد المعاد (١/ ١٣٦).

(٤) راجع شرح علل الترمذي (ص١٠٩).

(٥) الميزان (٤/ ٥٤٠) في ترجمة أبي الضحاك- رقم (١٠٣٢٥).

(٦) الصارم (ص٤٠).

(٧) صحيح مسلم (٢/ ٦٣٣)، كتاب الكسوف- الباب الثالث- حديث رقم (١٠/ ٩٠٤).

أربع ركعات كما في حديث عائشة الذي قبله، ورواية عن جابر تقدمت قبله»[1]، وقال أيضًا: «وعبد الملك هذا فيه كلام من قبل حفظه، وقد رواه هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن جابر- نحوه، وفيه (أربع ركعات وأربع سجدات) مخالفة في قوله: (ست ركعات) وهو الصواب»[2].

وقال في تعليقه على الحديث في مشكاة المصابيح: «وهذه الرواية مع ورودها في صحيح مسلم فإنها شاذة»[3].

وكلام الشيخ الألباني مردود لأسباب منها ما يلي:

أن عبد الملك بن أبي سليمان وثقه جمهور الأئمة، وعَدُّوه مأمونًا ثبتًا متقنًا، ومن أحفظ أهل الكوفة، ولم ينكروا عليه إلا حديثًا واحدًا وهو حديث الشفعة[4]، ولذلك ذكره العقيلي وابن الجوزي في الضعفاء[5]، وتعنت ابن حزم فقال: «ساقط»[6]، وتعقبه أبو زرعة العراقي قائلًا: «وهذه عبارة مردودة لم يقلها أحد»[7]، واختلف فيه ابن معين، فروى عنه إسحاق بن منصور تضعيفه، بينما روى عنه أبو زرعة الرازي وعثمان بن سعيد الدارمي توثيقه[8]، وقد كان شعبة يعجب من حفظه، ثم تركه لحديث الشفعة الذي

---

(١) إرواء الغليل (٣/ ١٢٩).

(٢) إرواء الغليل (٣/ ١٢٧).

(٣) مشكاة المصابيح (١/ ٤٦٩)، حديث (١٤٨٥)، في التعليق في الهامش.

(٤) راجع تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٦)، والبيان والتوضيح (ص١٤٦- ١٤٧)، وثقات ابن حبان (٧/ ٩٧)، وثقات العجلي (ص٣٠٩)، وثقات ابن شاهين (ص١٥٨).

(٥) الضعفاء الكبير (٣/ ٣١)، وضعفاء ابن الجوزي (٢/ ١٥٠).

(٦) البيان والتوضيح (ص١٤٧).

(٧) البيان والتوضيح (ص١٤٧).

(٨) البيان والتوضيح (ص١٤٧).

تفرد به[1].

وقد دافع عنه ابن حبان في ثقاته[2]، فما فيه من جرح فهو مردود؛ لأنه لم يأخذوا عليه إلا حديثًا واحدًا. فمثله لا يرد حديثه إلا إذا خالف من هو أوثق منه، أو خالف جمعًا من الثقات.

ولم ينفرد عبد الملك بن أبي سليمان بحكاية «ست ركوعات في ركعتين»، فقد صح اللفظ عن النبي ﷺ، ورواه هشام الدستوائي نفسه الذي زعم الألباني أنه خالف عبد الملك بن أبي سليمان، وكذا عطاء بن أبي رباح، وذلك في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها في صحيح الإمام مسلم.

فقد رواه الإمام مسلم من طريق معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن قتادة، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ صلى ست ركعات وأربع سجدات[3].

ومما يدل على تناقضه في حكمه على أبي الزبير عن جابر، أنه هنا رجح رواية هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر في الحديث الذي فيه «أربع ركوعات بأربع سجدات» رجحها على رواية عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر بالعنعنة، وهذا على غير منهجه الذي سار عليه في تضعيفه لأبي الزبير حين يروي عن جابر بالعنعنة.

* وضعف الشيخ الألباني كل أحاديث أبي الزبير التي يعنعن فيها سواء كانت عن جابر بن عبد الله أو غيره، اللهم إلا إذا كانت من رواية الليث بن

---

(١) راجع تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٧).

(٢) الثقات له (٧/ ٩٧- ٩٨).

(٣) صحيح مسلم (٢/ ٦٢١) حديث رقم (٩٠٤) (١١)، كتاب الكسوف، (١) باب صلاة الكسوف.

سعد عنه. فقال: «وجملة القول أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر- أو غيره- بصيغة (عن)، ونحوها، وليس من رواية الليث عنه، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه، أو نجد ما يشهد له ويعتضد به، هذه حقيقة يجب أن يعرفها كل محب للحق، فطالما غفل عنها عامة الناس، وقد كنت واحدًا منهم حتى تفضل الله عليَّ فعرفني بها، فله الحمد والشكر، وكان من الواجب عليَّ أن أنبه على ذلك، فقد فعلت، والله الموفق ولا رب سواه»(١).

ونحن لا نعترض على أن أبا الزبير متصف بكثرة التدليس، وأنه لا تقبل عنعنته إلا إذا تبين سماعه للحديث الذي عنعنه، ولكن هذه العنعنة يجب حملها على السماع إذا كان الراوي عنه الليث بن سعد- كما ذكر الألباني- لتصريح الليث بن سعد بأنه لم يرو عنه إلا ما صَرَّح فيه بالسماع من جابر.

هذا فضلًا عن أن الإمام مسلمًا لم يخرج روايته إلا لكونها متصلة عنده، لأنه اشترط الصحة في رواياته: والاتصال أول شروط الصحة عند كافة الأئمة.

قال الليث بن سعد: «قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إليَّ كتابين فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: هل سمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حُدِّثت عنه، فقلت له: «أَعْلِمُ لي على ما سمعت، فأعْلِمْ لي على هذا الذي عندي»(٢).

وكذا إذا كانت الرواية من طريق مالك عنه، فقد أشار ابن عدي إلى

---

(١) السلسلة الضعيفة (١/ ٩٣).

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيحين (ص٥٦٩)، والبيان والتوضيح (ص٢٤٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٢)، وجامع التحصيل (ص١٢٦).

اتصال روايات أبي الزبير إذا كانت من طريق مالك عنه»[1].

قال ابن عدي: «وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا إن حدث عنه مالك، فإن مالك لا يروي إلا عن ثقة»[2].

وأيضًا إذا كانت روايته مخرجة في الكتب التي نَصَّ أصحابها على صحة أحاديثهم مثل الشيخين، وقد ذكر غير واحد من الأئمة أن العنعنة في الصحيحين تحمل على السماع، قال ذلك الأئمة: ابن الصلاح، والنووي، والسيوطي، وابن حجر، والسخاوي، والحافظ العراقي، وغيرهم[3].

ولكن الشيخ الألباني طرح بأقوال هؤلاء الأئمة عرض الحائط، وسلك نهجًا مخالفًا معتمدًا على جهده في تخريج الحديث الشريف، فإذا وقع على حديث أبي الزبير المعنعن عند الإمام مسلم مصرحًا فيه بالتحديث في مكان آخر قبله وإلا فلا، رغم أن الإمام مسلمًا كفاه مؤنة البحث والتخريج حين قال في مقدمة صحيحه: «إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه»[4]، ولا يعقل أن يقول الإمام مسلم ذلك ولا يلتزم به! فضلًا عن إجماع الأئمة على صحة كل مرويات أبي الزبير المخرجة في صحيحه، ولم نجد في كتب هؤلاء الأئمة- أو حُكِي عنهم- أن ثمة رواية لأبي الزبير عند مسلم دلسها أبو الزبير، ولكن الشيخ الألباني يأبى إلا أن يُضعِّف الصحيح من حديث رسول الله ﷺ اعتمادًا على جهده في

---

(١) راجع: الكامل لابن عدي (٦/ ٢١٣٣).

(٢) الكامل (٦/ ٢١٣٧) في آخر ترجمة أبي الزبير.

(٣) راجع المقدمة لابن الصلاح (ص٨٣)، وشرح مسلم للنووي (١/ ٣٣)، وتدريب الراوي (١/ ٢٣٠)، والتقييد والإيضاح (ص٤٤٢)، والتبصرة والتذكرة (١/ ١٨٦)، والألفية للسيوطي (ص٦)، وفتح المغيث للعراقي (١/ ٨٥)، والسخاوي في فتح المغيث أيضًا (١/ ٢١٨).

(٤) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٣٧).

التخريج كما ذكرنا سلفًا، فهل وُفِّقَ الشيخ **الألباني**؟ وهل كشف لنا عن علل غَفَلَ عنها المتقدمون من الحفاظ والخبراء في معرفة طرق الحديث وعلله؟

إنَّ أبا الزبير لم يكن ممن يُدلِّس عن الضعفاء والمتهمين، بل كان تدليسه عن الثقات. قال ابن القيم: «وأبو الزبير- وإن كان فيه تدليس- فليس معروفًا بالتدليس عن المتهمين، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح»[1].

ولأبي الزبير في كتب السُّنَّة فقط ثلاثمائة وستون حديثًا من روايته عن جابر وحده[2]، وبالطبع جاء سوادها الأعظم معنعنًا، فهل يفطن الشيخ الألباني إلى أن التشكيك في هذا الكم من الأحاديث مخاطرة وتَعَدٍّ على السُّنَّة المطهرة؟! لكن- وبكل أسف- تكلم الألباني في روايات أبي الزبير، ولكنه بحمد الله تعالى لم يُوَفَّقْ في ذلك:

وهذه بعض الأمثلة في صحيح الإمام مسلم من الأحاديث التي ضعفها الألباني بسبب عنعنة أبي الزبير:

الحديث الأول

حديث أبي الزبير عن جابر، أن الطفيل بن عمرو الدوسي أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! هل لك في حصن ومنعة؟... الحديث، وفيه: «**اللهم وَلِيدَيْه فاغفر**»[3].

قال الشيخ الألباني- مُعلِّقًا- : «والحديث من رواية أبي الزبير عن جابر وقد عنعنه..»[4].

---

(١) زاد المعاد (٥/ ٤٠٦)، طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرناووط.

(٢) راجع: تحفة الأشراف (٢/ ٢٨٥- ٣٥٦). وأعني كتب السُّنَّة دون ملحقاتها.

(٣) صحيح مسلم (١/ ١٠٨- ١٠٩) (١) كتاب الإيمان، الباب (٤٩)، حديث رقم (١٨٤).

(٤) تعليقه على مختصر مسلم للمنذري (ص٣٥).

قلت: هذا الحديث بهذه الطريق رواه أبو عوانة في صحيحه[1]، ورواه ابن حبان في صحيحه[2]، ورواه الحاكم في المستدرك[3]، وصححه، ووافقه الذهبي، ورواه أبو نعيم في الحلية[4]، وقال: حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه، وذكره ابن حجر في فتح الباري، وقال: سنده صحيح، وأخرجه مسلم[5].

والحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه احتجاجًا، ولم يرو في الباب غيره، وقد ذكر أنه لا يأتي بالحديث في صدر الباب إلا إذا كان صحيحًا خاليًا من العلة، فقال في مقدمة صحيحه: «فأما القسم الأول، فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا»[6].

وقال مكي بن عبدان- أحد حُفَّاظ نيسابور- : سمعت مسلمًا يقول: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليست له علة أخرجته»[7].

وقال الإمام مسلم أيضًا: «ليس كل شيء صحيح وضعته ههنا، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا على صحته»[8]. قال سراج الدين البَلْقِيني: «أراد

---

(١) صحيح أبي عوانة (١/ ٤٧) كتاب الإيمان، باب التشديد في الذي يقتل نفسه.

(٢) صحيح ابن حبان (٥/ ص٧- إحسان). كتاب الجنائز وما يتعلق بها، فصل في الموت...

(٣) المستدرك (٤/ ٧٦). ذكر فضل المجاهدين.

(٤) الحلية (٦/ ٢٦١).

(٥) فتح الباري (١١/ ١٤٢).

(٦) صحيح مسلم (١/ ص٥).

(٧) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح (ص٦٧) طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(٨) صحيح مسلم (١/ ٣٠٤) في الحديث رقم (٦٣): كتاب الصلاة، (١٦) باب التشهد في الصلاة.

الإمام مسلم بقوله: (ما أجمعوا عليه) **أربعة: أحمد** بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني»[1].

وقال ابن الصلاح: «شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالمًا من الشذوذ والعلة»[2].

وبذلك أصبحنا بين أحد خيارين: إما أن نأخذ بتضعيف الألباني للحديث، أو بتصحيح مسلم له وغيره من الأئمة المبرزين الذين قبلوا هذا الحديث، ولم يطلعوا على علة فيه.

الحديث الثاني

ضعف الشيخ الألباني رواية أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**من لم يجد نعلين فليلبس خفين**»... الحديث[3].

قال الألباني: «أبو الزبير مدلس وقد عنعنه»[4].

قلت: قد توبع أبو الزبير عند الطبراني في الأوسط، فقد رواه بسنده، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عمر بن دينار، عن جابر (مرفوعًا)[5].

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن»[6].

وقد وقف الألباني على هذه المتابعة، ولكنه ضعفها، واتهم الهيثمي

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص١٩).

(٢) صيانة صحيح مسلم عن الغلط (ص٧٢)، وعنه النووي في شرح صحيح مسلم (١/ ١٢١).

(٣) صحيح مسلم (٢/ ٨٣٦) كتاب الحج- الباب الأول- حديث رقم (٥).

(٤) إرواء الغليل (٤/ ١٩٦).

(٥) المعجم الأوسط للطبراني (١٠/ ١٥٠) حديث رقم (٩٣١٨)، وزاد في أوله: «من لم يجد إزارًا وهو محرم فوجد سراويلًا فليلبسه».

(٦) مجمع الزوائد (٣/ ٢١٩).

بالتساهل فقال: «محمد بن مسلم الطائفي أورده الذهبي في الضعفاء وقال: وثقه ابن معين وضعفه أحمد، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ. قلت: ومما سبق تعلم تساهل الحافظ الهيثمي في قوله: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن»[1].

وهكذا يصر الألباني على تضعيف الحديث، ويوهمنا بصحة رأيه وخطأ الهيثمي، والذي يرجع إلى قول الذهبي في محمد بن مسلم الطائفي يتبين تدليس الألباني بما يؤيد حكمه المسبق على الحديث الشريف، فضعفاء الذهبي اثنان (الديوان) و(المغني)، وقد جاء فيهما ما نصه: «وثقه ابن معين وغيره، وضعفه أحمد»[2]، وليس عنده العبارة التي زعمها الألباني وهي: «وثقه ابن معين وضعفه أحمد»، وأما الذين وثقوا محمد الطائفي المذكور بالإضافة إلى ابن معين فهم: أبو داود والعجلي والفسوي وابن حبان الذي ذكره في ثقاته وقال: كان يخطئ[3]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: كتب محمد صحاح[4]، وقال ابن عدي- الذي درس أحاديثه- : صالح الحديث لا بأس به، ولم أر له حديثًا منكرًا[5]، فهؤلاء كلهم مُعَدِّلُون له، وحين نضع أقوالهم بجنب أقوال المجرحين يتبين أن الهيثمي لم يكن متساهلًا حين حسَّن حديث محمد بن مسلم الطائفي.

ويضاف إلى ما سبق أن للحديث شواهد عند الإمام مسلم في الموضع

---

(١) إرواء الغليل (٤/ ١٩٦).

(٢) الديوان (٢٨٨)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٣٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٣، ترجمة رقم: (٧٩١)، وثقات ابن حبان (٧/ ٣٩٩، ترجمة رقم: ١٠٥٩١).

(٤) التاريخ الكبير (١/ ٢٢٤).

(٥) راجع: الكامل (٦/ ٢١٣٨- ٢١٣٩).

نفسه من حديث ابن عمر[1] وابن عباس[2] وغيرهما، وهذه الشواهد من شأنها تزيد الحديث قوة إلى قوته، وتنفي **عن محمد الطائفي** الخطأ في هذا الحديث.

الحديث الثالث

ضعف الشيخ الألباني الحديث الذي رواه الإمام مسلم من طريق أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ﷺ، مرفوعًا: «الاستجمار تَوّ، ورمي الجمار تَوّ، والسعي بين الصفا والمروة تَوّ، والطواف تَوّ، وإذا استجمر أحدكم فليستجمر بتَوّ»[3].

فقد تعرض الشيخ الألباني لهذا الحديث في تعليقه على مختصر صحيح مسلم للمنذري، قال الألباني: والحديث من رواية أبي الزبير عن جابر، وقد عنعنه»[4].

وكلام الألباني يشعر بتضعيفه للحديث، وذلك بسبب عنعنة أبي الزبير..

علمًا بأن هذا الحديث الشريف لم يرو مسلم في الباب غيره، مما يؤكد ثبوت حجيته عنده، وقد صرح بأنه لم يحتج إلا بما أجمع الأئمة على صحته، فهل خفيت علة التدليس على الأئمة الحُفاظ وخبراء العلل الذين كانوا يحفظون الألوف المؤلفة من الأحاديث متنًا وإسنادًا، وبانت للشيخ الألباني؟

ونُذكِّر هنا بأن الأئمة قبلت عنعنة المدلسين في الصحيحين وحملوها

---

(١) صحيح مسلم (٢/ ٨٣٦) (١٥) كتاب الحج، باب (٥٤)، أحاديث: (١، ٢، ٣).

(٢) صحيح مسلم، الموضع السابق، حديث رقم (٤).

(٣) صحيح مسلم (٩٤٥) كتاب الحج، الباب (٥٤)، حديث رقم (٣١٥).

ومعنى: «تو» أي: وتر أو فرد، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/ ٥٥٤).

(٤) مختصر صحيح مسلم للمنذري (١٩٤).

على السماع والاتصال، وخاصة الأحاديث المروية في أصول الأبواب، وممن صرح بذلك: ابن حجر والنووي والسيوطي والعراقي وغيرهم[١]، ونقله السخاوي عن أكثر العلماء[٢].

الحديث الرابع

تكلم الشيخ الألباني في الحديث الذي رواه الإمام مسلم من طريق هشام ابن أبي عبد الله، عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فرأى امرأته زينب، وهي تَمْعَسُ مَنِيئَةً لها[٣]، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه فقال: «إن المرأة تُقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة، فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه»[٤].

قال الألباني: «وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه»، وصحح الحديث من غير طريق أبي الزبير[٥].

قلت: الحديث بالإسناد نفسه رواه الإمام الترمذي في سننه وقال: حديث جابر حديث صحيح حسن غريب[٦]، ورواه أبو داود وسكت عنه[٧]، وتبعه المنذري[٨]، فهؤلاء الأئمة قبلوا عنعنة أبي الزبير في هذا

(١) مشكاة المصابيح (٢/ ٨٠٥)، حديث رقم (٢٦٢٢).

(٢) راجع: تقريب النووي ومعه تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٨٨)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (ص٣٠٨- ٣٠٩)، والتقييد والإيضاح للعراقي (ص٤٤٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٨٣).

(٣) تمعس منيئة لها: أي تدبغ إهابًا لها، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٢٤٣).

(٤) صحيح مسلم (٢/ ١٠٢١) كتاب الحج، الباب (٢)، حديث رقم (٩).

(٥) السلسلة الصحيحة (١/ ٤١٨).

(٦) سنن الترمذي (٣/ ٤٦٤) (١٠) كتاب الرضاع، الباب التاسع، حديث رقم (١١٥٨).

(٧) سنن أبي داود (٢/ ٣٣١) (١٢) كتاب النكاح، الباب (٤٣)، حديث رقم (٢١٥١).

(٨) مختصر سنن أبي داود (٣/ ٧١).

الحديث، وهم يعلمون تمامًا أن أبا الزبير كثير التدليس، وأن عنعنته لا تقبل إلا إذا تبين سماعه للحديث الشريف، ففي قبول هؤلاء الأئمة وأمثالهم لعنعنة أبي الزبير ونحوه ما يكفي للاطمئنان على سلامة الإسناد من علة التدليس، لكونهم لم يقبلوا عنعنة أبي الزبير إلا بعد اطلاعهم على سماعه من شيخه للحديث، كما هو الحال مع هذا الحديث الشريف، فقد صَرَّح أبو الزبير بأن جابرًا أخبره به فقال: «أخبرني جابر»، وقد رُوى هذا الحديث في موضعين من مسند الإمام أحمد، وجاء التصريح بالسماع في أحدهما:

فرواه عن موسى بن داود، حدثنا ابن لهيعة، **عن أبي الزبير قال: أخبرني** جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا أحدكم أعجبته المرأة...» الحديث[1].

كما رواه عن حسن، ثنا ابن لهيعة، ثنا أبو الزبير، عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أعجبت أحدكم المرأة، فليعمد إلى امرأته...» الحديث[2].

فجاء التصريح بالسماع في الرواية الأولى عند الإمام أحمد، ألا يدل ذلك على افتقار حكم الألباني إلى الحجة؟ وألا يدل على تسرعه في إصدار الأحكام دون روية في التخريج؟!

---

(١) مسند أحمد(٣/ ٣٤٨) وإسناده حسن لغيره؛ بسبب ابن لهيعة، قال ابن حجر في التقريب: صدوق من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في صحيح مسلم بعض شيء مقرون (ت ٧٤ هـ)، وقد ناف على الثمانين (م د ت ق).

وتركه ابن مهدي ويحيى بن سعيد ووكيع، وضعفه النسائي، وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة الرازي وابن سعد والحاكم، وكل الذين ضعفوه إنما بسبب اختلاطه بعد احتراق كتبه. راجع: التقريب (ترجمة رقم / ٣٥٦٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧- ٣٣١، ترجمة رقم: ٦٤٨).

وباقي رجال الإسناد ثقات. وقد توبع ابن لهيعة كما سبق عند الإمام مسلم.

(٢) مسند أحمد (٣/ ٣٤١) وإسناده حسن لغيره، بسبب ابن لهيعة، وقد توبع عند مسلم.. راجع التعليق السابق.

الحديث الخامس

تكلم الشيخ الألباني في الحديث الذي رواه الإمام مسلم من طريق أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ﵁، مرفوعًا: «لا تذبحوا إلا مُسِنَّة...» الحديث[1].

ضَعَّفَ الشيخ الألباني هذا الحديث جملة وتفصيلًا، وحشره في سلسلته الضعيفة بسبب عنعنة أبي الزبير، ولم يكتف بذلك، بل غمز الإمام مسلمًا بسبب روايته لهذا الحديث في صحيحه، فقال: «كان الأحرى به أن يحشر في زمرة الأحاديث الضعيفة»[2].

قلت: يكفي لبيان صحة هذا الحديث أن الإمام مسلمًا رواه في صحيحه؛ لكن الشيخ الألباني أصر على تضعيف الحديث بحجة عنعنة أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، ولو تأنى الألباني في التخريج لوقف على تصريح أبي الزبير بالسماع من جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه في مصنف من المصنفات المشهورة، وهو مستخرج أبي عوانة: يعقوب بن إسحاب بن إبراهيم الإسفرائيني النيسابوري رحمه الله تعالى. وهو مستخرج في الحديث على صحيحي البخاري ومسلم.

فقد رواه أبو عوانة في مستخرجه: من طريق مُحمد بن الحسن بن أعينَ وأبي جعفر والحسن بنِ محمدِ بنِ أعينَ وأحمد بن يُونس، كلِّهم قالُوا: حدَّثنا زهيرٌ، قال: حدَّثنا أبو الزبيرِ، عن جابرٍ ﵁، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **«لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنْ الضَّأْنِ»**.

ثم قال أبو عوانة: حدَّثنا ابنُ المُنادي، قال: حدَّثنا يُونسُ بنُ محمدٍ، قال:

---

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٥٥٥) (٣٥) كتاب الأضاحي، الباب (٢)، حديث رقم (١٣).

(٢) السلسلة الضعيفة (١/ ٩١).

حدَّثنا أبو خَيْثَمَةَ، وحدَّثنا الصَّغَانيُّ، قال: حدَّثنا حسنُ بنُ مُوسى الأشيبُ، قال: حدَّثنا زُهيرٌ، بإسنادهِ مثلَهُ. رواهُ محمدُ بنُ بكرٍ عن ابنِ جريجٍ حدَّثني أبو الزبيرِ، أنهُ سَمِعَ جابرًا يقولُ...، وذكرَ الحديثُ[1].

وبهذا التصريح بالسماع تنتفي علة التدليس عن أبي الزبير رحمه الله تعالى.

وننبه على أهمية ما يسمى بالمستخرجات على الصحيحين مثل:

مستخرج أبي عوانة، ومستخرج الإسماعيلي، ومستخرج أبي نعيم، وقد بين الأئمة مثل ابن حجر العسقلاني وغيره، أن من فوائد هذه المستخرجات التأكد من انتفاء تهمة التدليس عن الصحيحين، قال ابن حجر: «ما يقع فيها- (أي المستخرجات)- من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في الصحيح بالعنعنة، فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة أن الشيخين اطلعان على أنه مما سمعه المدلس من شيخه، لكن ليس اليقين كالاحتمال، فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين»[2].

*** وتكلم الألباني في الحديث الذي رواه مسلم في كتاب اللباس:**

حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير، عن سهيل بن أبي صالح، عن سعيد بن يَسَار أبي الحُبَاب مولى بني النجار، عن زيد بن خالد الجهني، عن

---

(١) مستخرج أبي عوانة (٨/ ٤٨٨، رقم ٦٣١٨) باب بيان وجوب الأضحية بمسنة وإجازتها بالجَذَعِ من الضأن.

والجَذَعَة: ما تم ستة أشهر إلى سنة من الضأن، أو السنة الخامسة من الإبل، أو السنة الثانية من البقر والمعز.

والمسنة: من البقر والغنم التي تمت سنتين ودخلت في الثالثة، ومن الإبل التي تمت خمس سنوات فما فوق.

راجع: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ص٧)، في شرح الحديث رقم (٥٥٤٧) طبعة السلفية.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص٨٨) بتحقيقنا.

أبي طلحة الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلا تَمَاثِيلُ**».

قال: فأتيت عائشة فقلت: إن هذا يخبرني أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ هَذَا يُخْبِرُنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلا تَمَاثِيلُ». فَهَلْ سَمِعْتِ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ سَأُحَدِّثُكُمْ مَا رَأَيْتُهُ فَعَلَ، رَأَيْتُهُ خَرَجَ فِي غَزَاتِهِ، فَأَخَذْتُ نَمَطًا فَسَتَرْتُهُ عَلَى الْبَابِ، فَلَمَّا قَدِمَ فَرَأَى النَّمَطَ عَرَفْتُ الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ، فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ أَوْ قَطَعَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ**».

قَالَتْ: فَقَطَعْنَا مِنْهُ وِسَادَتَيْنِ وَحَشَوْتُهُمَا، لِيفًا فَلَمْ يَعِبْ ذَلِكَ عَلَيَّ»[1].

قال الشيخ الألباني معلقًا على هذا الحديث الشريف: «صحيح دون قول عائشة: (لا) فإنه شاذ أو منكر»[2]، ثم قال: «وهذا إسناد جيد، لكن سهيل بن أبي صالح قال الحافظ في التقريب: صدوق تغير حفظه بأخرة. روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا وأورده الذهبي في الضعفاء وقال: ثقة. قال ابن معين: ليس بالقوي. قلت: وقد استنكرت من حديثه هذا قوله: «فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكر ذلك؟ فقالت: لا»، فإن السيدة عائشة رضي الله عنها قد سمعت ذلك من رسول الله ﷺ يقينًا. أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما في حديث

---

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٦٦٦) (٣٧) كتاب اللباس، (٢٦) باب تحريم تصوير صورة الحيوان، حديث (٨٧/ ٢١٠٧).

(٢) غاية المرام (ص١٠٤).

والشاذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو لجمع من الثقات. راجع: تدريب الراوي (١/ ٢٣٢) النوع الثالث عشر: الشاذ.

والمنكر: هو مخالفة الضعيف للثقة. راجع: تدريب الراوي (١/ ٢٣٨) النوع الرابع عشر: معرفة المنكر.

النُّمْرُقَة.. قالت في آخره: ثم قال: «إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة»[1].

قلت: في كلام الشيخ الألباني نظر لأسباب كثيرة منها ما يلي:

أولًا: أن سهيل بن أبي صالح وثقه ابن سعد، والنسائي، والدارقطني، والعجلي، والذهبي، وقال ابن عدي: وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار، وروى عنه الإمام مالك وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده، وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: أحد الأئمة المشهورين المكثرين، وعده الحاكم أحد أركان الحديث الشريف، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: يخطئ.

وتكلم فيه بعض الأئمة بسبب تغيره في آخر حياته، ومن هؤلاء الأئمة: علي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، ويُحمل كلامهم فيه على ما رواه من حديث في آخر حياته[2]، علمًا بأن الرجل ذكره الحافظ العلائي في كتاب المختلطين في القسم الأول منه، وهو يشمل الثقات الذين اختلطوا في آخر حياتهم، ولم يحط الاختلاط من حديثهم[3]، ودافع عنه الإمام الذهبي- هو وهشام بن عروة بن الزبير- وبيَّن أن النسيان الذي حصل لهما يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، وليس هناك أحد

---

(١) غاية المرام (ص١٠٤).

(٢) راجع: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٣- ٢٦٤)، والجرح والتعديل (٤/ ٢٤٧)، والتاريخ لابن معين (٣/ ٢٣٠)، والكاشف (١/ ٣٢٧)، وثقات العجلي (ص٢١٠)، والمدخل إلى معرفة الصحيحين للحاكم (ص٥٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٥٨)، والميزان (٢/ ٤٢٢)، والتقريب (ص٢٥٩) ترجمة رقم (٢٦٧٥)، وهدي الساري (ص٤٠٦)، والكواكب النيرات (ص٢٤١- ٢٤٧).

(٣) المختلطين للعلائي (ص٥٠) بتحقيقنا.

معصوم منه[1].

ثانيًا: قرر غير واحد من الأئمة أن الإمام مسلمًا لم يخرج من حديث المختلط إلا ما ظهر له أنه حَدَّث به قبل تغيره. قال ابن الصلاح: «واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجًّا بروايته في الصحيحين أو أحدهما، فإنَّا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز، وكان مأخوذًا عنه قبل الاختلاط»[2]، وكذا قال النووي[3].

ثالثًا: في كلام الشيخ الألباني إشارة إلى أن سُهيلًا ضعيف عند البخاري بسبب أنه روى له مقرونًا وتعليقًا ولم يرو له منفردًا، وهذه- إن صحت تُعَدُّ- مغالطة، فليس معنى أن البخاري لم يحتج به في صحيحه أنه ضعيف عنده. قال السلمي: سألت الدارقطني: لم ترك البخاري حديث سهيل في كتاب الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرًا، فقد كان النسائي إذا مر بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ويحيى بن بُكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء مليء»[4]، وكم من ثقة لم يخرج له البخاري في صحيحه، فهل يعني ذلك ضعفه عنده؟

نعم هو ليس على شرطه الذي بنى عليه صحيحه من حيث القوة والضبط والإتقان، ولكن هذا لا يعني ضعفه.

رابعًا: هذا الحديث الشريف الذي رأى فيه الألباني كلامًا شاذًّا ومنكرًا- رواه الإمام مسلم احتجاجًا، وقد صَرَّح الإمام مسلم بأنه لم يحتج إلا بما

---

(١) راجع: الميزان (٤/ ٣٠١) في ترجمة هشام بن عروة.

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٤٦٦).

(٣) التقريب مع التدريب (٢/ ٣٨٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٤)، وانظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧١).

أجمع الأئمة على صحته[1]، وعنى بهؤلاء الأئمةَ الأربعةَ، وهم: الإمام أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني، كما وضح ذلك البلقيني[2]، فهل يعقل أن يطلع الشيخ الألباني على علة في حديث أجمع هؤلاء الأئمة- وغيرهم- على صحته وسلامته من العلل؟

خامسًا: أكد الشيخ الألباني على سماع السيدة عائشة رضي الله عنها للنص[3]، وذلك في حديث النُّمْرُقة الذي رواه الشيخان، مما يؤكد شذوذ اللفظة المذكورة، وهذه مغالطة أخرى يدركها من يقارن بين العبارتين، فالذي جاء في حديث النُّمْرُقة قوله ﷺ: «**البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة**»[4]، فهذا هو ما سمعته السيدة عائشة رضي الله عنها، بينما الذي أنكرت سماعه- والذي جاء في حديث سهيل- : «**لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا تماثيل**»[5]، فهل معنى الجملتين واحد كما زعم الشيخ الألباني؟. إن الذي سمعته السيدة عائشة فيه الصور فقط، والذي في حديث سهيل ولم تسمعه، فيه الكلب والتماثيل.

وبعدُ؛ فإني أؤكد على ما سبق أن صَرَّحت به في مقدمة البحث، وهو أن ما ذكرته مجرد أمثلة فقط، وهي تكفي لبيان موقف الألباني من الإمام مسلم

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة. في الحديث رقم (٩٣٢) الذي فيه: «وإذا قرأ فأنصتوا».

(٢) محاسن الاصطلاح (ص١٩).

(٣) في غاية المرام (ص١٠٤)، وقد سبق (ص٥٥).

(٤) صحيح البخاري (١٠/ ٣٧٠- فتح): (٧٧) كتاب اللباس، الباب (٩٥)، حديث رقم (٥٩٦١). وصحيح مسلم (٣/ ١٦٦٩): (٣٧) كتاب اللباس، الباب (٢٦)، حديث رقم (٩٦/ ٢١٠٧).

(٥) سبق تخريجه (ص٥٥).

وصحيحه، وخلاصة هذا الموقف كما بينته الأمثلة السابقة أن الإمام مسلماً في نظر الألباني غير متمكن من معرفة الحديث الصحيح من المعلول أو الضعيف، بدليل العلل الكثيرة التي خفيت عليه وبانت للشيخ الألباني؛ وهذا تشويش غير مقبول في حق إمام جِهْبِذ، وهو الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

* * *

المبحث الثالث

موقف الألباني من السُّنَن الأربعة

بادئ ذي بدء، الشيخ الألباني لا يعترف بأن أحدًا من أصحاب السُّنن الأربعة يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الحديث النبوي الشريف، ويبخس جهدهم جملة وتفصيلًا في معرفة صحيح الحديث وضعيفه، نظريًّا وعمليًّا، أما نظريًّا فهو يصرح بأن الأحاديث المدونة في سننهم الأربعة غير معروف صحيحها من سقيمها، فقال: «بينما الإمام البخاري والإمام مسلم قد قاما بواجب تنقية هذه الأحاديث التي أودعوها[1] في الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث. هذا جهد عظيم جدًّا. ولذلك فليس من العلم **وليس من الحكمة في شيء أن أتوجه أنا إلى نقد الصحيحين وأَدَع الأحاديث الموجودة في السُّنن الأربعة وغيرها غير معروف صحيحها من ضعيفها**»[2].

وقوله: «غير معروف صحيحها من ضعيفها» قول مجانب للصواب كما يعرف ذلك صغار الباحثين وطلاب العلم. فقد بَيَّن الأئمة رحمهم الله تعالى حكم الأحاديث المدونة في هذه المصنفات الهامة.

فالإمام الترمذي حكم على أحاديثه، والبوصيري حكم على أحاديث ابن ماجة.

وقال أبو داود- رحمه الله تعالى- : «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنه هذا الكتاب- يعني السُّنن- جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، وذكرت فيها الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما

---

(١) كذا عنده، والأنسب للسياق: «أودعاها».

(٢) الفتاوى له (ص٥٢٦).

فيه وَهَنٌ شديد بينته»(١).

وقال: «ما كان في كتابي من حديث فيه وَهَنٌ شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»(٢). قال الحافظ ابن الصلاح معلِّقًا: «فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن- عرفنا بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عنده، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق.

إذْ حكى أبو عبد الله بن مَنْدَة الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه. قال ابن مَنْدَة: وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الإنسان الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال»(٣).

ومفهوم الكلام الأخير أن أبا داود- رحمه الله تعالى- قد يخرج الحديث الضعيف، ولكن بشرطين: **أحدهما**: ألا يكون في الباب غيره، **والثاني**: ألا يكون شديد الضعف، إذ لم يخرج لراو مجمع على تركه. فيعمل به حينئذ لاحتمال ثبوته، وهو بذلك يُقَدَّمُ على الرأيّ والقياس.

وقد علَّق زين الدين العراقي على قول أبي داود: «فهو صالح» بقوله: «والصالح يجوز أن يكون صحيحًا، ويجوز أن يكون حسنًا عند من يرى

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٥٧)، كشف الظنون (٢/ ١٠٠٤)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٤)، جامع الأصول (١/ ١١١)، وفتح الباري (١/ ١٢٩).

(٢) نقلًا عن مقدمة ابن الصلاح (ص١٨)، في النوع الثاني، ونحوه في (ص٥٥)، وفي توضيح الأفكار (١/ ١٩٧).

(٣) المقدمة (ص١٨) في النوع الثاني.

الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف» إلى أن قال: «وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به، والله أعلم»[1]؛ ونقل الصنعاني عن العراقي أنه قال معلقًا: «أي صالح للاحتجاج»[2]. وقال ابن عبد البر: «كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره»[3]. وقال الحافظ الذهبي: وقد وَفَّى بذلك فإنه بيَّن الضعيف الظاهر، وسكت عن الضعيف المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حَسَنًا عنده ولا بد، بل قد يكون مما فيه الضعف»[4].

وكلام الذهبي يشير إلى أن الضعيف عند أبي داود من النوع المحتمل، أما الألباني فهو لا يراه كذلك، لأن مذهبه ترك الضعيف مطلقًا.

وجدير بالذكر أن للحافظ المنذري- في كتابه مختصر سنن أبي داود- تعليقات جيادًا على أحاديث عند أبي داود، وخاصة تلك التي فيها ضعف.

قلت: والجمهور نصَّ على تقديم سنن أبي داود على غيره من السُّنن، وأنه يلي الصحيحين في المنزلة والمكانة[5]، وأن أبا داود نفسه مجمع على ثقته وحفظه وإمامته، مما يجعل لرأيه أهمية وتقديرًا.

وبالنسبة للإمام الترمذي رحمه الله، فقد سمى مصنَّفه «الجامع الصحيح»

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٥٤) دار الفكر بيروت (١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠ م).

(٢) توضيح الأفكار (١/ ١٩٧).

(٣) نقلًا عن المصدر السابق (١/ ١٩٧).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ١٢٧) في ترجمة (٣٩٢) سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبي داود السجستاني، صاحب السُّنن.

(٥) بدليل ترتيب الأئمة لرموز الكتب الستة، كما هو واضح في كتب التراجم، مثل تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر، وتقريب التهذيب له أيضًا، وغيرها من الكتب، وقد صرح الإمام المزي بذلك، فذكر أن أحسن الكتب وأجلها صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم سنن أبي داود، ثم سنن الترمذي، ثم سنن النسائي، ثم سنن ابن ماجه. تهذيب الكمال (١/ ١٤٧).

وقال: صنفت كتابي هذا وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب- يعني الجامع- فكأنما في بيته نبي يتكلم»[1].

وقال الحافظ ابن رجب: اعلم أن الترمذي خرَّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل به عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف- والحديث الغريب والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير- لا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه»[2].

والمهم أن الإمام الترمذي ميَّز الأحاديث الصحيحة من غيرها، وكما قال المقدسي: «وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه»[3].

وقال الحافظ ابن الوزير: «وفي كلام الذهبي ما يدل على جواز الاعتماد على تصحيح الترمذي وتحسينه، لانعقاد الإجماع على ثقته وحفظه في الجملة»[4].

وحتى الحديث الضعيف عنده إنما معمول به عند بعض أهل العلم. قال الترمذي: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم خلا حديثين: حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ جَمَعَ بينَ الظُّهْرِ والْعَصْرِ والْمَغْرِبِ والْعِشَاءِ بِالمَدينةِ في غيرِ خوفٍ ولَا مَطَرٍ[5].

---

(١) نقلًا عن توضيح الأفكار (١/ ١٧٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١٨٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٨).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٢٢٧) بتحقيق نور الدين عتر.

(٣) شروط الأئمة الستة (ص١٣).

(٤) تنقيح الأنظار- ومعه توضيح الأفكار- (١/ ١٧٠).

(٥) صحيح مسلم (رقم ٧٠٥) كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر. =

وحديث النبي ﷺ: «إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا فَاقْتُلُوهُمْ»(١).

= من طريق أبي معاوية ووكيع كلاهما عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ.. الحديث.

وفي سنن أبي داود (١٢١١) كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش، به.

وفي سنن الترمذي (١٨٧) كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر.

حدثنا هَنَّاد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، به.

وقال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة، ثم قال: حديث ابن عباس قد رُوِي عنه من غير وجه؛ رواه جابر بن زيد وسعيد ين جبير وعبد الله بن شقيق العقيلي، وقد رُوى عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير هذا.

وفي سنن النسائي (المجتبى) (٦٠٩): كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

من طريق الفضل بن موسى عن الأعمش، به.

(١) سنن أبي داود (٤٤٨٢): كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر.

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبان، عن عاصم، عن أبي صالح ذكوان، عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ.. الحديث.

وأبان هو: ابن يزيد العطار البصري أبو يزيد، قال ابن حجر: ثقة له أفراد، من السابعة، مات في حدود الستين (ومائة) / خ م د ت س/ تقريب التهذيب (١/ ٨٧، ترجمة ١٤٣).

وعاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ، قال ابن حجر: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين(ومائة)/ ع/ التقريب (١/ ٢٨٥، ترجمة ٣٠٥٤).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

وفي سنن الترمذي (١٤٤٤): كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه.

حدثنا أبو كُرَيْب حدثنا أبو بكر بن عَيَّاش، عن عاصم بن بَهْدَلَة، عن أبي صالح، به.

أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط، مشهور بكنيته، قال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين (ومائة) =

وبالنسبة للإمام النسائي: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبي عبد الرحمن (ت ٣٠٣ هـ) رحمه الله تعالى.

فهو إمام حافظ ثَبْت[١]، برع في سماع الحديث، وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد[٢].

وقال الإمام المِزِّي: أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين، طاف البلاد..[٣].

وكتابه السنن الصغرى (أو المجتبى) نال عناية خاصة جعلته يأتي في المرتبة الخامسة بعد الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي- عند جمهور الأئمة.

قال الحافظ السيوطي: ورأيت بخط الحافظ أبي الفضل العراقي، أن النسائي لما صنف سننه الكبرى أهداها لأمير الرملة فقال له: كل ما فيها صحيح؟ فقال: لا، قال: ميز لي الصحيح من غيره، فصنف له الصغرى[٤].

والذين درسوا هذا (المجتبي) وجدوا فيه الصحيح المروي في الصحيحين، والصحيح الذي على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والصحيح

وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة، وروايته في مقدمة مسلم/ ع/ تقريب التهذيب (١/ ٦٢٤، ترجمة: ٧٩٨٥).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

وقال النووي عن حديث معاوية بن أبي سفيان: «فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه» شرح صحيح مسلم (٥/ ٢٢٤).

(١) راجع: تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (١/ ٣٢٩، ترجمة ٤٨).

(٤) تدريب الراوي (١/ ١٢٨)، وأيضًا راجع: البداية والنهاية (١١/ ١٢٣)، والفهرست (ص١١٦)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٤٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨)، وطبقات الحفاظ (ص٣٠٣).

الذي على شرط غيرهما ممن صنفوا في الصحيح، وأحاديث معلولة بَيَّنَ النسائي علتها، ولكن خرَّج الضعيف المعلول بشرطين:

أحدهما: ألا يكون شديد الضعف، لأنه لم يخرج عن راوٍ مجمع على تركه. قال الإمام السيوطي: «وقال الذهبي- وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال- : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة. انتهى. ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه»[1].

والثاني: ألا يكون في الباب غيره مما هو صحيح أو حسن. فهو من جهة يترجح ثبوته، ومن جهة أخرى أفضل وأقوى من رأي الرجال.

وأما ابن ماجة: محمد بن يزيد الربعي مولاهم أبو عبد الله بن ماجة القزويني الحافظ، صاحب كتاب السُّنن، ذو التصانيف النافعة والرحلة الواسعة... كذا جاء في صدر ترجمته عند الحافظ المزي[2].

وقال ابن حجر العسقلاني: أحمد الأئمة، حافظ (ت ٢٧٣ هـ)[3].

وذكره الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني في رجال قزوين، وقال فيه: ثقة كبير متفق عليه محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ، وله مصنفات في السُّنن والتفسير والتاريخ[4].

وأما بالنسبة لكتابه السُّنن، فقد قام العلامة الإمام الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري بحصر الأحاديث التي انفرد ابن ماجه بروايتها عن الأئمة

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٣٨٩).

(٢) تهذيب الكمال (ج ٢٧/ ص ٤٠، ترجمة: ٥٧١٠).

(٣) تقريب التهذيب (ترجمة رقم: ٦٤٠٩).

(٤) نقلًا عن تهذيب الكمال (ج ٢٧/ ص ٤١)، وطبقات الحفاظ (١/ ٥٤).

الخمسة: (الشيخين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي) وبين حكم كل حديث منها، وذلك في كتابه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، ثم اختصره بعد ذلك في كتابه «زوائد ابن ماجه».

ومن خلال ما سبق يتبين أن الأحاديث المدونة في السُّنن الأربعة معروف حكمها ودرجتها.

ولكن «الشيخ الألباني» لا يبالي بكل ذلك، ولا يعترف بهؤلاء الأئمة، فصرح على الصعيد النظري بأن الأحاديث الموجودة في السُّنن الأربعة غير معروف صحيحها من سقيمها.

وعلى الصعيد العملي: قَسَّمَ كل واحد من هذه المصنفات الهامة إلى قسمين: صحيح وضعيف وفقًا لما يمليه عليه فهمه المتواضع لما تيسر له من مصطلحات الجرح والتعديل، واعتمادًا على ما يقف عليه من أقوال في الرواة.

إن ما صنعه «الشيخ الألباني» بكتب السُّنن الأربعة يُعَدُّ- بشتى المقاييس- بخسًا لجهود الأئمة المصنفين لهذه الأصول، وكذا الإمام البخاري، إذ لم ينج كتابه «الأدب المفرد»، من تقسيم الألباني، وكذا «الترغيب والترهيب» للمنذري، و» الكلم الطيب» لابن تيمية. هل يتخيل أحد أن هؤلاء الأئمة أصحاب السُّنن والإمام المنذري وابن تيمية والبخاري أمير المؤمنين في الحديث- كانوا عاجزين عن قصر هذه المصنفات على الصحيح؟! وهل يتخيل أحد أن هؤلاء الأئمة- رحمهم الله تعالى- كانوا أقل غَيْرَة على السُّنَّة من الألباني؟ وأن عدم غيرتهم على السُّنَّة الصحيحة جعلتهم يذكرون أحيانًا روايات فيها بعض الضعف، ويوهمون الناس بأنها مما يحتج به؟»[1].

---

(١) راجع كتاب: التعريف بأوهام من قسم السُّنن إلى صحيح وضعيف (١/ ٢٧- ٣٢).

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «إذا روينا في الحلال والحرام والسُّنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد»(١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد»(٢).

وفي رواية: «إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال»(٣).

فإذا أضيف إلى ما سبق دعوة الألباني إلى عدم العمل بالضعيف مطلقًا بان الهدف الألباني من تقسيمه لهذه الكتب، وهو الضرب على تراثنا الديني الهام جدًّا والذي تناقلته الأئمة والعلماء، والضرب على الجهود الضخمة والمخلصة، ونكتفي حينئذ بالرجوع إلى صحاح السُّنن الأربعة للشيخ الألباني، وصحيح الأدب المفرد له أيضًا(٤)، ونهمل الروايات التي فيها بعض الضعف، ونعمل الفكر والرأي. فحسبنا الله ونعم الوكيل.

نحن لا ننكر إعمال الفكر والعقل والرأي، فإنكار هذا لا يصح البتة، ولكن الذي ننكره هو إهمال النصوص التي فيها بعض الضعف الذي لم يصل إلى درجة ترك هذه النصوص والتي تخدم مسألة لها علاقة بأمور الدين.

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (٢١٣)، ونحوه في الفتاوى لابن تيمية (١٨/ ٦٥).

(٢) رواه عنه الحاكم في المستدرك (١/ ٦٦٦) بسند حسن.

(٣) دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٣٤)، ونحوه في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٩١).

(٤) راجع كتاب: التعريف بأوهام من قسم السُّنن إلى صحيح وضعيف (١/ ٢٧- ٣٢).

ومن جانب آخر، فإن الأئمة الكبار قبلت هذه النصوص، فلماذا لا نقبلها نحن؟ هل نحن أغير على دين الله منهم؟ وهل نحن أعلم بأمور الدين منهم؟ إن الحقيقة التي لا تحتمل جدالًا أنهم صفوة مُقَيَّضَة، وقد بلغت مصنفاتهم درجة تدعو إلى الدهشة والإعجاب، فليسعنا ما وسعهم خاصةً وأن آخر الأمة لا يصلح إلا بما صلح عليه أولها، كما لا يخفى أنه كلما بعدنا عن زمن النبوة قَلَّ العلم، وكثر الجهل بأمور الدين، وضعفت الهمم، ونقص الإيمان في قلوب الناس.



المبحث الرابع

منهج الألباني في تخريج الأحاديث والحكم عليها

أرى أنه كان من المفيد أن يجمع الشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة الأحاديث التي لم يخرجها أصحاب الصحاح، والتي لم ينص على صحتها أحد من الأئمة المتقدمين المتخصصين، وكذلك أن يجمع في سلسلته الضعيفة الأحاديث التي لم يتكلم فيها المتقدمون، وإنما جمع في الصحيحة أحاديث من الصحيحين، وأحاديث من صحيح ابن حبان، وأخرى من صحيح ابن خزيمة، وأخرى من أحاديث المنتقى لابن الجارود، وأخرى من سنن أبي داود، وأخرى من سنن الترمذي.. إلخ.

وكل هذه الأحاديث التي جمعها في صحيحته معتمدة عند الأئمة، ومنصوص على صحتها، ومحتج بها. وقد كفانا الأئمة الاطمئنان إلى صحتها وحجيتها.

ولسنا ندري ما موقف الشيخ من الأحاديث الأخرى التي لم يخرجها في صحيحته مما رواها أصحاب الصحاح؟!

كما أنه جمع في ضعيفته أحاديث موجودة في كتب الموضوعات، والضعفاء، وأحاديث نص الأئمة على تضعيفها، وعدم حجيتها.

وما أكثر الأحاديث التي لم يتكلم فيها الأئمة بالتصحيح أو التضعيف، فكانت في حاجة إلى هذا الجهد في التخريج وتتبع الطرق لبيان مدى صحتها.

وثمة أمر آخر يلفت النظر فيعجب منه المتخصص وغير المتخصص ألا وهو طريقة الشيخ في تخريج الأحاديث، أما دهشة غير المتخصص فسببها هذه التخريجات الكثيرة من المطبوعات والمخطوطات، فيتوهم غير

المتخصص أنه أمام علامة واسع الاطلاع، وأما عجب المتخصص فينبع من معرفة الهدف الأساسي من تخريج الحديث وجمع طرقه، وهو معرفة مدى صحة الحديث، والمنهج العلمي الصحيح يقضي بأنه متى كان الحديث مخرجًا في مصنف صحيح معتمد لدى الأئمة، ولم يتكلم فيه أحد منهم فهذا يكفي، وهذا هو منهج المتقدمين، وجرى عليه العلماء المتأخرون، وانظر على سبيل المثال «مشكاة المصابيح للتبريزي»، فمتى كان الحديث متفقًا عليه أو مُخَرَّجًا في أحد الصحيحين اكتفى العلامة التبريزي بالإشارة إلى ذلك، وإلا فإنه يخرجه من كتب السُّنن الأربعة، وإلا خرجه من غيرها(١).

وهو صنيع الإمام النووي في «المجموع شرح المهذب»، و «الأذكار من كلام سيد الأبرار»، وغيرهما، وابن تيمية في مصنفاته نحو: «الفتاوى»، و«الكلم الطيب»، وغيرهما، والبيهقي في «سننه الكبرى» وغيرها، وابن القيم في «الطب النووي»، وغيره؛ وقال الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد ابن أحمد المقدسي (٥٦٩ هـ/ ٦٤٦ م) في مقدمة كتابه: «فضائل الأعمال»: «فإذا كان-

---

(١) انظر على سبيل المثال الحديث الأول في مشكاة المصابيح، وهو حديث سيدنا عمر مرفوعًا: «إنما الأعمال بالنيات»، فقط اكتفي بالقول: متفق عليه. رغم أن الحديث مروي في كافة كتب الحديث تقريبًا.

وانظر أيضًا الحديث التاسع في مشكاة المصابيح، وهو حديث سيدنا العباس بن عبد المطلب مرفوعًا: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا». قال التبريزي: رواه مسلم»، رغم أن الحديث في مسند أحمد وسنن الترمذي وصحيح ابن حبان ومسند أبي يعلى والبزار وغيرهم.

وانظر أيضًا الحديث الثلاثين في مشكاة المصابيح، وهو حديث سيدنا أبي أمامة مرفوعًا: «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله؛ ومنع لله؛ فقد استكمل الإيمان». قال التبريزي: «رواه أبو داود». رغم أن الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير، ورواه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، والبيهقي في شعب الإيمان. وغيرهم.

أي الحديث- في الصحيحين أو أحدهما لم أعزه إلى غيره غالبًا، وإن كان الغالب في بعض السُّنن، لأن المقصود معرفة صحته لا كثرة الرواة له».

أما الألباني في تخريجاته، فإنه لا يهتم بكون الحديث متفقًا عليه، أو في أحد الصحيحين، ويحشو التخريج بالكتب المعتمدة وغير المعتمدة حشوًا، على اعتبار أن الصحيحين عنده مثل غيرهما من كتب الحديث.

فتخريجات الألباني كلها بلا استثناء وصنيعه في كل مؤلفاته يؤكد على أنه لا يبالي بكون الحديث في الصحيحين أو في غيرهما، فكل كتب الحديث عنده سواء، فيحاول الوقوف على سند الحديث وطريقه، ليتبين له حكمه، فتخريج الحديث والوقوف على بعض طرقه هذا هو الفيصل عنده في الحكم على الحديث دون مبالاة بأحكام حفاظ الحديث وخبراء العلل، وقد صرح الألباني نفسه بذلك حيث قال في مقدمة سلسلته الضعيفة: «هذا، ومما ينبغي أن يذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحدًا فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث وجروا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعالم الإسلامي، وإني أرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت لاتباعها وتعريف المسلمين عمليًّا بها أو ببعضها راجيًا أن يقوم في ناشئة المسلمين من يجدد العمل بهذه القواعد التي هي أدق ما عرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانية بشهادة جماعة من المستشرقين وغيرهم من المخالفين، وقديمًا قيل: والفضل ما شهدت به الأعداء»[1].

وهكذا لم يكتف الألباني بأن يطلق لنفسه العنان في الحكم على

---

(١) السلسلة الضعيفة (١/ ٧) في المقدمة.

الأحاديث النبوية مطلقًا- سواء التي حكم الأئمة عليها أو لا- بل دعا غيره إلى اتباع هذا المنهج والسير عليه، فرغم أن الشيخ الألباني يعترف بدقة القواعد التي وضعها الأئمة علماء الحديث، إلا أنه لم يعترف بأحكام هؤلاء الأئمة على الأحاديث النبوية، فيعيد دراستها ويطعن فيها أحيانًا، وكان يجب عليه أن يتنبه إلى أنه لا يعقل أن يضع هؤلاء الأئمة القواعد ثم يخطئوا في تطبيقها أو لا يلتزموا بها.

ومن جهة أخرى فإن الألباني نفسه لم يلتزم بهذه القواعد كما وضعها أصحابها، ومثال ذلك موقفه من أحاديث أبي الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس، وأحاديث سُوَيْد بن سعيد الحَدَثَاني[1].

ومن العجيب حقًّا أنه يسبق التصريح السابق بتصريح آخر خلاصته أن الله تعالى سخر في الأمة من يكشف الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ويوضح الأحاديث الصحيحة، فذكر الألباني في مقدمة المجلد الأول من (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) أن الأحاديث الضعيفة والموضوعة تعد بالمئات بل الألوف، وسرد لذلك شواهد بمن وضع نحو أربعة آلاف حديث، وأن ثلاثة من المعروفين بالوضع وضعوا أكثر من عشرة آلاف حديث.. إلخ[2].

وقد سخر الله تبارك وتعالى لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة بينوا ضعفها، وكشفوا عوارها، وفضحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبد الله بن المبارك: «هذه الأحاديث مصنوعة؟» أجاب بقوله: «ويعيش لها الجهابذة»[3].

---

(١) راجع رسالتي للدكتوراه: رجال الصحيحين في ميزان أئمة الجرح والتعديل- دراسة استيعابية، الباب الثاني، فصل (المتهمين بالتدليس من رجال الصحيحين).

(٢) راجع مقدمة السلسلة الضعيفة (١/ ٦).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (١/ ٣، ١٠).

فبالرغم من هذا الكلام الجيد الذي يشير إلى فضل الأقدمين في بيان الصحيح والضعيف والموضوع من حديث الرسول ﷺ، إلا أن الألباني بعد أن ذكر ذلك سرعان ما يصرح بعدم تقليده لهؤلاء[1]، ويؤكد على ذلك عمليًّا في تعليقاته وتخريجاته كلها، وهو بذلك يطمس دور هؤلاء، ويلغي جهدهم، ويشكك فيه دون حرج.

ومرة أخرى- وفي المرجع نفسه- نراه يؤكد على أن هناك أئمة بينوا حال أكثر الأحاديث من صحة أو ضعف أو وضع. فقال في مقدمة السلسلة الضعيفة تحت عنوان (تمهيد في الأحاديث الضعيفة والموضوعة): «من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم لا أستثني أحدًا منهم ولو كانوا علماءهم إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقادهم كالبخاري، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم، وقد أدى انتشارها إلى مفاسد كثيرة منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية»[2].

ثم قال: «فقد قام هؤلاء الأئمة- جزاهم الله عن المسلمين خيرًا- ببيان حال أكثر الأحاديث من صحة أو ضعف أو وضع، وأَصَّلُوا أصولًا متينة، وقَعَّدُوا قواعد رصينة، من أتقنها وتضلع بمعرفتها أمكنه أن يعلم درجة أي حديث ولو لم ينصوا عليه، وذلك هو علم أصول الحديث أو مصطلح الحديث[3]، ثم أضاف: «وألف المتأخرون منهم كتبًا خاصة للكشف عن

---

(١) راجع نص كلامه (ص٧٦).

(٢) السلسلة الضعيفة (١/ ١٠).

(٣) السلسلة الضعيفة (١/ ١٠).

الأحاديث وبيان حالها»[1]، وذكر أشهرها وأوسعها وهو كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة» للحافظ السخاوي، وكتاب «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي، وكتاب «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» للحافظ العراقي، وكتاب «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وكتابه أيضًا «تخريج أحاديث الكشاف»، ثم كتاب «تخريج أحاديث الشفاء» للسيوطي[2].

وليت الشيخ الألباني سكت عند ذلك، إلا أنه سرعان ما اتهم العلماء بالجهل، ويتأسف لذلك دون أن يصرح ببعض أسماء هؤلاء العلماء الجهلاء! فقال: «**ومع أن هؤلاء الأئمة- جزاهم الله خيرًا- قد سَهَّلُوا السبيل لمن بعدهم من العلماء والطلاب حتى يعرفوا درجة كل حديث بهذه الكتب وأمثالها، فإننا نراهم- مع الأسف الشديد- قد انصرفوا عن قراءة الكتب المذكورة، فجهلوا بسبب ذلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم أو يقرءونها في بعض الكتب التي لا تتحرى الصحيح الثابت**»[3]، علمًا بأنه زج في سلسلته الضعيفة وغيرها أحاديث مصنفة في كتب نص أصحابها على صحتها، وأحاديث أخرى نص بعض الأئمة على قبولها والعمل بها.

ويزعم الشيخ الألباني أن المحققين من علماء الحديث قديمًا وحديثًا يجهلون الغاية من تخريج الحديث الشريف، كما يتهم المحدثين بالعجز عن الحكم على الحديث الشريف معللًا ذلك بأن الحكم على الحديث

---

(١) السلسلة الضعيفة (١/ ١٠).

(٢) راجع: السلسلة الضعيفة (١/ ١٠- ١١).

(٣) السلسلة الضعيفة (١/ ١١).

يحتاج إلى تتبع طرقه من بطون أمهات الكتب المطبوعة والمخطوطة وهذا يصعب على المحققين.

قال الألباني في مقدمة الجزء الأول من «إرواء الغليل»: «واعلم أن فن التخريج ليس له غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين، بحيث يقتصر أمره على أن يقول مخرج الحديث: «أخرجه فلان وفلان عن فلان عن النبي ﷺ، كما يفعله عامة المحدثين قديمًا وحديثًا، بل لا بد أن يضم إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفًا، فإنه والحالة هذه لا بد له من تتبع طرقه وشواهده لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة، وهذا ما يعرف في علم الحديث بالحسن لغيره، أو الصحيح لغيره، وهذا في الحقيقة من أصعب أنواع علوم الحديث وأشقها؛ لأنه يتطلب سعة في الاطلاع على الأحاديث والأسانيد في بطون كتب الحديث مطبوعها ومخطوطها، ومعرفة جيدة بعلل الحديث وتراجم رجاله، أضف إلى ذلك دأبًا على البحث، فلا جرم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهير المحدثين قديمًا، والمشتغلين به حديثًا وقليل ما هم»[1].

أقول: لا أظن مسلمًا غيورًا يقبل اتهام الشيخ الألباني لجماهير المحدِّثين القدماء بالتقاعس عن خدمة السُّنَّة والتقصير في بيان الأحكام على الأحاديث النبوية، فإن جهود الأئمة السابقين واضحة وضوح الشمس، فهم أصحاب فضل كبير في الدفاع عن السُّنَّة وبيان صحيحها من سقيمها، ولا يصلح آخر الأمة إلا بما صَلُح عليه هؤلاء، ولا يكون صحيحًا ما ضعفه جمهور هؤلاء، وأيضًا لا يكون ضعيفًا ما صححه جمهور هؤلاء.

ونحن نذكِّر بأن المحققين القدماء كانوا حفاظًا لآلاف الأحاديث، بل

---

(١) إرواء الغليل (١/ ١١).

مئات الآلاف، وكانت المخطوطات مطبوعة في أذهانهم، وكانوا على علم بكل طرق الحديث غالبًا، ويعجز أبرز المحققين في هذا العصر، أن يكون مثل نصيف أدنى واحد منهم في حفظ طرق الحديث الواحد، وانظر مثلًا مصنفات الدارقطني وخاصة علله، وكذا علل ابن أبي حاتم الرازي، والتاريخ الكبير للبخاري، وعلل الإمام أحمد بن حنبل، وتخريجات الحافظ ابن حجر العسقلاني في تغليق التعليق وفتح الباري وغيرهما، فجاءت أحكام هؤلاء وأمثالهم على الحديث الشريف أحكامًا دقيقة، ولا يعترض عليها إلا جاهل، ولا ينكرها إلا حاقد.

وخلاصة ما سبق: أن الشيخ الألباني يتبنى دعوة واضحة، وهي أهمية تخريج الأحاديث من كل ما تيسر من مصنفات مطبوعة أو مخطوطة[1]، ثم استقراء الحكم على الحديث من خلال ذلك مع الاستعانة بكتب الجرح والتعديل، دون مبالاة بما قاله الأئمة المتخصصون في الحكم على الحديث

---

(١) فهو لا يقتصر على تخريج الحديث من الصحيحين إذا كان فيهما أو في أحدهما، بل يذكر في التخريج كتبًا غير مشهورة عند كثير من الدارسين، ومن جهة أخرى لا تفيد جديدًا على ما في الصحيحين، مثال ذلك: في السلسلة الصحيحة في الحديث رقم (٣١): «أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري».

قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» ١/ ٣٩: رواه البخاري (٢/ ١٧٦ بشرح «الفتح» طبع بولاق) وأحمد (٣/ ١٨٢، ٢٦٣) والمخلص في «الفوائد» (ج١/ ١٠/ ٢) من طرق عن حميد الطويل، حدثنا أنس بن مالك قال: «أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال: ... فذكره.

مثال آخر: في السلسلة الصحيحة أيضًا حديث رقم (١١٠): «سَيْحَان وجَيْحَان والفرات والنيل، كُلٌّ من أنهار الجنة».

قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٧٧): رواه مسلم (٨/ ١٤٩) وأحمد (٢/ ٢٨٩ و٤٤٠) وأبو بكر الأبهري في «الفوائد المنتقاة» (١٤٣/ ١) والخطيب (١/ ٥٤- ٥٥) من طريق حفص بن عاصم عن أبي هريرة مرفوعًا.

الشريف، ودون اهتمام بكون الحديث في الصحيحين أو غيرهما، فكل كتب الحديث عنده سواء بسواء، وكل واحد منها يشتمل على الصحيح والضعيف، وليؤكد الألباني صحة هذا الموقف اعترض على أحاديث عديدة في الصحيحين- وخاصة صحيح الإمام مسلم- وتناولها بالنقد والتضعيف، وصرح بأن حشرها في زمرة الأحاديث الضعيفة أولى، وهو بذلك يؤكد لتلاميذه بأن لا هيبة لأي مصنف حتى وإن كان صحيح البخاري أو صحيح مسلم[1].

ويرى الشيخ الألباني أن منهجه في التمييز بين الصحيح والضعيف من الحديث هو المنهج الحق الذي يجب الالتزام به، وأما الذين يعارضون منهجه ولا يرضونه، فإنهم في نظره إما شيوخ مقلدون، أو صوفيون وطُرُقيُّون لا حياة لهم إلا بالاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وصرح بأن هؤلاء يحاربون الدعاة إليه محاربة شديدة لا هوادة فيها.. أو بالعداء الصريح للسُّنَّة. وقال: ويستبيحون في ذلك من الكذب والافتراء ما لا يستحله إلا الكفار. قال الله تعالى فيهم: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٥]؛ لأنهم يعلمون أن هذه الدعوة ستقضي على مشيختهم وسخافاتهم وخرافاتهم التي يستغلون بها السذج وطيبي القلوب من الناس».

وقال: «ولَدَيَّ على ذلك أمثلة كثيرة، وحسبي الآن في هذه المقدمة مثالان لهما صلة وثقى بها»؛ وذكر في المثال الأول وزير الأوقاف في الإمارات العربية المتحدة. قال: «ولعله صوفي، أو حوله بطانة صوفية، أصدر

---

(١) سبقت أمثلة لذلك في المبحث الأول في موقف الألباني من صحيح الإمام البخاري، وأمثلة أخرى في المبحث الثاني في موقف الألباني من صحيح الإمام مسلم.

مذكرة نشر مضمونها في أوائل شوال سنة ١٤٠٦هـ في بعض الجرائد كالبيان وغيرها».

وراح الشيخ الألباني ينال من هذا الوزير الفاضل ويتهمه بالكذب والزور والافتراء، وقد ذكر الألباني أن الوزير اتهمه وأنصاره بإنكار المذاهب الأربعة، ثم قال الألباني: «فأقول: هذا كذب وزور، فنحن نُقدر الأئمة الأربعة- وكذا غيرهم- حق قدرهم، ولا نستغني عن الاستفادة من علمهم والاعتماد على فقههم دون تعصب لواحد منهم على الآخرين، وذلك مما بينته بيانًا شافيًا منذ أكثر من ثلاثين سنة في مقدمة كتابي (صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها)، فإليها أحيل من كان يريد التأكد من كذب هذه الفرية»[١].

والمثال الآخر الذي ذكره الشيخ الألباني هو فضيلة العلَّامة عبد الله بن الصِّدِّيق الغُماريّ، فقد نال منه الألباني نيلًا كبيرًا بأبشع الألفاظ وأحط العبارات[٢]، وذلك بسبب أن هذا العالم فضح أمره في رسالته: «القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع».

وأمَّا بالنسبة لزعمه بتقدير الأئمة الأربعة وغيرهم حق قدرهم وأنه لا يَستغني عن علمهم، وأنه يعتمد على فقههم، فكل ذلك يثير الدهشة والعجب، فمن رجع إلى مقدمة كتابه (صفة الصلاة...) يراه قد صَرَّح بعدم الاعتماد على الأئمة الأربعة، وأنه أثار شبهات حول فتواهم وأحكامهم،

---

(١) راجع ما سبق في السلسلة الضعيفة (٣/ ٣- ٦) (في المقدمة).

(٢) راجع مقدمة «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٨، ١٠، ١٦، ٢٦- ٢٧، ٤٣)، و (٤/ ٢- ٥)، وقد نقلت بعض هذه الألفاظ والعبارات في المبحث الثامن من كتابي: (الشيخ الألباني بين الحديث والفقه) وعنوان هذا المبحث: «التأدب مع أهل العلم والفضل مطلب شرعي».

وحطَّ من تقليدهم، وعاب على اتباعهم، ودعا إلى نبذ مذاهبهم بحجة أنهم بشر مثلنا يخطئون ويصيبون، وأن أحاديث كثيرة فاتتهم أو لم تصل إليهم وجاءت فتاواهم على خلافها، وأنهم- أي الأئمة أنفسهم- حثوا غيرهم على عدم تقليدهم.

وقد فندت كافة مزاعمه ورددت على مغالطاته في كتابي «الشيخ الألباني بين الحديث والفقه»- في المبحث السادس: «مفهوم: إذا صح الحديث فهو مذهبي»، فإليه أحيل من أراد الوقوف على مزاعمه ومغالطاته.. هذا فضلًا عن المسائل التي خالف فيها الأئمة قاطبة وتمرد على أحكامهم، واستهان بآرائهم.

وراجع في ذلك مثلًا موقفه من مسألة سكتتي الإمام، وقد ناقشتها ورددت عليه فيها في كتابي «لقطات مما وَهِمَ فيه الألباني من تخريجات وتعليقات» (ص٥٤-٦٤)، وهي أيضًا في كتابي «الشيخ الألباني بين الحديث والفقه» المسألة الثالثة من المبحث التاسع، وفي المبحث مسائل أخرى كثيرة في غاية الأهمية.

وأما عن الشيخ عبد الله بن الصِّدِّيق الغُمَاري المغربي[1]، فهو معروف بأدبه وعلمه وفضله، وأنه بَرَعَ في علوم الحديث وأجاد علم التفسير. قال أحمد محمد مرسي النقشبندي في تقديمه لكتابه (الكنز الثمين- صفحة هـ): «مع براعته في علوم الحديث يجيد علم التفسير إجادة تامة، وله فيه إشارات رقيقة واستنباطات دقيقة لا توجد في كتب التفسير مع كثرتها، وكتابه (جواهر البيان في تناسب سور القرآن) يؤيد ذلك ويؤكده». وقال (في صفحة و): وكان الشيخ الجليل محمد زاهد الكوثري يصفه بالمحدِّث الناقد الواعي،

---

(١) وجدير بالذكر هنا أن الشيخ عبد الله الغماري عليه مآخذ حديثية تحتاج إلى بحث جيد.

ولشدة وثُوقه بعلمه قَرَّظَ كتابه: (إقامة البرهان على نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان)، ونُشر التقريظ بمجلة الإسلام قبل أن يرى الكتاب.

نحن لا نستنكر على الشيخ الألباني- أو غيره- الاجتهاد في الحكم على الحديث الشريف استنكارًا مطلقًا، وإنما الذي نستنكره هو أن يرد هو- أو غيره- أحاديث صححها الأئمة المتقدمون المتخصصون؛ لأن المتقدمين المتخصصين لديهم مقومات لم ولن تتوفر لغيرهم، فبالإضافة إلى قربهم من عصر النبوة، فإنهم كانوا مفطورين ومطبوعين على الحفظ، فحفظوا آلاف الأحاديث سندًا ومتنًا، وكان الواحد منهم يحيط بطرق الحديث الذي يحكم عليه، وأتحدى أن يوجد في هذه العصور المتأخرة من كان نصيف أحدهم حفظًا للحديث الشريف، ومعرفة بطرقه، وخبرة بعلله؛ ومن أولئك المتقدمين المتخصصين الأئمة: البخاري، ومسلم، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومالك، وأبو داود، والترمذي، وإسحاق بن راهويه، وأبو زرعة الرازي، وأبو زرعة العراقي، والسيوطي، وابن حجر العسقلاني ونحوهم، فكل هؤلاء ومن كان على شاكلتهم من المتقدمين حُفاظ ومحدِّثُون.

وحَدُّ الحافظ والمحدث يثير الدهشة والعجب. قال الإمام السُّبْكي: «وإنما المحدِّث من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية.

هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه، وكتب ودار على الشيوخ، وتكلَّم في العلل، والوفيات، والأسانيد؛ كان في أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله

من يشاء ما يشاء»[1].

وسأل الشيخ تقي الدين السُّبكي الإمام المزيَّ- صاحب تهذيب الكمال وتحفة الأشراف وغيرهما- عن حد الحافظ أو الذي يُطلق عليه (الحافظ)، فقال: «أقل ما يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم الغالب»[2].

وقال الحاكم: كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث[3].

وقال محمد بن شهاب الزهري: «لا يولد الحافظ إلا في أربعين سنة»[4].

ولكي تقف على حد حفظ الأئمة المتقدمين يمكنك الرجوع إلى الكتب التي ترجمت لهم وذكرت آثارهم العلمية وجهودهم في خدمة السنة، كما يمكنك الرجوع إلى بعض كُتب مصطلح الحديث في المواضع التي تكلمت عن حَدّ الحافظ[5].

ذكر الحافظ السيوطي عدد الأحاديث التي حفظها بعض هؤلاء: قال الإمام أحمد بن حنبل: انتقيت المسند من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث.

وقال الحافظ أبو زرعة الرازي: كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث، وقال الحافظ ابن معين: كتبت بيدي ألف ألف حديث، وقال الإمام البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح[6]، وفي رواية عند

---

(١) نقلًا عن تدريب الراوي (١/ ٤٩)- دار الكتب الحديثة (مؤسسة الرسالة للتوزيع).

(٢) نقلًا عن المصدر السابق (١/ ٥١).

(٣) نقلًا عن المصدر السابق (١/ ٥١).

(٤) نقلًا عن المصدر السابق (١/ ٥٣).

(٥) راجع مثلًا: تدريب الراوي (١/ ٤٩٩) وما بعدها.

(٦) المصدر السابق.

المقدسي[1]: أحفظ مائتي ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح، وقال أيضًا: خرجت كتابي الصحيح من زُهاء[2] ستمائة ألف حديث صحيح، وقال الإمام مسلم بن الحجاج: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وقال الإمام أبو داود: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته كتاب السُّنن، وقال الحافظ أبو زرعة الرازي: أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث، وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ: كان أبو زرعة الرازي يحفظ سبعمائة ألف حديث، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفًا في التفسير والقرآن، وكان إسحاق بن راهويه يملي سبعين ألف حديث حفظًا[3].

فمن كان مثل نَصِيف أدنى واحد من المتقدمين المتخصصين فليقل: ها أنذا؟ ولكن هيهات هيهات، وبذلك لا نستغرب تصريح الحافظ ابن الصلاح الذي أرجع الأمر في الحكم على الحديث إلى الاعتماد على حكم الأئمة المتقدمين. قال الإمام الصنعاني: «آل الحافظ ابن الصلاح الأمر في معرفة الصحيح إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة. وقال: فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد»[4].

---

(١) شروط الأئمة الستة (ص١٢).

(٢) زُهاء، أي قَدْر.

(٣) شروط الأئمة الستة (ص١٢).

(٤) توضيح الأفكار (١/ ١١٨)، ولم يسلم كثير من الأئمة لابن الصلاح في ذلك، وممن رد عليه الإمام النووي وقال: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته»، وكذا رد السيوطي. راجع: تقريب النووي ومعه تدريب الراوي (١/ ١٧٧) تحت عنوان: جواز التصحيح =

وقد نصّ الإمام ابن الوزير (٨٤٠ هـ) على هذا المفهوم، وذلك في كتابه (تنقيح الأنظار) وأوجب الإذعان إلى أحكام الأئمة المتقدمين[١].

وقال الصنعاني: «إذا صحح الحديث إمام من المتقدمين كابن خزيمة وابن حبان قبل تصحيحه وجوبًا على ما ذكره المصنف (يعني ابن الوزير) إذا تضمن حكمًا شرعيًا.. ومثلهما تصحيح الترمذي[٢].

ولكن الشيخ الألباني تجاسر على الجزم بالأحكام اعتمادًا على جهده في التخريج وما فهمه من ألفاظ الجرح والتعديل، وكنا نود أن لو اكتفى بالحكم على الأحاديث التي لم يتكلم الأئمة السابقون فيها بالتصحيح أو التضعيف وهي كثيرة، ولكنه أبا إلا أن يعترض على الأئمة، ويطرح أحكامهم، وبعض هذه الأحكام مجمع عليها[٣].

لقد أقحم (الشيخ الألباني) نفسه فيما لا طاقة له به، وخاصة عندما تكلم في العلل، وعارض كبار الأئمة المقيضين في هذا الباب، معتمدًا على بعض التخريجات، ودراسة رجال الإسناد بما تيسر له من معرفة في الجرح والتعديل؛ ومعرفة العلل تتطلب حفظ المتون والأسانيد، أو قل: الوقوف

والتحسين في هذه الأعصار) مطبعة حسان بالقاهرة.

بل حكم ابن الصلاح نفسه على أحاديث منها حديث: «لا ضرر ولا ضرار» حكم عليه بالحسن. كما في جامع العلوم والحكم لابن عبد البر (٢/ ٢١١)، كما حسن حديث: «لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». كما في نتائج الأفكار لابن حجر العسقلاني (١/ ٢٣٢).

(١) تنقيح الأنظار، وعليه توضيح الأفكار (١/ ١١٥).

(٢) توضيح الأفكار (١/ ١١٥).

(٣) راجع: رسالتي في الدكتوراه: «رجال الصحيحين في ميزان أئمة الجرح والتعديل- دراسة استيعابية»، ففيها أمثلة كثيرة من الأحاديث التي تكلم الألباني فيها رغم صحتها وسلامتها من العلل.

على كل طرق الحديث موضع الدراسة، وذلك لا يكون بالتخريج وحده.
قال الحافظ ابن الصلاح: «معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اضطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات[1].

فأين الألباني من كل ما سبق، وهل بعد ذلك نأخذ بحكمه إذا تعارض مع حكم الأئمة مثل: البخاري، أو مسلم، أو علي بن المديني، أو أحمد بن حنبل، أو الترمذي، أو أبي زرعة الرازي، أو أبي داود، ونحوهم؟

إنني أهيب بالباحثين الجادين المتخصصين أن يفندوا منهج الألباني وفكره، وأن يضعوا أعماله في ميزان القواعد المعتمدة لدى الأئمة المتخصصين المتقدمين؛ كما أهيب بتلاميذ الشيخ الألباني بأن يتجنبوا المبالغة العمياء في الثناء على أعماله، وأن ينأوا عن التعصب لمذهبه واتجاهه، وأنصح بعدم التسليم المطلق لأحكامه، وأن يعملوا عقولهم وأفكارهم فيما يقرءون له من تحقيقات وتعليقات وتخريجات وأحكام، وأن يفتشوا أولًا عن أحكام الأئمة المتخصصين في الحديث الشريف مثل الأئمة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، وأبي زرعة العراقي، والبخاري، ومسلم، وابن حجر العسقلاني، ونحوهم، وألا يطعنوا فيما تكلم فيه جمهور هؤلاء بالتصحيح أو التضعيف، وألا ينتقدوا ما رواه الشيخان أو أحدهما، وألا يعترضوا على الأحاديث التي صححها الأئمة مثل الإمام

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٢)، طبعة دار الكتب العلمية.

الترمذي، وأبي عوانة، وابن خزيمة، والذهبي، وأمثالهم.

كما أنصح طلاب العلم والباحثين بأن يوجهوا جهودهم إلى تخريج الأحاديث التي لم ينص الأئمة المتخصصون على صحتها أو ضعفها، وأن يجتهد المتخصصون في وضع أحكام لهذه الأحاديث مستضيئين في ذلك بالقواعد التي وضعها الأئمة السابقون، وما جاء في مصنفات العلل وكتب الجرح والتعديل.

كما أهيب بالمسلم الغيور على دينه والحريص على عقيدته بألا يستنبط الأحكام الفقهية بنفسه من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، وإنما يجب عليه أن يرجع أولًا إلى استنباطات الأئمة المجتهدين والأحكام الفقهية التي وقفوا عليها، وخاصة الأئمة الأربعة: مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي حنيفة النعمان، فهؤلاء أحفظ الناس للكتاب والسُّنن وآثار الصحابة والتابعين وأتباعهم، وأدق الناس في استنباط الأحكام، وأوعاهم بعلوم القرآن والحديث، ومن أعرفهم بمدلولات العربية..

وليت طلاب العلم يقرءون سيرة هؤلاء وأقوال الأئمة والعلماء فيهم، ليتبينوا مكانتهم ومنزلتهم، وليتعرفوا على آثارهم وأفضالهم، وصدق الله إذ يقول: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرعد: ١٧].

* * *

المبحث الخامس

موقف الألباني من العمل بالحديث الضعيف

في هذا المبحث أعرض أولًا لموقف الأئمة والعلماء المتقدمين، ثم أعرج على رأي الشيخ الألباني ليتضح مدى موافقته أو مخالفته لهؤلاء الأئمة:

العلماء في الأخذ بالحديث الضعيف على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: تركه مطلقًا، وعدم العمل به، لا في الأحكام ولا في فضائل الأعمال، قاله أبو بكر ابن العربي، ولفظه: إن الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقًا[1].

وحُكِيَ أيضًا عن يحيى بن معين، وعزاه القاسمي إلى الشيخين وابن حزم، فقال جمال الدين القاسمي: «والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضًا: يدل عليه شرط البخاري في صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف، وعدم أخراجهما في صحيحيهما شيئًا منه، وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله أيضًا»[2].

قلت: لا يسلّم للقاسمي كون الشيخين لا يحتجان بالضعيف في فضائل الأعمال استنتاجًا من صنيعهما في الصحيحين، فإن للصحيحين شروطًا خاصة قد التزم الشيخان بها في هذين الكتابين خاصة، وأما في غير هذين الكتابين ستجد لهما أحاديث ضعيفة في الفضائل والترغيب والترهيب، وخذ

(١) نقلًا عن تدريب الراوي (١/ ٣٧٧)، والقول البديع في فضل الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي (ص١٩٥).

(٢) قواعد التحديث للقاسمي (ص١١٣- ١١٤)، وسيأتي الرد على كل ذلك، كما سيأتي كلام ابن حزم (ص٨٩).

مثالًا لذلك كتاب الأدب المفرد للإمام البخاري، ففيه عدة أحاديث ضعيفة، ويفهم من صنيع البخاري العمل بها، لأنه صَنَّفَ هذا الكتاب للعمل بما فيه، وليس للتحذير مما جاء فيه؛ ومن أمثلة ذلك:

في باب «حُسن الخُلُق إذا فقهوا» قال الإمام البخاري: حدَّثنا أبو نعيم قال: حدثنا داود بن يزيد قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال النبي ﷺ: «**تدرون ما أكثر ما يُدخل النار؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: الأجوفان: الفرج والفم، وأكثر ما يُدخل الجنة؟ تقوى الله وحُسن الخُلق**»[1].

وفي إسناده: داود بن يزيد بن عبد الرحمن الزعافِري، أبو يزيد الكوفي الأعرج، عم عبد الله بن إدريس، ضعيف، من السادسة، كما قال الحافظ ابن حجر في (التقريب). **وباقي رجال الإسناد ثقات.**

وفي باب الزيارة قال: «حدثنا عبد الله بن عثمان قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا حماد بن سلمة، عن أبي سنان الشامي، عن عثمان بن أبي سَوْدَة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إذا عاد الرجل أخاه أو زاره قال الله له: طبت وطاب ممشاك، وتبوأت منزلًا في الجنة**»[2].

رجاله ثقات سوى أبي سنان: عيسى بن سنان الحنفي القَسْمَلي، الفلسطيني، نزيل البصرة، لين الحديث، من السادسة، كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب.

ولا شك أن الإمام مسلمًا كذلك؛ لأنه تلميذه السائر على دَرْبه، بل وأقل منه تشددًا في الرواية كما هو معروف.

---

(١) الأدب المفرد (ص١٣٩)، حديث رقم (٢٨٩)، باب حسن الخلق إذا فقهوا. طبعة الخانجي، بتحقيقنا.

(٢) المصدر السابق (ص١٦٣)، حديث رقم (٣٤٥). باب الزيارة.

كما لا يُسَلَّمُ للقاسمي أيضًا كون ابن حزم يترك العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، فلقد قال ابن حزم في المحلى: «وهذا الأثر- في دعاء القنوت- وإن لم يكن مما يحتج بمثله، فلم نجد فيه عن رسول الله ﷺ غيره، وقال: قال أحمد بن حنبل رحمه الله: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي. قال على بن حزم: وبهذا نقول[1].

المذهب الثاني: يعمل به مطلقًا في الأحكام، والفضائل، والآداب.

قال الحافظ السيوطي: «وتقدم عزو ذلك إلى أبي داود وأحمد؛ لأنهما يريان أن ذلك أقوى من رأي الرجال»[2].

المذهب الثالث: يعمل به في الفضائل وحسب.

عزاه القاسمي إلى عبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد[3]، وغيرهما من الأئمة، فقال: «إن هذا هو المعتمد عند الأئمة، وممن يرى هذا ابن مهدي، وهو رأي الإمام أحمد على التحقيق»[4].

شروط الحديث الضعيف الذي يعمل به:

اشترطوا في الضعيف الذي يعمل به في الفضائل ثلاثة شروط هي: كما ذكرها الحافظ ابن حجر[5]:

١- أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فَحُشَ غلطه.

---

(١) المحلى (٤/ ١٤٨).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٧٧٧).

(٣) ونقله عنهما الحافظ ابن الصلاح في المقدمة (ص٤٩) في النوع الثاني والعشرين.

(٤) راجع: الكفاية للخطيب (ص١٣٣- ١٣٤)، والمسودة لابن تيمية (ص٢٧٣- ٢٧٦).

(٥) نقلًا عن: تدريب الراوي (١/ ٧٧٧)، وراجع: فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٦٨)، والقول البديع في فضل الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي (ص١٩٥) طبع الهند، والدر المختار (١/ ٨٧).

٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

٣- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

وقال: هذان ذكرهما ابن عبد السلام، وابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه.

وقال الزركشي: «الضعيف مردود ما لم يقتض ترغيبًا أو ترهيبًا، أو تتعدد طرقه، ولم يكن المتابع منحطًّا عنه»[(١)].

وقيل لابن المبارك- وروى عن رجل حديثًا، فقيل- : هذا رجل ضعيف؟

فقال: يحتمل أن يروي هذا القدر أو مثل هذه الأشياء. قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟ قال: في موعظة، في زهد، أو نحو هذا[(٢)].

وقال ابن تيمية مفصلًا وموضحًا: «وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال: ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملًا من الأعمال من غير دليل شرعي، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع.

وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله، أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع، كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك؛ فإذا

---

(١) نقلًا عن: تدريب الراوي (١/ ٣٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٠- ٣١) باب في الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعاف.

رُوِي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به؛ بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو نخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحًا كثيرًا، فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم يضره.

ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العلماء، ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي، لا استحباب ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب والترجية والتخويف فيما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع، فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان في نفس الأمر حقًّا أو باطلًا، فما علم أنه باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه، فإن الكذب لا يفيد شيئًا، وإذا ثبت أنه صحيح أثبتت به الأحكام، وإذا احتمل الأمرين رُوِي لإمكان صدقه، ولعدم المضرة في كذبه، وأحمد إنما قال: «إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد». ومعناه: أننا نروي في ذلك بالأسانيد، وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتج بهم. وكذلك قول من قال: يعمل بها في فضائل الأعمال، إنما العمل بما فيها من الأعمال الصالحة، مثل التلاوة والذكر، والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة.

ونظير هذا قول النبي ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام البخاري عن عبد الله بن عمرو: **«بلغوا عني ولو آية، وحدِّثُوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»**[1].

---

(١) صحيح البخاري (٣٤٦١): كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل؛ من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ.

مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**إذا حدثكم أهل الكتاب، فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**»[1]؛ فإنه رخص في الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم، فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع.

فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديرًا وتحديدًا، مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة، أو على صفة معينة لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي..»[2].

إلى أن قال:

«فالحاصل: «أن هذا الباب يُرْوَى ويعمل به في الترغيب والترهيب لا في الاستحباب، ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي»[3].

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى: «فإنهم- أي الأئمة- كما نصوا على اشتراط صحة الإسناد، كذلك نصُّوا أيضًا على أنَّ أحاديث الترغيب والترهيب لا يشترط في نقلها- للاعتماد- صحة الإسناد، بل إن كان ذلك، فبها ونعمت، وإلا فلا حرج على من نقلها واستند إليها، فقد فعله الأئمة، كمالك في «الموطأ»، وابن المبارك في «رقائقه»، وابن حنبل في «رقائقه»، وسفيان في «جامع الخير»، وغيرهم.

---

(١) صحيح البخاري (٤٤٨٥): كتاب التفسير، سورة البقرة، باب ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٦٥- ٦٧).

(٣) مجموع الفتاوى؛ لابن تيمية (١٨/ ٦٨).

فكل ما في هذا النوع من المنقولات راجع إلى «الترغيب والترهيب»، وإذا جاز اعتماد مثله، جاز فيما كان نحوه مما يرجع إليه، كصلاة الرغائب، والمعراج، وليلة النصف من شعبان، وليلة أول جمعة من رجب، وصلاة الإيمان والأسبوع، وصلاة بر الوالدين، ويوم عاشوراء، وصيام رجب، والسابع والعشرين منه، وما أشبه ذلك. فإن جميعها راجع إلى الترغيب في العمل الصالح. فالصلاة على الجملة ثابت أصلها، وكذلك الصيام، وقيام الليل، كل ذلك راجع إلى خير نقلت فضيلته على الخصوص.

وإذا ثبت هذا، فكل ما نقلت فضيلته في الأحاديث فهو من باب الترغيب، فلا يلزم فيه شهادة أهل الحديث بصحة الإسناد، بخلاف الأحكام.

فإذًا هذا الوجه من الاستدلال من طريق الراسخين. لا من طريق الذين في قلوبهم زيغ، حيث فرقوا بين أحاديث الأحكام، فاشترطوا فيها الصحة، وبين أحاديث الترغيب والترهيب فلم يشترطوا فيها ذلك»[(١)].

وقال ابن الهُمَام (الحنفي) في فتح القدير: «الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع»[(٢)].

وقال النووي في الأذكار: «قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعًا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض

---

(١) الاعتصام للشاطبي (ص١٧١) مطبعة الحلبي (عمرو الحلبي وشركاه).

(٢) فتح القدير (١/ ٤١٧).

البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتنزه عنه، ولكن لا يجب»[1].

وقال الحافظ ابن الصلاح: «يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما»[2].

وقال الإمام أحمد: «إذا جاء في الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء في الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد»[3].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه، وأصحاب رأي؛ فتنزل به النازلة من يسأل؟ فقال أبي: «يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي. ضعيف الحديث أقوى من الرأي»[4].

ونقل ابن النجار (الحنبلي) **عن الإمام أحمد قوله**: «ولست أخالف ما

---

(١) الأذكار للنووي (ص٧- ٨)، ونقله عنه السخاوي في: القول البديع في فضل الصلاة على الحبيب الشفيع (ص١٩٥) طبع الهند.

(٢) المقدمة له (ص٤٩) في النوع الثاني والعشرين: معرفة المقلوب.

وكلام الحافظ ابن الصلاح لا يحمل على الرواية فقط، وإنما يفهم منه الرواية والعمل، وإلا لما كان للرواية معنى، وخاصة حين حدد بالترغيب والترهيب.

(٣) نقلًا عن فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٦٥)، ونحوه في الكفاية للخطيب البغدادي (ص٢١٣).

(٤) نقلًا عن المحلى (١/ ٦٨). ونحوه في فتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٠).

ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»[1].

وقد سبق أن **ذكرنا أنه مذهب ابن حزم حيث قال:** «وهذا الأثر- في دعاء القنوت- وإن لم يكن مما يحتج بمثله، فلم نجد فيه عن رسول الله ﷺ غيره، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي. قال علي بن حزم: وبهذا نقول»[2].

وقال علاء الدين الحصني: «فيعمل به في فضائل الأعمال»[3]، وذلك «لأجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الأعمال[4]، كما قال ابن عابدين في الحاشية.

وقال الحافظ والإمام السيوطي: «ويعمل بالضعيف أيضًا في الأحكام إذا كان فيه احتياط»[5].

وقال أستاذنا الدكتور رفعت فوزي- في مقدمته لتحقيق كتاب (إحكام الأحكام) لابن النقاش (٧٦٣ هـ)- في إجابته عن سؤال: هل يأخذ العلماء بالحديث الضعيف في الأحكام؟ قال: «والجواب: نعم، على الرغم من الأقوال النظرية الكثيرة التي تقول برفض الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام.

فعلى مدى هذا الكتاب نلمح الكثير من الأحاديث الضعيفة التي استدل بها الفقهاء، بل وهناك من أبواب الفقه ما ليس فيه حديث صحيح مرفوع، ومع هذا يجمع العلماء على صحة الأخذ بكثير من أحكامه، ذلك

---

(١) شرح الكوكب المنير (٢/ ٥٧٣)، وانظر: إعلام الموقعين (١/ ٣١).

(٢) المحلى (٤/ ١٤٨).

(٣) الدر المختار- له (١/ ٨٧).

(٤) حاشية رد المحتار لابن عابدين (١/ ١٣٨).

(٥) تدريب الراوي (١/ ٣٧٨).

مثل المضاربة[1].

وقال **العلامة محمد عوّامة**: «أما الحديث الضعيف: فذهب جمهورهم- أو جماهيرهم- إلى العمل به في الفضائل والمستحبات بشروطه المسوغة لذلك، وهذا معلوم شائع.

لكن ذهب بعض الأئمة إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية: الحلال والحرام، حتى إنهم قدموه على القياس الذي هو أحد المصادر التشريعية التي اتفق على الاعتماد عليه جماهير علماء الإسلام، بل كلهم إلا من شذ ممن لا يعتد بخلافه في هذه الموطن.

والعمل بالضعيف في هذا المجال: هو مذهب الأئمة الثلاثة من المجتهدين:

أبي حنيفة، ومالك، وأحمد، وهو مذهب جماعة من أئمة المحدثين أيضًا، كأبي داود والنسائي وابن أبي حاتم لكن بشرطين: ألا يشتد ضعفه، وأن لا يوجد في المسألة غيره[2]، والشافعي- رحمه الله تعالى- يعمل بالمرسل إذا لم يوجد في المسألة غيره[3]، والمرسل من أنواع الضعيف. فاشتراط العلماء في المرسل الذي يعمل به: ألا يشتد ضعفه، وألا يكون في الباب غيره.

فالعمل بالحديث الضعيف هو المختار عند جماهير الأئمة والعلماء في ضوء الشروط التي وضعوها احترازًا من العمل بالموضوع، أو

---

(١) إحكام الأحكام الصادرة من بين شفتي سيد الأنام- لابن النقاش (ص٥) في مقدمة المحقق.

(٢) أثر الحديث في اختلاف الأئمة الفقهاء (ص٢٦). وانظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٠، ٢٦٧)، وحاشية السندي على سنن النسائي (١/ ٦)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٤٧)، في ترجمة مخلد بن خفاق الغفاري، رقم (١٥٩٠).

(٣) راجع فتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٠، ١٤٢، ٢٦٨).

شديد الضعف[1].

تلك هي أقوال وآراء بعض الأئمة والعلماء في هذه المسألة، **والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الجمهور من العمل بالحديث الضعيف في الفضائل** والمستحبات، وفي الأحكام أيضًا إذا كان فيه احتياط، شريطة ألا يكون هذا الحديث شديد الضعف أو موضوعًا.

وأما الشيخ الألباني، فيرى أن الحديث الضعيف لا يُعمل به البَتَّة، ولا يلتفت إليه إطلاقًا، لا في الأحكام ولا في فضائل الأعمال، وكأنه يُلْحِقُها بالموضوعات، واحتج لذلك بثلاثة أسباب أعقبها بتوجيه النصح إلى المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها إلى أن يَدَعُوا العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، والأسباب التي ذكرها لا تنهض مبررًا مقبولًا للعمل بنصيحته أو حتى الالتفات إليها؛ لضعف هذه الأسباب من جهة، ولما فيها من تجني على الأئمة من جهة أخرى، وهذه الأسباب التي ذكرها هي:

الأول: لا يستطيع جماهير الناس[2] معرفة الحديث شديد الضعف حتى يمكن تجنبه.

الثاني: أن العمل بالحديث الضعيف مرتبط بأن يكون هذا الضعف مندرجًا تحت أصل عام، فالعمل به شكلي غير حقيقي.

الثالث: الجماهير الذين يعملون بالأحاديث الضعيفة في الفضائل لا يعرفون ضعيفها.

---

(١) لمزيد من التوضيح راجع: الأجوبة الفاضلة- لعبد الحي اللكنوي (ص٣٦- ٥٩)، وانظر: مقالات الكوثري (ص٤٤- ٤٦).

(٢) جماهير الناس ليسو مكلفين بمعرفة درجة الحديث، وإنما المكلف بذلك هم العلماء، ثم إن الألباني إذا قصد اتهام العلماء، فهذا غير مقبول.

قال الألباني: «قلت: وهذه شروط دقيقة وهامة جدًّا، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها أو تلغى من أصلها، وبيانه من ثلاثة وجوه:

أولًا: يدل الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به، لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف، وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس[1]، وفي كل حديث ضعيف يريدون العمل به لقلة العلماء بالحديث، لاسيما في العصر الحاضر»[2]..

إلى أن قال: «والخلاصة أن التزام هذا الشرط يؤدي عمليًّا إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس.

ثانيًا: إنه يلزم من الشرط الثاني: «أن يكون الحديث الضعيف مندرجًا تحت أصل عام...»، أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضعيف، وإنما بالأصل العام والعمل به وارد، وجد الحديث الضعيف أم لم يوجد، ولا عكس، أعني العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام، فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط، شكلي، غير حقيقي، وهو المراد.

ثالثًا: إن الشرط الثالث يلتقي مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعيف الحديث، لكي لا يعتقد ثبوته، وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها، وهذا خلاف المراد»[3].

---

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) مقدمة صحيح الجامع الصغير (١/ ٥٣)، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م).

(٣) المرجع السابق (١/ ٥٥- ٥٦)، ولكننا لا نقبل اتهامه لجماهير العلماء بعدم معرفة درجة الأحاديث التي يعمل بها في الفضائل.

وانتهى الألباني إلى توجيه النصح للمسلمين بترك الحديث الضعيف جملة وتفصيلًا. فقال: «**وجملة القول: إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يَدَعُوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقًا**، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ، ففيها ما يغني عن الضعيفة، وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ، لأننا نعرف بالتجربة أن الذين يخالفون هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب؛ لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث[1]، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله: «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع»[2]، وعليه أقول: كفى بالمرء ضلالًا أن يعمل بكل ما سمع.

وتحقيقًا مني للنصح المذكور صنفت ولا أزال أصنف من الكتب ما به يستعين القراء على تمييز الصحيح من الضعيف، والطيب من الخبيث مما يدور على ألسنة الناس أو سجل في بطون الكتب من الحديث»[3].

وفي مقدمة سلسلته الضعيفة قال نحوًا مما ذكره في مقدمة صحيح الجامع الصغير، حيث صَرَّح بأن العلماء اشترطوا لجواز العمل بالحديث

---

(١) هذا اتهام لا يقبله أدنى متخصص في الحديث وعلومه، خاصة وأن العلماء بينوا الأحاديث المكذوبة، وجمعوها في مصنفات، وحذروا الناس منها، كما أن العلماء وضحوا الضوابط التي في ضوئها يُقبل الحديث ويُعمل به، ثم إنه ليس كل من هبّ ودبّ يتكلم في الحديث الشريف أو يحثّ على العمل به.

وقد بيَّن القرآن الكريم أن الذي يقوم بمهمّة الدعوة والإرشاد يجب أن يكون على بصيرة وعلم. قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

(٢) صحيح مسلم (حديث: رقم: ٨) المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) مقدمة الجامع الصغير (١/ ٥٣) المكتب الإسلامي. بيروت.

الضعيف في الفضائل شروطًا منها:

الأول: ألا يشتد ضعف الحديث.

والثاني: ألا يعتقد ثبوته عن النبي ﷺ.

وأعقب ذلك بقوله: «وهذا منهم شيء جيد جدًّا جزاهم الله خيرًا، **وإن كان تحقيق ذلك عسيرًا جدًّا على العلماء فضلًا عن غيرهم من العامة ومُدَّعي العلم بحيث صارت تلك الشروط نظرية غير واقعية**[1].

أقول: كيف يُعقل أن يذكر الأئمة شروطًا يستحيل تحقيقها؟! إن تحقيق هذه الشروط غير ميسورة بالنسبة لعوام، أما بالنسبة للأئمة والعلماء المتقدمين، حفاظ الألوف المؤلفة من الأحاديث وخبراء العلل، فالأمر يسير عليهم، ومصنفاتهم وما نقل عنهم خير دليل لذلك، فلا يسعنا إلا أن نكون عالة عليهم في هذا الباب، ولا مجال للجدال والمكابرة، وإذا كان الشيخ الألباني اتهمهم هنا بعدم القدرة على معرفة الحديث شديد الضعف من غيره وتعسر ذلك جدًّا عليهم، فكم له من تجاوزات أخرى في حق أهل العلم والفضل، نبهت على بعضها في هذا الكتاب وكتابنا الهام: «الشيخ الألباني بين الحديث والفقه». غفر الله لنا وله.

وقال في مقدمة غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: «ولئن كان بعض الناس يتساهلون فيذهبون إلى القول بأن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال، وهو قول مرجوح عندي، تبعًا لكثير من كبار أئمتي. فلا أحد- والحمد لله- يذهب إلى جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية، بل أجمعوا على أنه يجب أن يكون من قسم المقبول، وأدناه الحسن لغيره.

---

(١) من مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/ ٢٢).

وقد أخلَّ بهذا الواجب جماهير المؤلفين قديمًا وحديثًا، كما كنت شرحت شيئًا منه في مقدمة كتابي: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» وغيره، فتراهم يستدلون بما لا يثبت من الحديث، بل وبما لا أصل له أحيانًا! ولا يجوز لأحد أن يعتذر في ذلك عنهم بأنهم إنما يفعلون ذلك لجهلهم بالصحيح والضعيف من الحديث، إذ أن الجهل لم يكن يومًا ما عُذْرًا عند العلماء، لاسيما وهم الذين يشترطون كذا وكذا من الشروط للاجتهاد، ثم هم يتغافلون أو يغفلون عن هذا الشرط الأساسي فيه.

ولا يعفيهم من المسئولية ما جرى عليه جمهور كبير من الكُتَّاب اليوم، وفيهم بعض من ينتسب إلى الحديث، ألا وهو تخريجهم الحديث في حاشية الكتاب بعزوه إلى كتاب من كتب السُّنَّة، دون بيان مرتبته من الصحة أو الضعف، ولو بالنقل عن بعض الأئمة، متوهمين أنهم قاموا بما يجب عليهم من التحقيق!

والحق أن هذا الصنيع لا يُسمن ولا يُغني من جوع عندي، بل هو أقرب إلى الغش والتدليس على القراء منه إلى نصحهم ونفعهم[1]، ولو أنهم لا يقصدون ذلك لاسيما أولئك الذين يتوسعون في التخريج توسعًا مملًّا فيسودون به عدة أسطر، يسهل لهم ذلك الفهارس العلمية التي وضعت في هذا الزمن..»[2].

وفي مقدمته لصحيح الترغيب والترهيب كتب تحت عنوان: (الأفحش: العمل بالحديث الضعيف، وقد يكون موضوعًا): «والآخر وهو أفحش: أن من الشائع المعروف بين جمهور أهل العلم وطلابه أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال، ويعتبرون ذلك قاعدة علمية لا جدال فيها

(١) هذه اتهامات غير مقبولة.

(٢) مقدمة «بلوغ المرام» (ص٩- ١٠).

عندهم، وهي غير مسلمة على إطلاقها عند المحققين من العلماء كما سيأتي نقله عنهم، فأولئك إذا بلغهم حديث ضعيف بادروا إلى العمل به غير منتبهين لاحتمال كونه شديد الضعف أو موضوعًا، وحينئذ لا يجوز روايته إلا ببيان حاله والتحذير منه فضلًا عن العمل به فيقع المحظور الأول وزيادة كما هو ظاهر، فلو أنه بيَّن لهم ذلك لم يعملوا به إن شاء الله تعالى»[1].

وفي أحكام الجنائز وبدعتها كرر استنكاره على العلماء العمل بالحديث الضعيف، فعقب على قول الصنعاني: «والعمل بدعة» قائلًا: «وهذه حقيقة طالما ذهل عنها العلماء، فإنهم يشرعون بمثل هذا الحديث كثيرًا من الأمور ويستحسنوها[2] اعتمادًا على قاعدة: (يُعْمَل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال)، ولم يتنبهوا إلى محلها فيما ثبت بالكتاب والسُّنَّة مشروعيته، وليس بمجرد الحديث الضعيف»[3].

وبعد هذا العرض يتبيّن رأي الشيخ الألباني في هذه المسألة، وقبله رأي الأئمة والعلماء، ولا يسع ذوي الألباب والبصائر إلا السير على درب جمهور الأئمة والعلماء الذين أفنوا أعمارهم في الحفظ والفهم، فبلغوا في ذلك درجة تدعو إلى الدهشة والإعجاب، وقد مكنهم الله تعالى من معرفة الصحيح من الضعيف من الموضوع، وأرشدهم لمعرفة ما يعمل به مما يُترك، وشهد لهم أهل العلم والفضل بالتقدم والتميز في ذلك. رحمهم الله تعالى أجمعين، وجزاهم خيرًا على جهودهم الكبيرة في خدمة الإسلام والمسلمين.

---

(١) من مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» (ص١٦).

(٢) كذا عنده، والصواب: «ويستحسنونها».

(٣) أحكام الجنائز وبدعتها (ص١٥٦).

المبحث السادس

مآخذ على الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ

هناك العديد من المآخذ المتنوعة التي تؤخذ على الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك في تخريجاته وتعليقاته واستنباطاته وأحكامه، وكلها جديرة بالتأمل ليتضح جهد الألباني من خلالها، وأكتفي بذكر لقطات من هذه المآخذ:

أولًا: أحاديث عجز عن بلوغ موضعها:

من الأحاديث التي بحث عنها الألباني ولم يجدها:

حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قطع ميراث وارثه، قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة**» قال التبريزي: رواه ابن ماجه[1].

قال الشيخ الألباني: «لم أجده في ابن ماجه، ولا أعتقد إلا أن عزوه إليه خطأ، فقد أورده السيوطي في الجامع الكبير (٢/ ٢٨٥/ ٢) من رواية سعيد ابن منصور فقط عن سليمان بن موسى مرسلًا[2].

قلت: الحديث بتمامه في سنن ابن ماجه، بسنده عن أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ: «**مَن فر من ميراث وارثه، قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة**»[3].

---

(١) مشكاة المصابيح (٢/ ٩٢٦) حديث رقم: (٣٠٧٨).

(٢) المصدر السابق، هامش رقم (٢)، وكلام الشيخ الألباني: يعني أن حديث أنس لا يوجد عند ابن ماجة ولا حتى عند السيوطي في الجامع الكبير، وأن الذي عند السيوطي هو رواية سليمان المرسلة.

(٣) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٠٢): (٢٢) كتاب الوصايا، (٣) باب الحيف في الوصية. حديث رقم (٢٧٠٣).
وهو حديث ضعيف جدًّا، ففي إسناده عبد الرحيم بن زيد العَمِّي البصري. قال ابن حجر: متروك كذبه ابن معين، من الثامنة (ت ١٨٤ هـ) / ق/ التقريب (ترجمة رقم: ٤٠٥٥)
وأبوه: زيد الحواري العمي. قال ابن حجر: ضعيف، من الخامسة. التقريب (ترجمة رقم: ٢١٣١).

فلعل الشيخ الألباني عنى مصنفًا آخر غير سنن ابن ماجه المعروف؟

وقد ذكر الحافظ السيوطي- رحمه الله تعالى- هذا الحديث أيضًا بتمامه في الجامع الكبير[1]، وعزاه إلى ابن ماجه! ثم ذكره في المصدر نفسه عن سليمان بن موسى مرسلًا[2].

ولا يقال: إن في الحديثين لفظًا مختلفًا، حيث: «فر» في سنن ابن ماجه، و«قطع» في مشكاة المصابيح، فهذا لا ينفي كون الحديث المذكور عند ابن ماجه هو الحديث الذي ذكره التبريزي وعزاه إليه، وإلا لكان هذا مدخلًا إلى إعادة النظر في معظم تخريجات الألباني نفسه.

وأيضًا حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «**أكثر انصراف النبي ﷺ من صلاته إلى شقه الأيسر إلى حجرته**»[3]. قال الألباني: «لم أقف على سنده وهو في الصحيحين بنحوه عن ابن مسعود، وقد مضى قريبًا منه ٩٤٦»[4].

قلت: والحديث في مسند الإمام أحمد من طريق:

يعقوب، عن أبيه، عن ابن إسحاق قال: حدثني عن انصراف رسول الله ﷺ: عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي، عن أبيه قال: سمعت رجلًا يسأل عبد الله بن مسعود عن انصراف رسول الله ﷺ من صلاته؛ عن يمينه كان ينصرف أو عن يساره؟ فقال عبد الله بن مسعود: **كان رسول الله ﷺ ينصرف حيث أراد، كان أكثر انصراف رسول الله ﷺ من صلاته على شقه الأيسر إلى حجرته**[5].

---

(١) الجامع الكبير (١/ ٨٠٥) مخطوط دار الكتب المصرية.

(٢) المصدر السابق (١/ ٨٢٣).

(٣) مشكاة المصابيح (١/ ٣٠٠) حديث رقم (٩٥٢).

(٤) المصدر السابق- هامش.

(٥) مسند أحمد (١/ ٤٥٩)، وإسناده حسن.

وقال محقق شرح السُّنَّة للبغوي معلقًا على الحديث: «أخرجه أحمد بسند حسن»[1]، ثم ذكره؛ والحديث في شرح السُّنَّة من طريق عبد الرحمن ابن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود... الحديث[2].

ومن الأحاديث التي لم يقف عليها الألباني في سنن أبي داود، حديث عبد الرحمن بن سليمان قال: **سيأتي ملك من ملوك العجم فيظهر على المدائن كلها إلا دمشق**. ذكره التبريزي في (مشكاة المصابيح) وقال: «رواه أبو داود»[3] قال الألباني معلقًا في هامش المصدر نفسه: «لم أجده عنده والحديث مقطوع».

قلت: الحديث في سنن أبي داود- كما قال التبريزي- في كتاب السُّنَّة، باب الخلفاء، حدثنا موسى بن عامر المُرِّي، حدثنا الوليد، حدثنا عبد العزيز ابن العلاء، أنه سمع أبا الأَعْيَس عبد الرحمن بن سليمان يقول: **سيأتي ملك من ملوك العجم يظهر على المدائن كلها إلا دمشق**[4].

ومن الأحاديث التي لم يجدها في كتب السُّنَّة المعروفة ولا في غيرها، الحديث الذي ذكره التبريزي في مشكاة المصابيح، فقال: «وعنه- أي وعن ابن عمر- » قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّبعوا السواد الأعظم، فإنه مَن شذَّ شذَّ

---

(١) شرح السُّنَّة، للبغوي (٣/ ٢١١) هامش.

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢١١).

(٣) مشكاة المصابيح (٣/ ٧٦٨) حديث رقم (٦٢٧٣).

(٤) سنن أبي داود (٥/ ٣٢- ٣٣) (٣٤) كتاب السُّنَّة، (٩) باب الخلفاء- حديث (٤٦٣٩)، وذكره العجلوني في: كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس (١/ ٥٥٩) رقم (١٥١١) وعزاه لأبي داود دون تعليق.

وأبو الأعيس عبد الرحمن بن سلمان- ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وعده ابن حجر من الطبقة الخامسة، واكتفى بذكر توثيق ابن حبان له دون إشارة إلى أي جرح فيه- التقريب (ص٣٨٨٣).

فِي النَّارِ». رواه ابن ماجه من حديث أنس[1].

قال الألباني في الهامش: «كذا في الأصل، وفي جميع النسخ بياض، (يعني ما بين المعقوفين) ويظهر أن المؤلف تعمد تركه؛ لأنه لم يجد من أخرجه، كما أشار إليه في مقدمة الكتاب، **وكذلك لم أجده في شيء من كتب السُّنَّة المعروفة** حتى الأمالي والفوائد، والأجزاء التي مررت عليها، وهي تبلغ المئات، ولا أورده السيوطي في (الجامع الكبير)...».

---

(١) مشكاة المصابيح (١/ ٦٢) حديث رقم (١٧٤)، وما بين المعقوفين ليس في المخطوطات كما صرح الشيخ الألباني، ولفظ حديث أنس عند ابن ماجه (٣٩٥٠) كتاب الفتن، باب السواد الأعظم: حدثنا العباس بن عثمان الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا مُعَان بن رِفَاعة السَّلامي حدثني أبو خلف الأعمى قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أمتي لن تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم».
وإسناده ضعيف جدًّا؛ فيه أبو خلف الأعمى نزيل الموصل، خادم أنس بن مالك رضي الله عنه، قال ابن حجر: متروك، ورماه ابن معين بالكذب / ق/ التقريب (ترجمة رقم: ٨٠٨٣).
وأما اللفظ المذكور في مشكاة المصابيح فهو من حديث ابن عمر، كما قال المصنف، وكما عند الحاكم في المستدرك (١/ ٣٧٨، رقم ٣٥٨) من طريق خالد بن يزيد القرني ثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبدًا»، وقال: «يد الله على الجماعة، فاتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذ شذ في النار».
وقال الحاكم: «خالد بن يزيد القرني هذا شيخ قديم للبغداديين، ولو حفظ هذا الحديث لحكمنا له بالصحة»، وعلق الحافظ الذهبي في التلخيص بقوله: «لو حفظه خالد لحكمنا له بالصحة».
وفي المستدرك (١/ ٣٨٢، رقم ٣٦٢) من طريق خالد بن عبد الرحمن ثنا المعتمر، عن سلم بن أبي الذيال، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجمع الله هذه الأمة- أو قال: أمتي - على الضلالة أبدًا، واتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذ شذ في النار».
قال الحاكم أبو عبد الله: «وهذا لو كان محفوظًا من الراوي لكان من شرط الصحيح».
وفي المستدرك (١/ ٣٨٣، رقم ٣٦٣) من طريق يحيى بن حبيب بن عربي ثنا المعتمر بن سليمان قال: قال أبو سفيان سليمان بن سفيان المدني: عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر: أن نبي الله ﷺ قال: «لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبدًا، ويد الله على الجماعة هكذا، فاتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذ شذ في النار».

قال الشيخ إسماعيل محمد الأنصاري: «فتصريح الألباني في هذا التعليق بأنه قد تتبَّع لهذا الحديث مئات من كتب السُّنَّة وأصولها فلم يجده من غرائبه، فإن هذا الحديث قد رواه الحاكم في كتاب (العلم) من المستدرك (١/ ١١٥)، وذكر أنه مما احتج به العلماء على أن الإجماع حجة... لهذا نحذر الألباني من تعقُّب عزو بعض المعتبرين بالنفي دون مستند...»[١].

ومن الأحاديث المعزوة إلى مصنفات مطبوعة ومشهورة، وبحث عنها الألباني ولم يجدها: حديث جابر رضي الله عنه فيمن نذر الصلاة في المسجد الأقصى، يجزئه في المسجد الحرام[٢].

فهذا الحديث رواه غير واحد منهم: أبو داود، وأحمد، والبيهقي، والحاكم، وابن الجارود؛ كلهم من طريق حماد بن سلمة قال: أخبرنا حبيب المعلم، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: **أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ- إِنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ- أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ. قَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا»، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا»، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «شَأْنَكَ إِذَنْ»**[٣]. (واللفظ لأبي داود).

---

(١) نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية (ص١٤٣- ١٤٤)- الطبعة الأولى- مكتبة الإمام الشافعي بالرياض.

(٢) إرواء الغليل (٨/ ٢٢٢)، في رقم (٢٥٩٧).

(٣) سنن أبي داود (حديث رقم: ٣٣٠٥) كتاب الأيمان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس: حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد قال أخبرنا حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله: أن رجلًا قام يوم الفتح... الحديث.

وفي مسند أحمد (٣/ ٣٦٣)، والسُّنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٨٢)، والمستدرك للحاكم (٤/ ٣٠٤- ٣٠٥)، والمنتقي لابن الجارود (رقم: ٩٤٥) كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن حبيب العلم به.

وقد عزا الحافظ ابن حجر هذا الحديث إلى «أبي داود، والحاكم، والبيهقي»، وقال ابن حجر: «وصححه أيضًا ابن دقيق العيد في الاقتراح»[1].

وعزاه مرعي بن يوسف الكَرْمِي في كتابه (منار السبيل) إلى أحمد وأبي داود، فقال: رواه أحمد وأبو داود»[2].

هذا الحديث خرجه الألباني من عدة مصادر، ولكنه لم يستطع أن يُخَرِّجه من المستدرك للحاكم، ولا من مسند الإمام أحمد، وأوهمنا أن الحافظ ابن حجر العسقلاني وهم في عزوه هذا الحديث للحاكم، كما أن الكَرْمي، وهم في عزوه للإمام أحمد، فقال الألباني عقب تخريجاته للحديث: «قلت: وهذا إسناد على شرط مسلم، وصححه أيضًا ابن دقيق العيد في (الاقتراح) كما في (التلخيص)، وعزاه أيضًا ولم أره في مستدركه، وكذلك لم أره في مسند أحمد، وقد عزاه إليه المصنف»[3].

قلت: بل هو في المستدرك للحاكم[4]، كما قال الحافظ ابن حجر، في أول كتاب النذور- الحديث الثالث فيه- وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

كما أنه في مسند الإمام أحمد المجلد الثالث، صفحة (٣٦٣)، الطبعة التي وضع الألباني نفسه لها فهرسًا، فتأمل!

ثانيًا: تناقضاته الحديثية:

تناقض الشيخ الألباني في الحكم على حديث الفُرَيْعَة بنت مالك بن سنان

---

(١) التلخيص الحبير (٤/ ٣٢٨)، رقم (٢٥٣٧)، طبعة مؤسسة قرطبة.

(٢) نقلًا عن: إرواء الغليل (٨/ ٢٢٢) رقم (٢٥٩٧).

(٣) نقلًا عن: إرواء الغليل (٨/ ٢٢٢) في رقم (٢٥٩٧).

(٤) المستدرك للحاكم (٤/ ٣٠٤) كتاب النذور.

الذي رواه ابن حبان، والحاكم، وأبو داود، والدارمي، وأحمد، والبيهقي، والبغوي، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم، كلهم من طرق عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرَة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، أن الفُريعة بنت مالك بن سنان- وهي أخت أبي سعيد الخدري- أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة، فإن زوجها خرج في طلب أَعْبُدٍ له أَبَقُوا... الحديث، وفيه: «**امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله**». قالت: فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرًا[1].

وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.

وقال الحاكم- بعد أن رواه من طريق يحيى، عن سعد بن إسحاق بن كعب به؛ ومن طريق حماد بن زيد، عن إسحاق بن سعد بن كعب، عن زينب بنت كعب، عن فُرَيْعَة بنت مالك- : «هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعًا، ولم يخرجاه. رواه مالك بن أنس في الموطأ عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرَة، قال محمد بن يحيى الذهلي: هذا حديث

---

(١) سنن أبي داود (٢/ ٧٢٣) كتاب الطلاق- الباب (٤٤)، حديث (٢٣٠٠)

وسنن الترمذي (٣/ ٥٠٨- ٥٠٩) حديث رقم: (١٢٠٤) كتاب الطلاق، باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها.

سنن النسائي (٦/ ١٩٩- ٢٠٠) (٢٧) كتاب الطلاق، (٦٠) باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل.

وابن ماجه (١/ ٦٩٤- ٦٥٥) (١٠) كتاب الطلاق، (٨) باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها؟ (٢٠٣١)، والموطأ (٢ / ٥٩٢ / ٨٧)، والمنتقى لابن الجارود (٧٥٩)، والسُّنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٤٣٤)، (٧/ ٤٣٥)، مسند أحمد (٢/ ٥٣- ٥٤)، (٦/ ٣٧٠، ٤٢٠- ٤٢١)، وسنن الدرامي (٢/ ١٦٨)، والمستدرك (٢/ ٢٠٨)، وشرح السُّنَّة للبغوي (حديث رقم ٢٣٨٦).

ومعنى: «أَعْبُدٍ له أَبَقُوا»، الأَعْبُد جمع «عَبْد»، وأَبَقُوا: أي هربوا.

صحيح محفوظ، وهما اثنان سعد بن إسحاق بن كعب وهو أشهرهما، وإسحاق بن سعد بن كعب، وقد روى عنهما جميعًا يحيى بن سعيد الأنصاري، فقد ارتفعت عنهما الجهالة»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «وأعله عبد الحق تبعًا لابن حزم بجهالة حال زينب، وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وتعقبه ابن القطان بأن سعد وثقه النسائي وابن حبان، وزينب وثقها الترمذي. قلت: وذكرها ابن فتحون وابن الأمين في الصحابة»[2].

موقف الألباني من الحديث:

ذكره الشيخ الألباني في صحيح أبي داود والنسائي وابن ماجه، وقال: صحيح، ولم يعلق عليه في مشكاة المصابيح[3].

بينما قال في إرواء الغليل: «ضعيف»[4]، وعلق على قول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح- قائلًا: «قلت: ورجاله ثقات غير زينب هذه فهي مجهولة الحال لم يرو عنها سوى اثنين، ونقل الذهبي عن ابن حزم أنه قال فيها: «مجهولة»، وأقره، ومن قبله الحافظ عبد الحق الإشبيلي كما في التلخيص[5]، فإنه قال: «وأعله عبد الحق تبعًا لابن حزم بجهالة حال زينب. قال الحافظ: وتعقبه ابن القطان بأنه وثقها الترمذي». قلت: وكأنه أخذ توثيقه إياها من تصحيحه لحديثها هذا، ولا يخفى ما فيه مع ما عرف عن الترمذي من التساهل في التصحيح، ولذلك رأينا الحافظ نفسه لم يوثق زينب في

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٠٨) في كتاب الطلاق.

(٢) التلخيص الحبير (٣/ ٢٤٠).

(٣) مشكاة المصابيح (٢/ ٩٩٥) حديث رقم (٣٣٣٢).

(٤) إرواء الغليل (٧/ ٢٠٦) حديث رقم (٢١٣١).

(٥) السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٤٠) حديث رقم (١٣٨).

التقريب فإنه قال: «مقبولة» يعني عند المتابعة فتأمل»[1].

أقول: حسبنا أن هذا الحديث صححه الترمذي، والحاكم، والذهبي، وابن حبان، وابن الجارود، وابن القطان، وقبله أبو داود، والنسائي، والبيهقي، والإمام مالك، والإمام أحمد، وغيرهم. فضلًا عن تناقض الألباني في الحكم على الحديث نفسه.

وقد قال الترمذي: والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. فهل يعقل أن كل الأئمة الذين صححوه أخطأوا، وهل يعقل أن أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ كانوا على منهج غير ثابت وغير صحيح؟!

وثمة حديث آخر تعارض فيه الألباني مع نفسه، وهو الحديث الذي رواه الإمام مسلم من طريق يحيى بن يحيى، عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت البُنَاني، عن أنس: أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر فحسر ثوبه... الحديث[2].

قال في تعليقه على الحديث في كتاب «السُّنَّة»: إسناده صحيح على شرط مسلم[3]، وعلق عليه في إرواء الغليل بقوله: «رواه مسلم وأبو داود

---

(1) إرواء الغليل (٧/ ٢٠٧).

(2) صحيح مسلم (٢/ ٦١٥، حديث رقم ١٣) كتاب الاستسقاء، (٣) باب الدعاء في الاستسقاء.
وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا جعفر بن سليمان عن ثابت البُنَاني عن أنس قال: قال أنسٌ: أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطرٌ، قال: فحسر رسول الله ثوبه حتى أصابه من المطر. فقلنا: يا رسول الله، لم صنعت هذا؟ قال: «لأنه حديث عهد بربه تعالى». وحسر: أي كشف.
سنن أبي داود (٥/ ٣٣٠- ٣٣١، حديث رقم: ٥١٠٠) كتاب الأدب، باب ما جاء في المطر.
عن قتيبة بن سعيد ومسدد قالا: حدثنا جعفر بن سليمان، به.
مسند أحمد (٣/ ١٣٣، ٢٦٧) عن بهز بن أسد حدثنا جعفر بن سليمان، به.

(3) السُّنَّة لابن أبي عاصم (١/ ٢٧٦، حديث رقم: ٦٢٢).

ضعيف»[1].

ثانيها: تناقض في عنعنة ابن جريج من حيث القبول والرد:

تناقض الشيخ الألباني في موقفه من عنعنة ابن جريج عن عطاء، ومن السهل جدًّا على الباحث المتخصص إدراك ذلك، فتارة يذكر ما يفيد- وبكل وضوح- أن «ابن جريج» متى قال: «عن» لا تقبل روايته ولا يلتفت إليها البتة، بحجة أن ابن جريج كان يُدلِّس عن الضعفاء والمتروكين، وتارة يُصرح بقبول عنعنة ابن جريج عن عطاء!

ففي سلسلته الضعيفة (١/ ٢٤٩) في الحديث رقم (٢١٢)، والذي في إسناده: «مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء»[2].

قال الألباني: «وابن جريج مدلس وقد عنعنه»؛ ولم يقبل الألباني حديثه بسبب عنعنته عن عطاء.

قلت: والحديث مرسل، وفي سنده راوٍ ضعيف كما بينته في الهامش؛ ولكن التضعيف ليس بسبب عنعنة ابن جريج كما أوضحت.

وأيضًا في سلسلته الضعيفة (١/ ٢٨١) في الحديث رقم (٢٥٨)، والذي

---

(١) إرواء الغليل (٣/ ١٤٣، حديث رقم: ٦٧٨).

(٢) يعني الحديث الذي رواه البيهقي في السُّنن الكبرى (٥/ ٣٠) من طريق الشافعي أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء: أن رسول الله ﷺ لما وَقَّتَ المواقيت قال: «ليستمتع المرء بأهله وثيابه حتى يأتي كذا وكذا». للمواقيت، وقال البيهقي: وهذا مرسل.

قلت: ومع إرساله، فيه مسلم بن خالد، قال البخاري: منكر الحديث يكتب حديث ولا يحتج به (التاريخ الكبير (٧/ ترجمة ١٠٧٩)؛ وقال ابن عدي: حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به (الكامل في الضعفاء (٦/ ٣٠٨، ترجمة ١٧٩٧)، وقال ابن حجر: فقيه صدوق كثير الأوهام (التقريب ٢/ ٢٤٥)؛ وقال ابن معين: ثقة صالح الحديث، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الساجي: صدوق كان كثير الغلط وكان يرى القدر (راجع: تهذيب الكمال ٢٧/ ترجمة رقم ٥٩٢٥)، وتهذيب التهذيب ١٠/ ١١٥، ترجمة ٢٢٩).

في إسناده: «ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس».

قال الألباني: «ثم إن ابن جريج مدلس وقد عنعنه».

وأيضًا في سلسلته الضعيفة (٣/ ٥٧١) في الحديث رقم (١٣٨٧)، والذي فيه: «عن ابن جريج، عن عطاء».

قال الألباني- في تعليقه على كلام الإمام السيوطي- : «قلت: ثم ساق السيوطي من رواية ابن نصر بإسناد صحيح، عن ابن جريج، عن عطاء..»، ثم قال: «وأنا أقول: إن إعلال الحديث بعنعنة ابن جريج أولى من إعلاله بإرسال عطاء له، وذلك لأن الإرسال وإن كان علة قائمة بنفسها كافية في تضعيف الحديث، فإن ابن جريج كان يُدلِّس عن الضعفاء والمتروكين، ولذلك قال الإمام أحمد: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها» كما سبق نقله مرارًا»[1].

فالأمثلة الثلاثة السابقة ردها الألباني بسبب عنعنة ابن جريج، والتي اجتهد- فيما يبدو- في محاولة معرفة طرق أخرى فيها التصريح بالسماع فلم يجد، ويحكي الألباني مُبَرِّرًا كافيًا في تعزيز موقفه وتدعيم منهجه في عدم قبول عنعنة ابن جريج، وهو أن ابن جريج يُدلِّس عن الضعفاء والمتروكين، فمن أجل هذا السبب يرد الألباني عنعنة ابن جريج مطلقًا.

والسؤال الآن: هل التزم الألباني بهذا المنهج الذي صَرَّح به في موقفه من عنعنة الإمام المحدِّث «ابن جريج»؟

الحقيقة أن الألباني لم يلتزم بهذا المنهج، فقد فاجأنا في حديث: «الأذنان من الرأس»[2] بنقضه للمذهب الذي أخذ به في الأحاديث السابقة.

---

(١) السلسلة الضعيفة (٣/ ٥٧١- ٥٧٢).

(٢) استعرض الدارقطني طرقه المرفوعة والموقوفة وبين علة معظمها، راجع سنن **الدارقطني** (١/ ٩٧) كتاب الصلاة، ٣٧ باب ما روي من قول النبي ﷺ: **«الأذنان من الرأس»**.

ففي سلسلته الصحيحة (١/ ٤٧ وما بعدها) في حديث رقم (٣٦): حديث «الأذنان من الرأس»، والذي جاء في إسناده: «ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس»[١].

حكى الألباني ما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني عن ابن جريج: «إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت»[٢].

قال الألباني معلقًا: «فهذه فائدة هامة، ولكن ابن جريج لم يقل هنا: «قال عطاء»، وإنما قال: «عن عطاء»، **فهل حكمهما واحد أم يختلف؟ الظاهر عندي الأول والله أعلم**»[٣].

كما نقل كلام ابن جريج عن عطاء في التعليق على الحديث رقم (٦٢٩) فقال: «فهذا نص منه أن عدم تصريحه بالسماع من عطاء ليس معناه أنه قد دلسه عنه»[٤].

فهو يرى أن ابن جريج إذا قال: «قال عطاء»، أو قال: «عن عطاء» فحكمهما واحد من حيث السماع واتصال السند، ومن ثَمَّ صِحَّته.

وبهذا تلحظ بكل وضوح تناقض منهج الألباني في عنعنة الإمام المحدِّث «ابن جريج»، ففي الأمثلة الثلاثة الأولى لم يقبل عنعنة «ابن جريج عن عطاء»، بينما في المثال الأخير دافع عن عنعنة «ابن جريج عن عطاء» وعدَّها سماعًا واتصالًا.

فهذه أمثلة واضحة في الدلالة على تناقض الشيخ الألباني، وهو تناقض

(١) هذا الحديث رواه غير واحد منهم الدارقطني في سننه (١/ ٩٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٦) ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

(٣) السلسلة الصحيحة للألباني (١/ ٥٢).

(٤) إرواء الغليل للألباني (٣/ ٩٧).

مقصود، فمتى أراد تصحيح حديث **«ابن جريج عن عطاء» اعتبر «عن»** من ألفاظ السماع والتحديث، ومتى أراد تضعيف حديث «ابن جريج عن عطاء» اعتبر «عن» تدليسًا فاحشًا لا يمكن قبوله، فتأمل!!

«ومن سَمَّع سَمَّع الله به» فقد ضعَّف إسناد حديث بسبب عنعنة ابن جريج عن عطاء، والحديث نفسه جاء في أشهر مصنفات الحديث، وفيه تصريح ابن جريج بسماعه من عطاء:

ففي إرواء الغليل (٢/ ١٧٠) في الحديث رقم (٤٢٨) ذكر الشيخ الألباني رواية ابن أبي شيبة (٢/ ٦١/ ١ و١٢/ ٤٢/ ١): حدثنا حفص بن غِيَاث، عن ابن جريج عن عطاء، عن عبيد بن عمير قال: سمعت عمر يقنت في الفجر يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك ونؤمن بك، ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير، ولا نكفرك، ثم يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم: اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق، اللهم عَذِّب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك».

قال الشيخ الألباني عقب الحديث: «قلت: وهذا سند رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين، **ولولا عنعنة ابن جريج** لكان حريًّا بالصحة، ثم صحح الحديث بعد ذلك بالمتابعات والشواهد.

قلت: هذا الحديث متصل الإسناد من طريق ابن جريج، فقد رواه عبد الرزاق في مصنفه، وفيه تصريح ابن جريج بالسماع من عطاء، فقال: «أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير»[١]. إلخ. فهو حديث صحيح بذاته وليس بما له من متابعات وشواهد.

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٣/ ١١١ - ١١٢)، باب القنوت، حديث رقم (٤٩٦٩).

وثمة مثال آخر قبل فيه عنعنة ابن جريج عن عطاء: ففي إرواء الغليل (٣/ ٩٦- ٩٧) باب صلاة العيدين، حديث رقم (٦٢٩): قال عبد الله بن السائب: شهدت العيد مع النبي ﷺ، فلما قضى الصلاة قال: «إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب».

قال الألباني: «صحيح». أخرجه أبو داود (١١٥٥)، وكذا النسائي (١/ ٢٣٣)، وابن ماجه (١٢٩٠)، وابن الجارود في المنتقى (١٣٩)، والدارقطني (١٨٢)، والحاكم (١/ ٢٩٥)، والبيهقي (٣/ ٣١٠)، من طريق الفضل بن موسى السِّينَاني، ثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب»[1].

إلى أن قال: «نعم قد روى أبو بكر بن أبي خَيْثَمَة بسند صحيح عن ابن جريج قال: إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم يقل سمعت. فهذا نص منه أن عدم تصريحه بالسماع من عطاء ليس معناه أنه قد دلسه عنه، ولكن هل ذلك خاص بقوله: «قال عطاء» أم لا فرق بينه وبين ما لو قال: «عن عطاء» كما في هذا الحديث وغيره؟

الذي يظهر لي الثاني، وعلى هذا فكل روايات ابن جريج عن عطاء محمولة على السماع. إلا ما تبين تدليسه فيه. والله أعلم»[2].

وهكذا يُصَرِّح الألباني في هذا المثال بقبول روايات ابن جريج عن عطاء مطلقًا، سواء قال ابن جريج: «قال عطاء»، أو قال: «عن عطاء» اللهم إلا إذا

---

(١) إرواء الغليل (٣/ ٩٦- ٩٧)، ولفظ الحديث: عن عبد الله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة قال: «إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب».

(٢) المرجع السابق (٣/ ٩٧).

تبين تدليسه.

وأرى أن هذا هو المنهج المقبول الذي يقال في روايات ابن جريج عن عطاء، ولكن المهم هنا بيان أن هذا الموقف من الألباني بالنسبة لابن جريج مخالف لموقفه في الأمثلة الثلاثة الأولى، حيث رد روايات ابن جريج عن عطاء وعن غير عطاء مطلقًا ما دام ابن جريج لم يصرح بالسماع أو التحديث!

وضابط هذه المسألة- ونحوها- أن الأئمة المتخصصين متى صححوا حديثًا قبل تصحيحهم إلا إذا عورض تصحيحهم بأحكام لأئمة معتمدين آخرين، فحينئذ يمكن للمتخصصين أن يوازنوا بين أقوال الأئمة، ثم يرجحوا بعضها على بعض، أما أن يجتهد الباحث بمعزل عن أحكام الأئمة المتقدمين، فهذا مرفوض البتة.

أعني أن الباحث الذي لا يلتفت إلى أحكام الأئمة المتقدمين، ويدرس الأسانيد التي درسوها ومحصوها وحققوها وبينوها، ولا يبالي بأحكامهم، فهذا نرفض صنيعه.

وهذا الحديث الأخير رغم عنعنة ابن جريج عن عطاء إلا أن الأئمة لم يتكلموا في هذه العنعنة، وإنما تكلموا في كونه مرسلًا أو متصلًا.

فجزم أبو داود في سننه والبيهقي في سننه، والنسائي فيما حكاه عنه المزي في تحفة الأشراف (٤/ ٣٤٧) بأنه خطأ، والصواب أنه مرسل: عن عطاء عن النبي ﷺ. وعزا البيهقي علة ذلك إلى الفضل بن موسى فقال: هذا خطأ، إنما هو عن عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السِّينَاني يقول: عن عبد الله بن السائب».

وقد سُئل أبو زرعة الرازي عن حديث الفضل بن موسى السِّينَاني، عن

ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب.. الحديث[1]، فقال أبو زرعة: الصحيح ما حدثنا به إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء، أن النبي ﷺ،... مرسل»[2].

بينما صححه بالإسناد المذكور غير واحد. فقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الحافظ الذهبي[3].

وقال ابن التركماني- معقبًا على البيهقي- : الفضل بن موسى ثقة جليل، روى له الجماعة، وقال أبو نعيم: هو أثبت من ابن المبارك، وقد زاد ذكر السائب، فوجب أن تقبل زيادته، ولهذا أخرجه هكذا مسندًا الأئمة في كتبهم: أبو داود والنسائي وابن ماجه»[4].

ثم تكلم ابن التركماني في الرواية المرسلة التي ذكرها البيهقي[5]؛ لأن في سندها «قبيصة عن سفيان (الثوري)»، وقبيصة (هو ابن عقبة بن محمد أبو عامر السوائي الكوفي)، وإن كان ثقة إلا أن ابن معين وأحمد بن حنبل تكلما في روايته عن سفيان الثوري خاصة، فقال الإمام أحمد: كان صغيرًا لا يضبط، وقال ابن معين: قبيصة ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان، فإنه سمع منه وهو صغير[6].

وقال ابن التركماني: «وعلى تقدير صحة هذه الرواية لا تعلل بها رواية

---

(١) ولفظ الحديث سبق في الصفحة السابقة مباشرة.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي (المسألة رقم ٥١٣) بتحقيقنا، طبعة الخانجي بالقاهرة.

(٣) المستدرك للحاكم (١/ ٤٢٤)، حديث رقم: (١٠٩٣).

(٤) الجوهر النقي على سنن البيهقي لابن التركماني (٣/ ٣٠١).

(٥) راجع المصدر السابق (٣/ ٣٠١).

(٦) راجع: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٨) في ترجمة قبيصة بن عقبة.

الفضل؛ لأنه سداد[1] الإسناد، وهو ثقة»[2].

قلت: كلام ابن التركماني فيه نظر؛ لأن أبا زرعة الرازي ذكر طريقًا آخر للمرسل، وفيه: إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء، عن النبي ﷺ. وإبراهيم وهشام ثقتان ضابطان. فالراجح في هذا الحديث- والله تعالى أعلم- ما جزم به أبو زرعة الرازي، وأبو داود، والنسائي، والبيهقي، من كون الحديث مرسلًا، وأن الطريق المتصل خطأ.

ثالثها: تَنَاقَضَ في الحكم على مجهول العين:

من تناقضاته أنه تارة يرد حديث الرجل مجهول العين الذي لم يرو عنه سوى واحد، ولم يوثقه غير ابن حبان، وتراه أحيانًا أخرى قد صحح حديثه.

ومن أمثلة ذلك: أنه اعترض مرة على الحافظ الذهبي، ونال منه حين وافق الحاكم على تصحيح حديث في إسناده «عبد الله بن أبي الجعد»، الذي روي عنه أخوه «سالم بن أبي الجعد» وحده، فعلق «الألباني» قائلًا: «قلت: لم يوثقه غير ابن حبان[3] .

وقال ابن القطان: مجهول الحال، وقال الذهبي في الميزان: وعبد الله هذا وإن كان قد وُثِّق ففيه جهالة[4].

قلت: فَلِمَ إذن وافق الحاكم على تصحيح إسناده؟! **وكم له من مثل هذه الموافقات الصادرة عن قلة نظر وتحقيق**»[5].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: أنه ضعف إسنادًا فيه إسماعيل بن عُبَيْد بن رفاعة»؛

---

(١) كذا عنده من «سديد» أي صحيح.

(٢) الجوهر النقي (٣/ ٣٠١).

(٣) ثقات ابن حبان (٥/ ٢٠)، ترجمة رقم (٣٦٣٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٠٠)، ترجمة رقم: (٤٢٤٥).

(٥) غاية المرام (ص٣٥).

لأنه لم يرو عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم كما قال البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٦٧- ٣٦٨) ترجمة رقم (١١٦٥)، والذهبي في الميزان (١/ ٢٣٨) ترجمة رقم (٩١٤). وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٨).

قال الألباني معلقًا: «ومعنى ذلك في علم المصطلح أنه مجهول، فكيف يصحح حديثه؟! لا سيما ولم يوثقه غير ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق»[١].

قلت: قد صحح حديثه الترمذي (١٢١٠)، فقال: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وذكره ابن حبان في صحيحه (١٠٩٥). كلهم رووه من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن جده، أنه خرج مع النبي ﷺ يومًا إلى المصلى، فرأى الناس يتبايعون، فقال: «يا معشر التجار»، فاستجابوا لرسول الله ﷺ، ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه، فقال: «**إن التُّجار يبعثون يوم القيامة فُجَّارًا إلا من اتقى الله وبر وصدق**». وكلهم قبلوا الحديث وصححوه بهذا الإسناد[٢]. ولكن الألباني

(١) غاية المرام (ص١٠١).

(٢) سنن الترمذي (حديث: ١٢٥٤) كتاب البيوع، (٤) باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم. من طريق بشر بن المفضل، عن عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن جده أنه خرج مع النبي ﷺ إلى المصلى، فرأى الناس يتبايعون، فقال: «يا معشر التجار»... الحديث.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، ويقال: إسماعيل بن عبيد الله بن رفاعة أيضًا.

وفي سنن ابن ماجه (حديث رقم: ٢١٤٦) كتاب التجارات، (٣) باب التوقي في التجارة؛ من طريق يحيى بن سُلَيْم الطائفي، عن عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، به.

وقد فات الألباني الإشارة إلى رواية ابن ماجة.

والإسناد حسن لغيره: يحيى بن سليم القرشي الطائفي المكي، روى له الجماعة، وقال يحيى بن=

قال[1]: «ضعيف»، واعترض عليهم كما سبق.

كما ذكر الحافظ الذهبي هذا الحديث بهذه الطريق في ترجمة إسماعيل

معين: ثقة. وقال أحمد بن حنبل: كان قد أتقن حديث ابن خثيم. وقال أبو حاتم: شيخ صالح، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس، وهو منكر الحديث.

وقال أبو بشر الدولابي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وقال: يخطئ. وابن شاهين في ثقاته. راجع: تهذيب الكمال للمزي (ج٣١/ ص ٣٦٥، ترجمة ٦٨٤١)، وعلل أحمد: (٢/ ٣٢، ٣٢٩)، وضعفاء النسائي، الترجمة (٦٣٢)، والجرح والتعديل: (٩/ الترجمة ٦٤٧)، وثقات ابن حبان: (٧/ ٦١٥)، وثقات ابن شاهين، الترجمة (١٥٩١)، وسير أعلام النبلاء: (٩/ ٣٠٧)، وميزان الاعتدال: (٤/ الترجمة ٩٥٣٨)، وتهذيب التهذيب: (١١/ ٢٢٦)، والتقريب (الترجمة ٧٥٦٣).

وعبد الله بن عثمان بن خثيم القاري، من القارة، أبو عثمان المكي (ت ١٣٢ هـ) خت م ٤. قال يحيى بن معين: ثقة، حجة. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس، صالح الحديث. وقال النسائي: ثقة. وقال مرة أخرى: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

راجع: تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٢٧٩، ترجمة ٣٤١٧)، وعلل أحمد (١/ ٢٢٧، ٢٤٢، ٣٨٨، ٤٠٧)، والجرح والتعديل (٥/ الترجمة ٥١٠)، وثقات ابن حبان (٥/ ٣٤)، وميزان الاعتدال (٢/ الترجمة ٤٤٤٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣١٤- ٣١٥)، وتقريب التهذيب: (١/ ٤٣٢).

وإسماعيل بن عبيد بن رفاعة الأنصاري الزرقي (بخ ت ق) قال ابن حجر في التقريب: «مقبول»، وقال البخاري والذهبي وأبو زرعة وأبو حاتم ابن حبان: روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم. وراجع: تهذيب الكمال للمزي (٣/ ١٥١، ترجمة ٤٦٦)، وتهذيب التهذيب: (١/ ٢٧٧، ترجمة ٥٧٧)، والتقريب (الترجمة ٧٥٦٣)، والتاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٦٧). ثقات ابن حبان (٦/ ٢٨)، والجرح والتعديل (٢/ ١٨٧، ترجمة ٦٣٣). وقال الذهبي في الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٢٤٨، ترجمة ٣٩٥): «مقبول لم يترك».

وله شاهد حسن: من حديث عبد الرحمن بن شبل مرفوعًا بنحوه. رواه الحاكم (حديث: ٢١٤٥) وصححه ووافقه الذهبي، ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ١٢)، ورواه أحمد (٣/ ٤٢٨)، وجود المنذري إسناده في الترغيب والترهيب (٢/ ٢، رقم ٥٨٧).

(١) غاية المرام (١٠١، رقم ١٦٨).

ابن عبيد في الميزان[1] كما سبق، وقال: «ما علمت روى عنه سوى عبد الله ابن عثمان بن خثيم، ولكن صحح هذا الترمذي». فيفهم من سياق كلامه موافقة الترمذي، كما سبق أن وافق الحاكم على تصحيحه لهذا الحديث.

والمهم أن الشيخ الألباني لم يلتزم بهذا المنهج، وهو تضعيف حديث الراوي مجهول العين الذي لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثقه سوى ابن حبان.

وليس معنى هذا أني أعارض قبول هذا الحديث، فأنا أميل لتحسين الترمذي له، ولكن الذي أنبه عليه هنا أن الألباني عندما صححه ناقض بذلك منهجه السابق.

مثال آخر: حديث «إن الله استقبل بي الشام، وولى ظهري اليمن، ثم قال لي: يا محمد! إني قد جعلت لك ما تجاهك غنيمة ورزقًا، وما خلف ظهرك مددًا، ولا يزال الله يزيد- أو قال: يعز الإسلام وأهله، وينقض الشرك وأهله حتى يسير الراكب بين كذا- يعني البحرين- لا يخشى إلا جورًا، وليبلغن هذا الأمر مبلغ الليل».

هذا الحديث صححه الشيخ الألباني، حيث جعله الحديث رقم (٣٥) في سلسلته الصحيحة (١/ ٤٦).

وعزاه إلى أبي نعيم[2] (٦/ ١٠٧- ١٠٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٣٧٧- ٣٧٨) عن ضمرة بن ربيعة، عن السَّيْبَاني: يحيى بن أبي عمرو[3]، عن عمرو بن عبد الله الحضرمي، عن أبي أمامة مرفوعًا.

قال الألباني نفسه: «وأما الحضرمي هذا فوثقه العجلي وابن حبان، لكن

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٣٨، ترجمة: ٩١٤).

(٢) أي في حلية الأولياء.

(٣) يحيى بن أبي عمرو السَّيْبَاني، أبو زرعة الحمصي، ثقة، من السادسة، وروايته عن الصحابة مرسلة (ت ١٤٨ هـ) أو بعدها/ بخ د س ق. التقريب (ترجمة رقم: ٧٦١٦).

قال الذهبي: «ما علمت روى عنه سوى يحيى»[١].

ثم قال: «وقد تابعه عبد الله بن هانئ عند ابن عساكر ولم أعرفه».

قلت: هذه المتابعة رواها الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٧٠- ١٧١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٦٠): «رواه الطبراني، وفيه: عبد الله بن هانئ المتأخر إلى زمن أبي حاتم، وهو متهم بالكذب».

وأما عمرو بن عبد الله الحضرمي فقال فيه ابن حجر في التقريب: مقبول.

ثالثًا: أحاديث لم يرجع إلى مصادرها الأصلية:

يؤخذ على الشيخ الألباني عدم الرجوع إلى الأحاديث في مظانها ومصادرها الأصلية، ومثال ذلك ما يأتي:

أورد الشيخ الألباني حديث: «**أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم**»[٢]، وصححه على الرغم من أن إسناده منقطع.

فقد خرَّج الشيخ الألباني الحديث من طريق عبد الملك بن زيد، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة مرفوعًا[٣].

ثم خرجه عن طريق أبي بكر بن نافع العمري، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة مرفوعًا[٤].

وتكلم في بعض رواة الحديث، ثم قال: «وقد تابعهم عبد العزيز بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب عند الطحاوي[٥]. وعبد العزيز هذا

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ٤٦).

(٢) المعنى: من عُرِفَ عنه الحلم وحسن الخلق والطاعة تغفر له ذلته وهفوته، إلا إذا وقع في حد من حدود الله تعالى، كما في رواية عند أبي داود (٤٣٧٥).

(٣) السلسلة الصحيحة (٢/ ٢٣٤) حديث (٦٣٨).

(٤) السلسلة الصحيحة (٢/ ٢٣٤- ٢٣٥).

(٥) مشكل الآثار للطحاوي (٣/ ١٢٩).

ثقة، وكذلك من دونه، فهو إسناد صحيح»[1].

قلت: الطريق الذي صححه الشيخ الألباني غير متصل[2]، فقد روى الطحاوي هذا الطريق عن النسائي فقال: «فوجدنا أحمد بن شعيب قد حدثنا قال: أنبأنا محمد بن حاتم، قال: حدثنا سُوَيْد بن نصر، قال: أنبأنا عبد الله- يعني ابن المبارك- عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن حزم، عن أبيه، عن عمرة، عن رسول الله ﷺ.. فذكره، هكذا «في شرح مشكل الآثار»[3].

وبالرجوع إلى الحديث عند النسائي في سننه الكبرى[4]، قال: «أخبرنا محمد بن حاتم قال: أنا سويد هو ابن نصر، قال: أنا عبد الله، عن عبد العزيز ابن عبد الله بن عمر، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ[5].

ومما يؤكد خطأ المحقق: أن الحديث عند النسائي في السُّنن الكبرى، وعند المزي في تحفة الأشراف[6]، وفي الطبعة الجديدة لمشكل الآثار- كلهم بدون ذكر السيد عائشة رضي الله عنها، فالحديث مرسل، وقال الشيخ الألباني: «فهو إسناد صحيح»[7]، معتمدًا على موضع واحد جاء الحديث فيه

---

(١) السلسلة الصحيحة (٢/ ٢٣٦).

(٢) حيث اكتفى الألباني بترجمة الرواة، ولم يتنبه إلى وجود علة الانقطاع.

(٣) شرح مشكل الآثار (٦/ ١٤٧) حديث (٢٣٧٥) (طبع مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط) وعلق المحقق في هامشه: «رجاله ثقات لكنه مرسل».

(٤) السُّنن الكبرى للنسائي (٤/ ٣١٠) حديث رقم (٣٢٩٥)، طبع دار الكتب العلمية.

(٥) مشكل الآثار (٣/ ١٢٩) الطبعة الأولى- مؤسسة قرطبة السلفية.

(٦) تحفة الأشراف (١٢/ ٤٣١) رقم (١٢/ ١٧٩٥٦).

(٧) السلسلة الصحيحة (٢/ ٢٣٦).

خطأ[1]، وكان يجب عليه أن يستوثق منه، خاصة وأن الطحاوي رواه عن النسائي، وذكر الإمام المزي أن النسائي رواه في سننه الكبرى، فالرجوع إلى السُّنن الكبرى هو الأصل في هذا الإسناد، ولكن الشيخ الألباني لم يكلف نفسه مشقة الرجوع إلى هذا الأصل، أو حتى الرجوع إلى كتاب تحفة الأشراف الذي دون فيه المزي أسانيد النسائي وأطراف رواياته.

رابعًا: عدم التدقيق في التخريج وإصدار الأحكام أحيانًا:

يُؤخذ على الشيخ الألباني عدم التروي والتأني في التخريج الدقيق، وإصدار الأحكام أحيانًا، وأنه مع ذلك يوهم القارئ بأنه خبير في معرفة الطرق، والأسانيد، والرجال، وأنه بلغ في ذلك درجة عالية في التثبت والمعرفة فاق بها الأقدمين، والذي يدرس تعليقاته وتحقيقاته وتخريجاته يكتشف غير ذلك. ومن الغريب والعجيب أن الشيخ يصر على تعديل الأسماء وتغييرها، ويتدخل في النصوص المخطوطة والمطبوعة، وذلك خطأ فاحش لما فيه من تخليط يؤدي إلى تغيير في الأسانيد ونسبة أحاديث لغير رواتها: ومن أمثلة ذلك تخريجاته وتعليقاته في إرواء الغليل على حديث: (السجود على الحجر، فعله ابن عمر، وابن عباس. نقله الأثرم)[2].

فقد خَرَّج الحديث من مسند أبي داود الطيالسي[3]، والمستدرك

---

(١) وهذا الموضع هو: مشكل الحديث للطحاوي (٣/ ١٢٩)، طبع مؤسسة قرطبة.

(٢) إرواء الغليل (٤/ ٣٠٩) حديث رقم: (١١١٢).

(٣) مسند الطيالسي (ص٧)، رقم: (٢٨): حدثنا جعفر بن عثمان القرشي من أهل مكة قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه، ثم قال: رأيت عبد الله بن عباس قبله وسجد عليه، فقال ابن عباس: رأيت عمر بن الخطاب قبله وسجد عليه، ثم قال عمر: لو لم أر رسول الله ﷺ قبله ما قبلته.

وهذا إسناد عالٍ وصحيح، كل رجاله ثقات، ورواية ابن جريج إنما هي من قبيل المتابعات، ولو افترضنا تدليسه فيها، فلا أثر لهذا على صحة الحديث.

للحاكم[١]، وسنن الدارمي[٢]، وضعفاء العقيلي[٣]، (وقد جاء في إسناده عندهم: محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عباس).

وبعد هذا التخريج[٤] خلط الشيخ وغير في إسناد الحديث، فرأى أن (محمد بن عبَّاد بن جعفر) المذكور في الإسناد خطأ، والصواب أن يكون: «محمد بن عباد عن أبي جعفر»، فقد ذكر الألباني الطريق الذي رواه العقيلي في الضعفاء[٥] عن أبي عاصم وأبي داود الطيالسي، والذي فيه «محمد بن عباد بن أبي جعفر» على الصواب؛ إلا أن الألباني قال معلقًا: كذا الأصل والصواب: «محمد بن عباد عن أبي جعفر» كما في الروايات الأخرى الآتية عن ابن جريج، كذلك في مصنف عبد الرزاق» (٨٩١٢)[٦].

ونقل الشيخ الألباني الحديث عن الشافعي، وذكر في إسناده «ابن جريج عن أبي جعفر عن ابن عباس»[٧]، ثم قال الألباني: وأخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (٢٣٣) عن ابن عيينة عن ابن جريج به. قلت: وهذا إسناد صحيح إن كان ابن جريج سمعه من أبي جعفر وهو محمد بن علي بن

---

(١) المستدرك للحاكم (١/ ٤٥٥) من طريق جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن محمد بن عباد بن جعفر، به.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) سنن الدارمي (٢/ ٧٥) (٥) كتاب المناسك، (٤٢) باب في تقبيل الحجر (حديث رقم ١٨٦٥). مثل طريق الحاكم.

(٣) ضعفاء العقيلي (١/ ١٨٣).

(٤) راجع: إرواء الغليل (٤/ ٣١٠).

(٥) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٨٣).

(٦) إرواء الغليل (٤/ ٣١١) هامش.

(٧) إرواء الغليل (٤/ ٣١١).

الحسين الباقر رحمه الله[1].

وهكذا يُصَرِّح الشيخ بأنه الباقر ليؤكد على أن الراوي المذكور هو (أبو جعفر) وليس (ابن جعفر). وهذا وهم منه، فإن الشواهد كلها تدل على أنه ابن جعفر: (محمد بن عباد بن جعفر)، ولو تحقق الشيخ قليلًا لتنبه لذلك، فإن الحديث في مسند الشافعي، وفيه «ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال: رأيت ابن العباس»[2]، ونحوه في الأم للشافعي[3].

وفي «أخبار مكة» للأزرقي: ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال: رأيت ابن عباس»[4]، وفي مصنف عبد الرزّاق المخطوط «ابن جعفر» كما صَرَّح المحقق نفسه، فقد وضع المحقق كلمة «أبي» من عنده، وقال معلقًا في الهامش في (الصفحة: ص): («بن» خطأ، وسقط منه كلمة أبي)[5] ، فأخطأ محقق مصنف عبد الرزّاق في ذلك.

وعليه، فإن الإسناد الذي وقع فيه (ابن جريج عن أبي جعفر) يكون خطأ، وإنما هو (عن ابن جعفر) كما جاء في المصادر التي أشار إليها الألباني

---

(١) إرواء الغليل (٤/ ٣١١).

(٢) ترتيب مسند الشافعي (ص٢٤١) رقم (٨٨١).

(٣) الأم (٢/ ١٤٥)، (٢/ ٤٢٩)، طبعة الشعب.

ومحمد بن عباد بن جعفر هو: محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة بن أمية بن عائذ بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي المكي، تابعي روي له الجماعة، ووثقه ابن حجر وابن معين وابن سعد وابن حبان وأبو زرعة وغيرهم، ولم يتكلم فيه أحد بجرح، راجع: تهذيب الكمال (٥٢/ ٤٣٣، ترجمة ٥٣٢٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢١٦، ترجمة ٣٩٣)، والتقريب (٢/ ١٧٤، ترجمة ٥٩٩٢).

ورجال الإسناد كلهم ثقات.

(٤) أخبار مكة المشرفة (١/ ٢٣٣- ٢٣٤)، باب تقبيل الركن الأسود والسجود عليه.

(٥) مصنف عبد الرزّاق (٥/ ٣٧) حديث (٨٩١٢) باب السجود على الحجر.

نفسه، ولو أنه تأنّى قليلًا لما وقع في هذا الخطأ الفاحش.

ومن الأمثلة أيضًا التي فيها الخلط بين الأسماء وعدم التمييز بينها، وهو مع ذلك يوهم القارئ بتمكنه وتثبيته مما يقول أنه في إرواء الغليل خرَّج حديث أم سلمة، والذي فيه: «فَإِنَّ سَبَّعْتُ لك سَبَّعْتُ لنسائي»[1].

قال الألباني: «صحيح أخرجه مسلم (٤/ ١٧٢- ١٧٣)، وأبو داود (٢١٢٢)، والنسائي في الكبرى (٧٢/ ١)، والدارمي (٢/ ١٤٤)، وابن ماجه (١٩١٧)، والبيهقي (٧/ ٣٠١)، وأحمد (٦/ ٢٩٢) من طرق عن يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة».. وذكر الحديث[2].

ثم ذكر الذين تابعوا يحيى بن سعيد القطان، وهم: عبد الرحمن بن حُمَيْد عند مسلم، وعبد الواحد بن أيمن عند مسلم، والبيهقي، ثم قال الشيخ الألباني: «وتابعه أيضًا عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو، والقاسم بن محمد أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن به. أخرجه النسائي[3]، وأحمد (٦/ ٣٠٧)، والبيهقي من طريق ابن جريج قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو، والقاسم بن محمد أخبراه به، قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين غير عبد الحميد ولا يضر، فإنه متابعة وهو مقبول كما في التقريب»[4].

فقول الألباني الأخير يدل على أن كل رجال الإسناد السابق من رجال

---

(١) إرواء الغليل (٧/ ٨٣- ٨٤) حديث رقم (٢٠١٩).

(٢) إرواء الغليل (٧/ ٨٣).

(٣) السُّنن الكبرى للنسائي (٥/ ٢٩٣- ٢٩٤)، كتاب عشرة النساء، (٩) باب الحال التي يختلف فيه حال النساء.

(٤) إرواء الغليل (٧/ ٨٣- ٨٤).

الشيخين سوى (عبد الحميد بن عبد الله)، **ولم يصح هذا الزعم؛** لأنه يقضي بأن يكون (القاسم بن محمد) المذكور هو (القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق) الثقة، والذي روى له الجماعة، والصواب أنه «القاسم بن محمد ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي»، وهو مقبول من السادسة، كما في التقريب (ص٤٥٢)، ولم يخرج له من أصحاب الكتب الستة سوى النسائي.

وقد دل على ذلك أمور منها ما يأتي:

أولًا: أن حبيب بن أبي ثابت يروي عن القاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام[١]، عن أم سلمة، وهذا هو الوجود في إسناد هذا الحديث، كما في السُّنن الكبرى للنسائي[٢]، وكما في الأم للشافعي[٣]، وكما في مسند أحمد[٤].

وليس في كتب التراجم أن حبيب بن أبي ثابت يروي عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ولم تذكر كتب التراجم أيضًا أن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يروي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام[٥]، فالقاسم بن محمد المذكور هو : القاسم بن محمد بن

---

(١) راجع ترجمة القاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي في: تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٤١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٦)، وميزان الاعتدال (٣/ ترجمة ٦٨٤١)، والتاريخ الكبير (٧/ ترجمة ٧٣٣)، وثقات ابن حبان (٧/ ٣٣١).

(٢) السُّنن الكبرى للنسائي (٥/ ٢٩٣)، كتاب عشرة النساء، باب الحال التي يختلف فيه حال النساء.

(٣) الأم للشافعي (٥/ ٢٨٣).

(٤) مسند أحمد (٦/ ٣٠٧).

(٥) راجع: ترجمة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق في: تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٢٨)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٣)، والتاريخ الكبير (٧/ ترجمة ٧٠٥)، والجرح والتعديل (٧/ ترجمة ٦٧٥)، وثقات ابن حبان (٥/ ٣٠٢).

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، كما يستفاد من كتب التراجم في ترجمة كل من: حبيب بن أبي ثابت، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث.

ثانيًا: أن هذا الحديث رواه الإمام الشافعي في «الأُم»[1] بنفس الإسناد الذي جاء عند النسائي في الكبرى[2]، وأحمد في مسنده[3]، من طريق ابن جريج به، وفيه: «القاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام» هكذا منسوبًا، فالمذكور في الإسناد هو: «القاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام» لا محالة، وهو مقبول، ومن الطبقة السادسة، ومن رجال النسائي كما في التقريب[4]؛ بينما القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ثقة، ومن الطبقة الثالثة، ومن رجال الجماعة كما في التقريب أيضًا[5].

فالإسناد حسن لغيره، وذلك حين تنضم إليه الطرق الأخرى الصحيحة التي جاءت عند الإمام مسلم وغيره.

وعليه، فإن قول الشيخ الألباني: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين غير عبد الحميد، ولا يضر فإنه متابعة وهو مقبول كما في التقريب»[6]، فيه نظر.

ومن الأمثلة أيضًا التي خلط فيها الألباني بين الأسماء: ما رواه الترمذي

---

(١) الأم (٥/ ٢٨٣)، حديث رقم (٢٤٩٦).

(٢) السُّنن الكبرى للنسائي (٥/ ٢٩٣- ٢٩٤)، كتاب عشرة النساء، باب الحال التي يختلف فيه حال النساء.

(٣) مسند أحمد (٦/ ٣٠٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص٤٥٢) ترجمة رقم (٥٤٩٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص٤٥١) ترجمة رقم (٥٤٨٩).

(٦) إرواء الغليل (٧/ ٨٤).

في «سننه» قال:

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو زُبَيْدٍ، وَهُوَ عَبْثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، قَالَ: **إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنِ اتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا»**[1].

وقال أبو عيسى (الترمذي): حديث عثمان حديث حسن.

وقد خالفه في هذا الحكم الألباني وأحمد شاكر، فأصرا على تصحيحه، واعترضا على تحسينه، بحجة أن أشعت المذكور في السند هو «أشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني»، والصحيح أنه أشعث بن سَوَّار الكندي، قاضي الأهواز، ضعيف، كما في التقريب ترجمة رقم (٥٢٤).

قال الدكتور بشار في تعليقه على كلام الألباني وأحمد شاكر في هذا الحديث: قُلْتُ: وقد صحح العلامتان أحمد شاكر وناصر الدين الألباني هذا الحديث لاعتقادهما بأن «أشعث» المذكور هنا هو «أشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني» الثقة، مع أن الصحيح فيه أنه أشعث بن سَوَّار الكندي النجار الضعيف، قال العلامة أحمد شاكر: «وأشعت زعم الشارح أنه هو ابن سَوَّار.. ولم أجد ما يؤيد ما ذهب إليه الشارح من أنه ابن سَوَّار بل وجدت ما ينفيه، فإن ابن حزم روى هذا الحديث في المحلى (٣/ ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، حدثنا حفص بن غِيَاث، عن أشعث هو ابن عبد الملك الحُمْرَاني، عن الحسن.. إلخ» انتهى، وتبعه على ذلك العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني- حفظه الله تعالى- فجزم في الإرواء (١٤٩٢) أنه ابن عبد الملك.

---

(١) سنن الترمذي (١/ ٢٥٠- ٢٥١)، أبواب الصلاة، (٤١) باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرًا- حديث رقم (٢٠٩) بتحقيق بشار عواد.

ورواه ابن ماجه برقم (٧١٤): كتاب الصلاة، باب الأذان في السنة.

قلتُ: ليس لهم من دليل إلا ابن حزم، وابن حزم قليل المعرفة بهذا الشأن، كثير المجازفة فيه. وأما ما نسبه العلامة أحمد شاكر إلى ابن أبي شيبة فلا يصح، ولا شك أن عبارة «هو ابن عبد الملك الحُمْرَاني» من كيس ابن حزم، فلا وجود لها في مصنف بن أبي شيبة (١/ ٢٢٨)، ولا هذا من أسلوبه (بل سقط اسم أشعث من المطبوع من مصنف ابن أبي شيبة)، وعمدتنا أنه ابن سَوَّار: الإمام المزي، فقد رقم عليه برقم الترمذي وابن ماجه في ترجمة حفص بن غياث الراوي عنه، وذكر رواية حفص عن أشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني ولم يرقم عليه بشيء. وأيضًا: فإنه لما ترجم لأشعث بن سَوَّار ذكر في الرواة عنه حفص بن غياث ورقم عليه برقم الترمذي وابن ماجه، ثم لما ترجم لأشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني، وذكر في الرواة عنه حفص بن غياث لم يرقم عليه بشيء. فكل هذا يبين أن المزي عرف أن الذي روى عنه حفص ابن غِيَاث هو أشعث بن سَوَّار، وهو ضعيف كما بينه الحافظ ابن حجر في «التقريب» وأيدناه في «التحرير»، والله الموفق للصواب. وإنما حسن الترمذي حديثه لوروده من طرق أخرى، والله أعلم»[١].

ويلحق بما سبق: حديث: «إذا نعس أحدكم في المسجد يوم الجمعة، فليتحول من مجلسه ذلك إلى غيره».

رواه أبو داود والترمذي والحاكم وابن حبان وأحمد والبيهقي وأبو نعيم من طرق عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا[٢].

---

(١) سنن الترمذي (١/ ٢٥١) تحقيق د/ بشار عواد.

(٢) سنن أبي داود (رقم: ١١١٩): كتاب الصلاة، باب الرجل ينعس والإمام يخطب.

وفي سنن الترمذي (رقم: ٥٢٦): كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن نعس يوم الجمعة أن يتحول من مجلسه.

وفي صحيح ابن خزيمة (١٨١٩)، وصحيح ابن حبان (٢٩٧٢)، والمستدرك للحاكم (١/ ٢٩١)،=

هذا الحديث ذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»، وصححه، ولكن بالمتابع والشاهد.

فقد نقل تصحيح الترمذي، والحاكم، وموافقة الذهبي له، ثم قال: «كذا قالا! وابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه في جميع الطرق عنه، وكأنه لذلك قال البيهقي عقبه: «ولا يثبت رفع هذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر من قوله»، ثم ساقه من طريق عمرو بن دينار عنه نحوه.

قلت: وإسناده صحيح. لكن يتقوى المرفوع بأن له طريقًا أخرى، وشاهدًا»[(١)].

وذكر المتابع- عند البيهقي- عن أحمد بن عمر الوكيعي، ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع به.. ثم قال: «قلت: ورجال هذه الطريق رجال مسلم إلا أن المحاربي وصفه أحمد بأنه كان يدلس، وكأنه لذلك لم يثبت البيهقي حديثه، ولولا ذلك لكان السند صحيحًا، فلا أقل من أن يصلح للاستشهاد به».

وذكر الشاهد- عند البيهقي- من طريق «إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سَمُرَة بن جُنْدُب، أن النبي ﷺ قال:...».

ثم نقل عن البيهقي قوله: «إسماعيل بن مسلم هذا غير قوي».

وذكره عند البزار والطبراني في الكبير، ونقل عن الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٨٠) قوله: «وهو ضعيف»[(٢)].

= ومسند أحمد (٢/ ٢٢، ٣٢، ١٣٥)، والسُّنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٣٧)، ومسند عبد بن حميد (٧٤٧)، وأخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ١٦٨)، كلهم من طريق محمد بن إسحاق، به.

وإسناده صحيح، لأن محمد بن إسحاق صرح بالتحديث من نافع في مسند أحمد (٢/ ١٣٥).

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ٧٦٠)، رقم (٤٦٨).

(٢) الموضع السابق (١/ ٧٦٠- ٧٦١).

ومما يجب التنبيه عليه أن هذا الحديث مختلف في تصحيحه:

فقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الحافظ الذهبي.

وقد صححه ابن حبان، وابن خزيمة.

وقال ابن المديني: «لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين»، وعَدَّ هذا الحديث منهما[1].

وقال البيهقي: ولا يثبت رفع هذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر قوله[2].

وقال أيضًا: والموقوف أصح[3].

وقال النووي: والصواب أنه موقوف كما قال البيهقي، وأما تصحيح الترمذي والحاكم فغير مقبول..»[4].

وقال البيهقي: هذا الحديث يعد في أفراد محمد بن إسحاق بن يسار، وقد رُوِيَ من وجه آخر عن نافع». ثم رواه البيهقي من طريق أحمد بن عمر الوكيعي، عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع به[5].

وقال الدارقطني- معلقًا عليه- : ولم يتابع عليه، والمحفوظ: عن المحاربي، عن محمد بن إسحاق؛ ورواه عمرو بن دينار، عن ابن عمر موقوفًا[6].

---

(١) نقلا عن محققي مسند أحمد (٨/ ٣٦٢) رقم (٤٧٤١) هامش- طبعة مؤسسة الرسالة.

(٢) السُّنن الكبرى (٣/ ٢٣٧).

(٣) المعرفة له (٦٦٣).

(٤) المجموع (٤/ ٤٢٢).

(٥) السُّنن الكبرى (٣/ ٢٣٧).

(٦) علل الدارقطني (٤/ ق ١١٧)، مخطوط بمكتبة. أ. د/ رفعت فوزي.

ورواه الشافعي، وابن أبي شيبة، والبيهقي من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر موقوفًا عليه(١).

ومما يجب التنبيه عليه أيضًا أن الألباني وهم حين قال: «وابن إسحاق مُدَلس، وقد عنعنه في جميع الطرق عنه»، وذلك لأن الإمام أحمد بن حنبل خرَّج هذا الحديث في ثلاثة مواضع، وليس في موضعين كما ذكر الألباني في تخريجاته لهذا الحديث، والموضع الثالث الذي لم يذكره يوجد في المسند (٢/ ١٣٥) [أو (١٠/ ٣٢٨) حديث رقم (٦١٨٦) طبعة مؤسسة الرسالة]، وفي هذا الموضع تصريح محمد بن إسحاق بالتحديث. قال الإمام أحمد: «حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إذا نعس أحدكم في مجلسه يوم الجمعة، فليتحول منه إلى غيره»**.

خامسًا: التشكيك في أحكام الأئمة:

يؤخذ على الألباني أنه يشكك في الأحكام الموجودة في مصنفات الأئمة، ومثال ذلك تشكيكه في رموز السيوطي التي تضمنت أحكامه على أحاديث كتابه (الجامع الصغير)، فقد صَرَّح الألباني بأن هذه الرموز لا يعتمد عليها البتة، ويجب عدم الوثوق بها. قال الألباني موضحًا سبب اهتمامه بتحقيق هذا الكتاب الهام: «قد يقول قائل: لماذا هذا الاهتمام البالغ بتحقيق أحاديث (الجامع الصغير وزياداته) وبيان درجتها، والسيوطي نفسه قد قام بذلك أحسن القيام، كما قد عرف ذلك الخاص والعام، وذلك برمزه في آخر الحديث بما يستحقه من صحة أو حسن، أو

---

(١) مسند الشافعي (ترتيب السندي) (١/ ١٤٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢/ ١١٩)، والسُّنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٣٧).

ضعف، وقد وثق بذلك العلماء من بعد»[١].

ثم قال الألباني مجيبًا: «وجوابًا عن ذلك أقول: إن هذه الثقة البالغة- ولا أريد أن أقول: العمياء- مع تداول الجماهير الكتاب تداولًا قل نظيره هو الذي حملني على الاهتمام المذكور لعلمي يقينًا أن الرمز المشار إليه لا يجوز الثقة به، ولا الاعتماد عليه، وذلك لأمور»[٢]، وذكر منها التحريف والتغيير الذي طرأ على الرموز من النُّسَاخ أو الطباع، وكذلك سقوط بعض رموز أحاديث الكتاب، وثالثًا: ثبوت كون بعضها زيادة من غير المؤلف.

وذكر أمثلة لذلك لا يمكن اعتبارها حجة كافية لتهمته[٣]، وكان الأولى أن يقوم بجمع نسخ مخطوطات هذا الكتاب، ويقوم بمقابلتها لبيان ما إذا كانت الرموز من خطأ النُّسَاخ أو هي كما شاء المؤلف[٤]..

وقد أحسن العلامة عبد الله بن الصدِّيق الغُماري حين قال: «ولم أعتمد في صحة الحديث أو حسنه على العلامات الموجودة بجانب الحديث وهي علامة (صح) أو (ح)، لأمرين: **أحدهما**: أن هذه العلامات دخلها تحريف من النُّسَاخ، وخطأ المطابع. **وثانيهما**: أن السيوطي قد يتساهل فيرمز بالصحة أو الحسن لما لم يبلغ درجتهما، لكني أعتمد على تصحيح الحفاظ، أو على ما تقتضيه القواعد، أو ما كان للحديث من المتابعات والشواهد»[٥].

---

(١) مقدمة صحيح الجامع الصغير (١/ ١٢).

(٢) مقدمة صحيح الجامع الصغير (١/ ١٢).

(٣) راجع مقدمة المصدر السابق (١/ ١٢- ١٣).

(٤) والحقيقة أن جهد الشيخ الألباني في تحقيق كتب التراث متواضع جدًّا، كما اتضح لي من خلال تحقيقي للأدب المفرد للبخاري، والكلم الطيب لابن تيمية، حيث اطلعت على تحقيقه لهذين الكتابين، وبينت أوجه قصوره في تحقيقهما، ومن أراد التحقق من ذلك فليراجع الكتابين المذكورين بتحقيقنا.

(٥) مقدمة الكنز الثمين (صفحة: س).

إلا أن الألباني لم يشأ ذلك، لأنه لم يُبال أصلًا بأحكام السيوطي نفسه- كما لم يبال بأحكام كثيرين غيره- خاصة وأن السيوطي لم يَزِدْ في نظره عن مجرد: «شيخ»، وهو إمام شهير وحافظ معروف، ومن المكثرين في تصنيف الحديث وعلومه[1].

بل تجاوز الألباني هذا الوصف إلى اتهام السيوطي بأنه ليس من أهل النقد والدقة في إصدار الأحكام، فقال- في معرض كلامه عن رموز الحافظ السيوطي في «الجامع الصغير»-: «أنه لو سَلَّمَنا جدلًا أن الرموز لم يطرأ عليها ما ذكرنا من التحريف والسقط والزيادة، فلا ينبغي الوثوق بها أيضًا، **لأن الرامز نفسه- أي السيوطي- معروف بتساهله في التصحيح والتحسين من جهة، وبأنه ليس من أهل النقد والدقة فيه من جهة أخرى**»[2].

سادسًا: تجاهل التعديل أحيانًا:

مما يؤخذ على الألباني أنه كثيرًا ما ينقل قول المجرحين، ويتجاهل قول المعدّلين، أو يمكن القول بأنه عند ترجمته للراوي يعتمد على كتاب أو اثنين فقط، فيظهر عند ذلك قصوره في ترجمة الراوي، وهذا من شأنه يؤثر في الحكم على حديث هذا الراوي، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- **بالنسبة لعبيد الله بن المغيرة بن أبي بُرْدَة الكناني**، وقد ينسب إلى جده،

---

(١) راجع وصفه للحافظ السيوطي بهذه الكلمة: «شيخ» في السلسلة الضعيفة (١/ ١١).

(٢) مقدمة صحيح الجامع الصغير (١/ ٢٥).

وجدير أن أنبه هنا أن الحافظ السيوطي كان حريصًا كل الحرص على نقل أحكام الأئمة المتقدمين وعدم مخالفتهم، بل صرح بأنه حكم على حديث واحد فقط بالصحة لغيره دون أن يكون له سلف في ذلك الحكم، فقال رحمه الله تعالى- في تعليقه على حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»- : «جمعت له خمسين طريقًا، وحكمت بصحته لغيره، ولم أصحح حديثًا لم أسبق لتصحيحه سواه». راجع: كتابي من هدي النبوة (ص٤٩) ومصادره (في الهامش).

وثقه المنذري، ولكن الشيخ الألباني اعترض على المنذري وقال: لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان[1]، علمًا بأن الحافظ ابن حجر قال في التهذيب: أخرجه الضياء في المختارة ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة[2]. وقال في التقريب: «مقبول»[3].

- **وبالنسبة لجري بن كُلَيْب النَّهْدي الكوفي**، اعتمد الألباني في ترجمته على الميزان[4]، فقال: لم يرو عنه غير أبي إسحاق السَّبِيعي[5].

بينما قال ابن حجر في التهذيب: روى عنه أيضًا يونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النَّجُود، وحديثهما عنه في مسند أحمد[6].

- **و بالنسبة لعيسى بن عمر** (أو ابن أبي عمير) قال الألباني: لا يعرف[7].

وقد نقل ذلك عن الذهبي في الميزان[8]، علمًا بأن الحافظ ابن حجر استنكر على الذهبي قوله المتقدم، ونقل عن الدارقطني قوله: مدني معروف معتبر به[9].

- **وبالنسبة لعبد الله بن مُنَبِّه المصري**. قال الألباني: فيه جهالة[10].

---

(١) راجع: النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (١/ ٨٧)، وتناقضات الألباني الواضحات (ص١٩٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩).

(٣) التقريب (ص٣٧٤) رقم (٤٣٤٢).

(٤) راجع: الميزان (١/ ٣٩٧)، ترجمة رقم (١٤٧٦).

(٥) راجع: النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (١/ ٩٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٧٨).

(٧) النقد الصحيح (١/ ٢١٣).

(٨) الميزان (٣/ ٣١٩) ترجمة رقم (٦٥٩١).

(٩) راجع: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣٩).

(١٠) النقد الصحيح (١/ ٣٢٤)، ولعله يعني جهالة العين، لما سيأتي.

وربما اعتمد في ذلك على الذهبي حيث قال: ما روى عنه سوى الحارث بن سعيد[1]، والرجل وثقه يعقوب بن سفيان الفسوي[2]، ونقل توثيقه الحافظ ابن حجر في التهذيب[3]، والتقريب[4]، وقول من يعرف مقدم على قول من لا يعرف. كما هو مقرر لدى الأئمة والعلماء.

- **وبالنسبة لعبد الله بن زُغْب الإيادي الشامي**، قال الألباني: مجهول[5]، وقد نص جماعة من الأئمة على أنه صحابي منهم ابن عبد البر، وابن ماكولا، وأبو زرعة الدمشقي، وقال أبو نعيم: مختلف في صحبته، يعد من تابعي أهل حمص، وساق له عن الطبراني حديث: من كذب علي. صَرَّح فيه بسماعه من النبي ﷺ. قال الحافظ ابن حجر: والإسناد لا بأس به[6].

* * *

---

(١) الميزان (٢/ ٥٠٨) ترجمة رقم (٤٦٢٨).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٢٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤).

(٤) التقريب (ص٣٢٥)، ترجمة رقم (٣٦٤٣).

(٥) النقد الصحيح (٣/ ١٥٠٠).

(٦) تهذيب التهذيب (٥/ ٢١٧- ٢١٨).

المبحث السابع

كتب ورسائل في الرد على الألباني

أُنبه على أن ما ذكرته في هذا البحث الموجز إنما مجرد أمثلة ونماذج، ومن أراد المزيد في التعرف على فكر الشيخ الألباني وعلى منهجه وعلى أخطائه البينة وتناقضاته الواضحة، فإن هناك كتبًا عديدة ورسائل كثيرة كشفت عن كثير من تجاوزاته وأخطائه وتناقضاته، ومن هذه الكتب والرسائل ما يلي:

١- **نقد تعليقات الألباني على شرح العقيدة الطحاوية**- للشيخ إسماعيل محمد الأنصاري [باحث في دار الإفتاء والبحوث العلمية والإرشاد بالرياض]، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض.

٢- **الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بالرد على مجانبة** الألباني فيه الصواب، للمؤلف السابق، والمكتبة السابقة أيضًا.

٣- «**الإعلام في إيضاح ما خفي على الإمام**- تعقبات حديثية على الشيخ محمد ناصر الدين الألباني مع نقولات في الرجال لسماحة المفتي الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله» تأليف: (أبو عبد الله فهد بن عبد الله السُّنَيْد)- مكتبة السُّنَّة بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦ م.

٤- **نظرات في السلسلة الصحيحة للألباني**- تأليف: (أبو عبد الله مصطفى ابن العدوي، وأبو لؤي خالد المؤذن). مكتبة الطرفين بالطائف، وهذا الكتاب يصدر في أجزاء تباعًا، وقد تناول المؤلفان في الجزء الأول المائة حديث الأولى في سلسلة الألباني الصحيحة، فوجدا فيها (سبعة عشر حديثًا، وأربعة آثار) كلها ضعيفة من حيث أسانيدها، فترى كم حديثًا يضعفانه في كل

ألف حديث عنده؟ ثم كم حديثًا يريان ضعفه على مستوى الأحاديث التي ضمتها صحيحته؟

٥- **تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم**، للشيخ محمود سعيد ممدوح، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٧ م[1].

٦- **وصول التهاني بإثبات سنية السبحة والرد على الألباني**. للمؤلف السابق، دار الإمام الترمذي، ومكتبة دار الغَنَّاء (اليمن- القاهرة- دبي) الطبعة الثالثة.

ومما جاء في كتاب وصول التهاني بإثبات سنية السبحة، والرد على الألباني (ص١٣) في مقدمة الطبعة الثانية قوله في نصيحتيه اللتين نصح بهما الألباني:

الأولى: ينبغي على الألباني أن يراجع ما كتبه وينقحه وينظر في مئات التناقضات الواقعة في كتبه؛ لأن أوهامه وتناقضاته متعدية فهي لا تقتصر على أوهامه (تحقيقاته!!)، بل إنه ينقل هذه الأوهام إلى مشاريع تجارية تسمى صحيح.. وضعيف..!».

الثانية: الذي يظهر لي من عمل الألباني في الرجال أنه لا يعتمد على الأصول، ويرجع غالبًا لكتاب واحد فقط، ويعتمد على المختصرات كالمغني للذهبي، والتقريب للحافظ».

وفي مقدمة الطبعة الأولى (ص١٥) قال: «أما بعد؛ فقد اطلعت على ما كتبه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بشأن السبحة وحكمه عليها بأنها بدعة (ضعيفته ١/ ١١٠- ١١٧)، وهو حكم فيه نظر ومجانبة الألباني للصواب فيه ظاهرة.

---

(١) بدون ذكر المكتبة أو دار النشر.

وقد وجدته حكم على الأحاديث النبوية الشريفة بما لا يجوز عند أهل العلم بالحديث، فضعف الصحيح، وجود الضعيف، واستدل بالموقوف الضعيف، بل لم يعط الموضوع حقه من البحث والتنقيب عن أفعال الصحابة رضوان الله عليهم، فحكم على ما فعلوه بأنه بدعة».

٧- «**التعريف بأوهام من قسم السُّنن إلى صحيح وضعيف**» للأستاذ محمود سعيد ممدوح (صاحب الكتابين السابقين) باحث أول في الحديث وعلومه بدار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات.

وهذا المُصَنَّفُ يَعَدُّ دراسة نقدية موضوعية متأنية، وتقوم بالإنفاق على نشره وطبعه حكومة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال «دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث» بدبي.

وقد صدر منه ستة مجلدات كبيرة سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، وهذا المُصَنَّفُ الهام يتناول الأحاديث التي تكلم فيها الألباني مما رواه أصحاب السُّنن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وتناول المُصَنِّفُ في هذا القسم الذي تم طبعه ونشره عدد (٩٩٠) (تسعمائة وتسعين حديثًا) مما ضعفه الألباني في السُّنن المذكورة حتى كتاب الحج فقط، وهي دراسة جيدة وجديرة بالاهتمام؛ لأن المؤلف وفق في إنصاف أصحاب السُّنن، ونجح إلى حد كبير في إبراز تعديات الألباني وافتراءاته على السُّنَّة وأئمة الحديث من السلف، فضلًا عن تضليلاته للباحثين.

وجدير بالذكر أن المجلد الأول من هذه الموسوعة الحديثية النقدية تناول دراسات عامة، ومناقشات هامة، وفوائد عظيمة، وتنبيهات مفيدة على أحاديث الأحكام التي حكم عليها الألباني بالضعف في السُّنن الأربعة.

وقد أثار هذا الكتاب الهام حفيظة تلامذة الألباني، كغيره من الكتب التي فضحت أخطاءه وتناقضاته ومغالطاته وأوهامه، فرد عليه «عمرو عبد المنعم سليم» في كتاب أسماه: «براءة الذمة بنصرة السُّنَّة - الدفاع السَّنِي عن الألباني، والجواب عن شُبَه صاحب التعريف»[1]، دار الضياء بطنطا (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

ولنا على هذا الكتاب ملاحظات عديدة نوجزها فيما يلي:

أولًا: أن هذا الكتاب في نحو ربع مجلد من مجلدات كتاب الشيخ محمود سعيد، ولم يتناول فيه مؤلفه سوى واحد وثلاثين حديثًا من مجموع (٩٩٠) «تسعمائة وتسعين حديثًا»، وقد اجتهد كثيرًا ليبرئ فيه شيخه الألباني من الأخطاء الكثيرة في هذا الكم الهائل من الأحاديث، وهيهات هيهات، فإن لعلم الحديث رجالًا وفقهم الله تعالى لفهمه ومعرفته، والمضحك حقًّا أنه حاول إقناع القارئ بأن هذه الأحاديث الواحد والثلاثين- التي اجتهد في مناقشتها ردًّا على الشيخ محمود سعيد، ولم يفلح- ما هي إلا أمثلة تكفي للدلالة على الحط من قيمة هذا العمل الكبير، فقال: «وقد سلكت في كتابي هذا مسلك التمثيل لا الحصر، فإن الوقت يطول بالرد على مثل هذا الكتاب، والعمر قصير، والزمن غال ونفيس، ولذا فإني اكتفيت بضرب الأمثلة على مغالطاته، وتمويهاته، ومخالفاته لأقوال الأئمة وأحكامهم، وذلك عن طريق تتبع جملة من الأحاديث من بعض المجلدات، وبينت ما فيها من مغالطات وتدليسات وتشغيبات وتمويهات بما يظهر للقاري الكريم منهج هذا الباغي الجاني»[2].

---

(١) هكذا عنوان الكتاب كما هو مدون بين علامتي التنصيص.

(٢) براءة الذمة بنصرة السُّنَّة (ص١١- ١٢).

والمطلع على مناقشاته وتعليقاته- من المتخصصين- يدرك سوء فهمه ومغالطاته وكثرة أخطائه، كما يدرك أي قارئ له تعصبه الواضح للألباني، وأن هذا التعصب أغفله عن الفهم بقصد الدفاع عن السُّنَّة المشرفة التي هي شطر دين الله تعالى.

ثانيًا: يستنكر المعترض السب والشتم، وحكى قولهم: «**إذا رأيت الرجل يحب فاعلم بأنه صاحب سُنة، وإذا رأيت الرجل يسب فاعلم أنه صاحب بدعة**»[1].

ثم لم يلبث أن حشا كتابه حشوًا بالمغالطات والافتراءات والسب والشتم في الشيخ الفاضل «محمود سعيد ممدوح». واعتبره مشاغبًا ومفتريًا ومتطاولًا على شيخه الألباني بعد أن كان مثنيًا عليه. كما اعتبره باغيًا وجانيًا. فما استنكره وقع فيه، وبدرجة تجعلك تحكم عليه بالتخصص والاحتراف في ذلك، وأرجو ألا يكون كذلك.

علمًا بأن الشيخ «محمود سعيد ممدوح» لم ينل من الألباني بكلمة واحدة لدماثة خلقه وعفة لسانه، وهذا شأن الباحث المسلم الواعي، والذي كل هدفه بيان وجه الحق والكشف عن البواطيل والافتراءات.

ثالثًا: النيل والحط من الجهد الكبير والمفيد والهام في ذات الوقت، فلم يشر هذا المنتقد إلى وجود كلمة واحدة- في المجلدات الستة الضخمة- كان محمود سعيد على صواب فيها، رغم أن المركز الذي نشر له، لم ينشر إلا العمل المُحَكَّم من قبل متخصصين من أهل العلم والفضل. إنه- كغيره من تلاميذ الألباني- يرفض كل نقد يوجه لشيخهم وسيدهم؛ لأنه في نظره

---

(١) براءة الذمة بنصرة السُّنَّة- الدفاع السني عن الألباني والجواب عن شبه صاحب التعريف (ص١).

كما قال: «إمام من أئمة السُّنَّة والجماعة، ومجدد من مجددي الأمة، محيي السُّنَّة، وحامل لوائها»[1].

فهو في نظرهم على صواب دائمًا وغيره على خطأ دائمًا، وفي ذلك تقديس له حيث رَفْعُهُ إلى درجة العصمة من الخطأ، مخالفين بذلك الحديث الشريف الصحيح: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ**»[2]؛ وحديث: «**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**»[3]، ومخالفين قول أهل العلم والفضل من المتقدمين: «قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب»، ولكنهم عموا كثيرًا عن وجه الحق والصواب، فنسأل الله تعالى الهداية والرشاد.

إن الغيرة على الدين يجب أن تقدم على ما عداها، فعمل الشيخ محمود سعيد ممدوح يستحق العناية والقراءة الواعية بقصد الفهم لمعرفة وجه الحق

---

(١) المرجع السابق (ص٦).

(٢) جزء من حديث قدسي طويل رواه الإمام مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه: (رقم ٢٥٧٧) كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم.

(٣) سنن الترمذي (٢٤٩٩): كتاب صفة الصلاة، باب رقم (٤٩) حدثنا هناد...

سنن ابن ماجه (٤٢٥١): كتاب الزهد، باب ذكر التوبة.

سنن الدارمي (٢٧٢٧): كتاب الرقاق، باب في التوبة. ومصنف ابن أبي شيبة (١٣/ ١٨٧)، ومستدرك الحاكم (٤/ ٢٤٤)، كلهم رووه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقال الترمذي: غريب، وصححه الحاكم، واعترض الذهبي بقوله: علي فيه لين.

قلت: علي هو ابن مَسْعَدَة، ضعفه أبو داود، والنسائي، وابن حبان، والعقيلي، وقال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، ووثقه الطيالسي، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة أخرى: ليس به بأس، وهي من عبارات التوثيق عنده، وقال أبو حاتم: لا بأس به.

راجع: تهذيب الكمال (٢١/ ١٢٩، ترجمة ٤١٣٥)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٨١- ٣٨٢)، وتقريب التهذيب (٢/ ٤٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ترجمة ٥٩٤١)، والتاريخ الكبير (٦/ ترجمة ٢٤٤٨).

والصواب، ولكن المعترض ضرب عليه جملة وتفصيلًا، فقال في المقدمة: «**وإن كان لا يستحق الرد عليه لتفاهته، ولتلبيسه الظاهر**- فإنه كما قيل: الحق أبلج، والباطل لجلج- إلا أن التنبيه على مغالطاته فيه، ومجانبته للصواب في انتقاداته، ومخالفته الظاهرة للأئمة والنقاد واجب، **حتى لا يَغْتَر بكلامه من لا يُحسن هذه الصناعة**»[1].

رابعًا: تشبث بخطاب كان الشيخ محمود سعيد قد أرسله للألباني مشيدًا به وبأعماله، ونص هذا الخطاب- كما نقله- الآتي: «الأستاذ العلامة! إننا- ولله الحمد- نحمد الله أن يوجد من يقوم بخدمة السُّنَّة، وتحقيق الصحيح من الضعيف، وتمييز الطيب من الخبيث، وقد وجدت- ولله الحمد- تحقيقات لكم رائعة رائقة فائقة، ودافعت عنكم في غير ما محفل، بحيث نُسِبْنَا لكم». «وإنني- والحمد لله- أقتني كل كتبكم، وآخرها (إرواء الغليل في تخريج منار السبيل)، كما اطلعت على بعض خطوطكم، وبعض ما لم يطبع، مثل (تمام المنة بالتعليق على فقه السُّنَّة)، وعندما حضرتم القاهرة- حرسها الله من أهل الشرور- تابعت جميع محاضراتكم بمركز أنصار السُّنَّة بعابدين، وجامع أنصار السُّنَّة بالزيتون، وجامعة عين شمس، وغير ذلك، ثم عندما عدتم بعد قليل كنت من أول المستمعين لكم، حبب الله لي بسبب ذلك- وهذا من أسباب أخرى- علم الحديث، ودراسة السُّنَّة الشريفة، بحيث لا يمر عليَّ وقت إلا وكتب السُّنَّة المشرفة بين يدي»[2].

ويرى المعترض أن هذا الثناء، وهذه التلمذة تقتضي التأمين على كلام الألباني كله، ولو على حساب دين الله تعالى، كما يُسْتَشَفُّ من نقده

---

(١) براءة الذمة بنصرة السُّنَّة (ص١١).

(٢) نقلًا عن المرجع السابق (ص٧- ٨).

وعصبيته، حيث ينكر عليه اعتراضه على الألباني[1]، وينكر نقده لأعماله، وتعقبه لتخريجاته، وتعليقاته، وكشف أخطائه ومغالطاته التي تعج بها كافة أعماله بلا استثناء، كما بَيَّن الأستاذ محمود سعيد وغيره ممن صنفوا كتبًا في الرد على الألباني.

أمر بديهيّ أو طبيعي أن يعجب الشيخ محمود سعيد- كغيره في بدء حياته العلمية- بتعليقات الألباني وتخريجاته التي سود بها صفحات عديدة على الحديث الواحد، حاشدًا في تخريجاته ذكر ما يقع تحت يده من مصنفات وأجزاء مطبوعة ومخطوطة، فهو بهذا الاستعراض يلفت إليه نظر طلاب العلم المبتدئين، وغير المتخصصين؛ أما المتخصصون فيعلمون أن الغاية من التخريج بيان مدى صحة الحديث وثبوته، وأنه متى كان في الصحيحين أو أحدهما بانت صحته، فيكون ذكر ما عدا الصحيحين أو أحدهما حشوًا لا قيمة له.

ففي بدء حياته العلمية انبهر به محمود سعيد، ثم بعد ذلك بانت له مخالفاته وأخطاؤه ومغالطاته، فراح يذب عن السُّنَّة المطهرة ويدفع عنها، انطلاقًا من القواعد الثابتة والضوابط الراسخة والموازين المعتمدة لدى الأئمة المتخصصين المتقدمين.

فمثله يستحق التقدير، حتى وإن أُخِذَتْ عليه بعض الأخطاء والملاحظات، فإنما هو بشر غير معصوم، ولكن لا يسفه عمله ولا ينال منه جميعًا إلا ذو حمية الجاهلية الأولى.

خامسًا: هذا المعترض- كغيره من تلامذة الألباني- لا يقبل أي نقد يوجه لشيخهم، وفي ذات الوقت يهلل لاعتراض الألباني على الأئمة المتقدمين.

---

(١) راجع المرجع السابق (ص٨).

والأولى به أن يغار لله تعالى، فيدافع عن الأئمة وحُفاظ الحديث وجهابذته الذين قيضهم الله تعالى لحمل دينه بكل أمانة، وتبليغه للناس في شتى البلاد ومختلف الأقطار.

٨- **مناقشة الألبانيين في مسألة الصلاة بين السواري**، تأليف حسان عبد المنان محمود المقدسي، دار الإمام الذهبي.

وقد تناول فيه المؤلف الرد على الألباني في تصحيحه لأحاديث الصلاة بين السواري، ومما جاء في (ص٣٠): «من هو الألباني أمام الأئمة الجبال؟! الذي لو عُدَّتْ تناقضاته في كتبه لكانت أكثر من ألف تناقض، ولو عُدَّتْ أخطاؤه لجاوزت الألفين، ولو عدت جمله في التطاول على العلماء لكانت مئات، ولو حُصِرَت تحريفاته وتصحيفاته في متابعة الكتب المطبوعة لكانت مجلدًا!!

نعم الشيخ عالم في علم الحديث نعترف بمشيخته- دون تفرد- في هذا العصر، وله الفضل أنه من الذين فتحوا باب هذا العلم في وقت ابتعد طلبة العلم عنه، فجزاه الله خيرًا، لكنه يخطئ ويصيب، شأنه شأن غيره، فأنَّى يُزْعَم أن مُخَالِفَه في ضلال مبين!!».

٩- **بيان نكت الناكث المتعدي بتضعيف الحارث**، للعلامة المحدث: عبد العزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠- **أثر الحديث في اختلاف الأئمة الفقهاء** رضي الله عنهم، للشيخ الفاضل محمد عوامة، وهو من الكتب الهامة التي تناولت فكر الألباني واتجاهه وموقفه من الأئمة الفقهاء والمجتهدين، والتي بينت بعض أخطائه في فهم بعض المصطلحات الأصولية، فهو كتاب جدير بالقراءة والفهم. [دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت].

١١- **كتاب الأحاديث الضعيفة في سلسلة الأحاديث الصحيحة واستدراك ما فات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني**، تأليف رمضان محمود عيسى. الناشر: دار الفكر.. بالخرطوم.

وجاء في مقدمته قول المؤلف (ص٣- ٤): «فقد كنت مشغولًا ببدء تحقيق تفسير ابن كثير لبيان صحيح الأحاديث وضعيفها، ولكن أحد الأخوة الكرام- جزاه الله خيرًا- ، طلب مني أن أراجع كتاب سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، لأن فيها أحاديث ضعيفة، والناس يأخذونها بثقة تامة على أنها محققة وصحيحة، وهذا خطر جسيم، فقلبت صفحات سلسلة الأحاديث الصحيحة، فوجدت بها أحاديث ضعيفة، فعزمت إن شاء الله على جمعها ثم طبعها لنبينها للناس، فقد شعرت أنه أمر عظيم أن يحكم على الحديث الضعيف بأنه صحيح، وعلى الصحيح بأنه ضعيف.

إنني أعاهد الله أن أكون محايدًا في تحقيقي العلمي ومنصفًا».

١٢- **«بيان أوهام الألباني في تحقيقه لكتاب فضل الصلاة على النبي ﷺ»** للقاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي، بقلم أسعد سالم تَيّم، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع / عمان- الأردن.

قال أسعد سالم في المقدمة (ص٥): «وقد دفعني لكتابة هذا الاستدراك كثرة ما وجدت في هذه النشرة من الأوهام، فقد راجعت الجزء مرارًا وتكرارًا فوجدته يعج بالأخطاء والسواقط والتحريفات، فمن ذلك:

أولًا: أغلاط في مقدمة الكتاب.

ثانيًا: أخطاء وتحريفات في أسانيد الأحاديث ومتونها.

ثالثًا: أخطاء في الحكم على الأحاديث الواردة في الجزء.

رابعًا: قصور واضح في تخريج أحاديث الجزء، وبيان مظانها، وقد تكلمت في هذا البحث على هذه الأوهام بالتفصيل».

وقال في (ص٢٨): «ومسألة الشواهد وتأثيرها في صحة الحديث (أو ضعفه أحيانًا) تحتاج أن تبسط في بحث مستقل، وهي مما يغلط فيه الألباني، ويغالط الناس به قديمًا وحديثًا، وبالله الاستعانة».

أقول: قد اطلعت على هذا الكتاب كله، فوجدت جملة كبيرة من الأوهام الحديثية- التي أخذها الأخ الفاضل/ أسعد سالم تيم على الشيخ الألباني- صحيحة وجديرة بالنظر والتأمل، ويعجب المتخصص من كثرة هذه الأخطاء التي وقع فيها الشيخ الألباني في جزء صغير!

١٣- **«البشارة في شذوذ تحريك الأصبع في التشهد وثبوت الإشارة»**، لأبي المنذر أحمد بن سعيد بن علي الأشهبي الحجري اليمني، راجعه مقبل ابن هادي الوادعي، دار الحرمين للطبع والنشر، القاهرة.

وقال المؤلف في مقدمة كتاب البشارة... (ص١٢): «هذا وقد صحح بعض علمائنا حديث تحريك الأصبع في التشهد الذي هو من طريق زائدة، ولكني أقول: الغالب على ظني أنهم لم يستوعبوا طرق الحديث، ولو استوعبوها لما حصل ذلك، ولقد أصبح هذا من المسائل الخلافية بين أهل السنة المعاصرين...».

وفي (ص٣٩- ٤١) عنون قائلًا: (تعليق ومناقشة على مقالة الألباني في كتابه تمام المنة على رسالتنا هذه).

وفي (ص٣٩) قال: «هذا وقد انتقد عليَّ الشيخ/ ناصر الدين الألباني- حفظه الله- حيث حكمت على التحريك من رواية زائدة بالشذوذ؛ لأنه قد خالف أربعة عشر نفسًا منهم من هو أرجح منه، كما ستراه، فأقول للشيخ-

حفظه الله تعالى- : إننا لو تتبعنا كتبك في ردك لزيادة الثقة المخالف لأخرجنا منها مجلدًا ضخمًا، فها أنت أيها الشيخ تحكم على رواية زائدة بالشذوذ في الضعيفة (ج٢ ص ١٠٢ و١٠٦) حكمت عليه بالشذوذ؛ لأنه خالف يزيد بن هارون، وروح بن عبادة، فَلِمَ تنتقد عليَّ أن حكمت على روايته بالشذوذ، وقد خالف أربعة عشر نفسًا منهم من هو أرجح منه وأكثر أصحاب كتب الحديث يُبَوِّبُون على هذه الأحاديث بالإشارة كما تراه في كتبهم...».

ويقول الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في تقديمه لكتاب البشارة في شذوذ تحريك الأصبع في التشهد، وثبوت الإشارة، لأبي المنذر أحمد بن سعيد بن علي الأشهبي اليمني (ص٥): «أما بعد، ففي هذه الأزمنة المتأخرة قد كثر الخلاف بين طلبة العلم من أهل السُّنَّة- وفقهم الله لكل خير ودفع عنهم كل سوء ومكروه- اختلفوا في بعض المسائل التي لا ينبغي أن يكون الاختلاف فيها سببًا للجدل والخصام، ثم للفرقة، فلما رأيت الأمر هكذا طلبت من الأخ الفاضل أحمد بن سعيد بن علي بن سعدان الأشهبي- حفظه الله- أن يقوم بتتبع المسائل التي اختلف فيها إخواننا أهل السُّنَّة المعاصرون وبيان الحق فيها- إن تيسر له- وأن أنبه إخوانه- حفظهم الله- أنه لا يجوز التخاصم والفرقة من أجل هذه المسائل...».

١٤- تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات، لحسن علي السقّاف، دار الإمام النووي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

وقد صدر من هذا الكتاب ثلاثة مجلدات، ذكر فيها السقاف مئات الأحاديث التي تناقض الألباني في الحكم عليها، فصححها مرة وضعفها مرة أخرى دون أن يشير إلى كونه رجع عن هذا الحكم أو ذاك، وقد أثار هذا

الكتاب حفيظة الألباني فردَّ على مؤلفه ردًّا مشحونًا بالسبِّ والشتم الصريح.

قال الشيخ الألباني في مقدمة (الصحيحة) (٦/ ٤): «وهذا الذي ذكرته هنا يجعلني أشير إلى مسألة مهمة جدًّا وهي متعلقة بما تشبث به بعض جهلة مبتدعة هذا العصر، الذين سودوا بعض الرسائل والكتب طعنًا في السُّنَّة وأهلها، وتشكيكًا بحملتها ودعاتها، **كمثل ذاك الهالك في تعصبه الغارق في جهله، المدعو (السقاف) فقد استغل عددًا من تلك الاجتهادات المختلفة أو المراجعات العلمية واسمًا إياها بـ (المتناقضات)، وإنما هي تناقضات رأسه، واضطرابات فكره التي انعكست على قلبه عداءً، وعلى قلمه استعداءً!!** أما أهل العدل والإنصاف فإنهم يعدون مثل هذه المواقف العلمية رفعة في الأمانة، وعلوًّا في أداء الحق لأهله، على أنني أذكر للأخوة القراء أن كثيرًا من تلك (التناقضات) **التي سود ذكرها ذاك السقاف الأشر، إنما هي من تلبيسه على القراء ومحاولته تضليله إياهم وتلاعبه بعقولهم!!** وهذا مما لا يخفى- إن شاء الله- على من له أدنى اشتغال بعلوم السُّنَّة، أو على من له أدنى دراية بطرائق المبتدعة في الكتابة»!!

وقال الشيخ الألباني في حاشية مقدمة الجزء السادس من (الصحيحة) (ص٤): «وقد ذكرت في مقدمة المجلد الأول من هذه السلسلة الطبعة الجديدة نماذج مما زعم- السقاف- فيها التناقض، وبينت أنه لا تناقض في شيء منها، وإنما هو الاستسلام للحق، وأقمت الدليل القاطع على ذلك، وهو استمراره في ادعاء (التناقضات) التي لا يستفيد منها أحد، دون أن يبين الصواب منها ولو في نوع واحد».

ومن الغريب والعجيب أن الألباني يعتبر كشف السقاف لمنهجه المتناقض في التصحيح والتضعيف دون ذكر الأسباب في السواد الأعظم

منها- يعتبر ذلك حسدًا وحقدًا، ويتشبث الألباني بمسألة لا علاقة لها بمنهج السقاف في تصنيفه لهذا الكتاب الهام: (تناقضات الألباني الواضحات)، وهي أن السقاف «لم يبين الصواب منها ولو في نوع واحد». أقول: إن منهج الكتاب كما هو واضح من مسماه هو محاولة ذكر وحصر- فقط- الأحاديث التي تناقض حُكْمُ الألباني عليها، وليس من هدف الكتاب كما شاء مؤلفه بيان أي الحكمين صواب وأيهما خطأ، وأرى أنه كان من المفيد بالنسبة للألباني أن يتنبَّه لهذه الأحاديث التي بان له تعارضه فيها، ثم يقوم بمراجعتها جميعًا، ويبين لنا أسباب هذا التعارض، ولكنه اكتفى بذكر أمثلة معدودة، واهتم بالنيل من السقاف سبًّا وشتمًا ورميًا بالحقد والحسد... إلخ، وهو معذور في ثورته ضد السقاف الذي كشف له عن تناقضه في كم هائل من الأحكام الحديثية. والحقيقة القائمة هي وجود مئات الأحاديث في مصنفات الألباني وتحقيقاته وتعليقاته تناقض في الحكم عليها دون أن يسوق لنا مبررًا مقبولًا لذلك، أو جوابًا كافيًا ومقنعًا، اللهم إلا في أحاديث معدودة أبان عن تراجعه في حكمها.

١٥- **التنكيل بما في كتب الألباني من التناقضات والأباطيل**، للمؤلف السابق نفسه.

* ولأبي عبد الرحمن إيهاب حسن الأثري عدة أبحاث نشر بعضها في القاهرة، وبعضها قيد الطبع، كما ذكر ذلك في مطبوعاته، منها ما يأتي:

١٦/ ١- الإنابة فيما صححه الألباني، وهو موضوع وفيه انتقاص الصحابة. (مطبوع).

١٧/ ٢- الإيماء إلى براءة لحم البقر والقراء، مما صححه الألباني وهو افتراء. (مطبوع).

١٨/ ٣- تجييش الجيش للقضاء على ما صححه الألباني من وجود حية وديك حول وتحت العرش. (مطبوع).

١٩/ ٤- البراءة مما صححه الألباني (وغيره) وفيه أمر النبي ﷺ للصحابة بالبذاءة. (مطبوع).

٢٠/ ٥- فتح الله ببيان ضعف ما صححه الألباني (وغيره) من حديث: «اخرج عدو الله».

٢١/ ٦- بذل الماعون ببيان ضعف ما صححه الألباني (وغيره) من أن الجن سبب الطاعون.

٢٢/ ٧- الحجة المنيعة ببيان ضعف كل ما صححه الألباني (وغيره) وانفرد به ابن لهيعة. (مطبوع).

٢٣/ ٨- إبطال التصحيح الواهن لحديث العاجن (مطبوع).

٢٤/ ٩- احتجاج الخائب بعبارة: من ادعى الإجماع فهو كاذب (مطبوع).

٢٥/ ١٠- الأدلة الجلية لسنة الجمعة القبلية (مطبوع).

٢٦/ ١١- إعلام المبيح الخائض بتحريم القرآن على الجنب والحائض (مطبوع).

٢٧/ ١٢- البشارة والإتحاف فيما بين ابن تيمية والألباني في العقيدة من الاختلاف (مطبوع).

٢٨/ ١٣- تحذير العبد الأواه من تحريك الإصبع في الصلاة (مطبوع).

٢٩/ ١٤- وهم سيىء البخت الذي حرم صيام السبت (مطبوع).

٣٠/ ١٥- تنقيح الفهوم العالية بما ثبت وما لم يثبت من حديث الجارية (مطبوع).

٣١/ ٦- صحيح صفة صلاة النبي ﷺ (مطبوع).

٣٢- ١٧- الشماطيط فيما يهذي به الألباني في مقدماته من تخبطات وتخليط (مطبوع).

٣٣/ ١٨- الشهاب الحارق المنقض على إيقاف المتناقض المارق (مطبوع).

٣٤/ ١٩- القول المبتوت في صحة الصبح بالقنوت (مطبوع).

٣٥/ ٢٠- اللجيف الذعاف للمتلاعب بأحكام الاعتكاف (مطبوع).

٣٦- المؤنق في إباحة تحلي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق، للشيخ أبي عبد الله مصطفى العدوي.

٣٧- إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء، والرد على الألباني في تحريمه، للشيخ إسماعيل محمد الأنصاري.

٣٨- إتمام الحاجة إلى صحيح: سنن ابن ماجه، للشيخ عبد الله بن صالح العبيلان.

٣٩- إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي في الرد على الألباني الوبي، للشيخ عبد الله بن الصِّدِّيق الغُمَاري.

٤٠- الألباني شذوذه وأخطاؤه، لأرشد السلفي، كذا الاسم على غلاف الطبعة الأولى، والاسم الحقيقي هو الشيخ الرحمن الأعظمي، كما صرحوا به في الطبعات اللاحقة، والكتاب في أربعة أجزاء، ثم جمعت في مجلد واحد.

٤١- إقامة البرهان على ضعف حديث: استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان (ردًّا على الألباني)، لخالد بن أحمد المؤذن.

٤٢- الانتصار لأهل التوحيد والرد على من جادل عن الطواغيت، ملاحظات وردود على شريط: (الكفر كفران)، للشيخ الألباني، لعبد المنعم مصطفى حليمة (أبي بصير).

٤٣- **حكم تارك الصلاة**، للمؤلف السابق.

٤٤- **أنوار المصابيح على ظلمات الألباني في صلاة التراويح**، لبدر الدين حسن دياب الدمشقي.

٤٥- **تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة، والرد على الألباني في تضعيفه**، للشيخ إسماعيل محمد الأنصاري رحمه الله تعالى.

٤٦- **عدد صلاة التراويح**، للدكتور إبراهيم الصبيحي.

٤٧- **أين يضع المصلي يده في الصلاة بعد الرفع من الركوع**، للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رحمه الله تعالى.

٤٨- **بذل الجهد بتضعيف حديثي السوق والزهد**، لعادل بن عبد الله السعيدان.

٤٩- **تخريج حديث أوس الثقفي في فضل الجمعة وبيان علته**، لأسعد سالم تيم، صاحب الكتاب السابق برقم (١٢).

٥٠- **تعقبات على (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) للألباني**، للشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري.

٥١- **التعقبات المليحة على (السلسلة الصحيحة)**، للشيخ عبد الله بن صالح العبيلان.

٥٢- **التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل**، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

٥٣- **تنبيه القارئ لتضعيف ما قواه الألباني**، للعلامة عبد الله بن محمد الدويش رحمه الله تعالى.

٥٤- **تنبيه القارئ على تقوية ما ضعفه الألباني**، للمؤلف السابق رحمه تعالى.

٥٥- **التنبيهات على رسالة الألباني في الصلاة**، للعلامة حمود بن عبد الله التويجري رحمه الله تعالى.

٥٦- **جزء في كيفية النهوض في الصلاة، وضعف حديث العجن**، للعلامة بكر بن عبد الله أبو زيد.

٥٧- **جزء فيه الرد على الألباني وبيان بعض تدليسه وخيانته**، للعلامة عبد الله بن الصديق الغماري.

٥٨- **القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع**، للمؤلف السابق.

٥٩- **ويلك آمن، تفنيد بعض أباطيل ناصر**، لأحمد عبد الغفور عطار.

٦٠- رفع الجُنَّة أمام (جلباب المرأة المسلمة في الكتاب و السُّنَّة)، لعبد القادر بن حبيب الله السندي، رحمه الله تعالى، وهو رد موسع على كتاب جلباب المرأة المسلمة للألباني، ويتضح فيه أدبة الجم رغم تشنيع الألباني عليه في كتابه: (الجلباب، والرد المفحم).

٦١- **خطبة الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والمؤلفات**، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، رحمه الله تعالى.

٦٢- **كلمات في كشف أباطيل وافتراءات**، للمؤلف السابق.

٦٣- **حول مسألة تارك الصلاة**، لممدوح جابر عبد السلام (وعلى غلافه: الرد العملي على كتاب: فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار) فهو رد على رسالة الألباني: حكم (تارك الصلاة).

٦٤- **ملحوظات على كتاب: الصلاة للألباني**، للشيخ عبد الله بن مانع العتيبي، وهو رد جيد ومهذب.

٦٥- **التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث**، للشيخ عبد الله الهَرَرِي المعروف بالحَبَشي، طبع دار المشاريع بلبنان.

وقد أثنى عليه الشيخ العلامة عبد الله الغماري رحمه الله تعالى، فقال: «وهو رد جيد متقن».

٦٦- **السلف والسلفيون**، لإبراهيم أحمد محمد العسعس، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م- دار البيارق بالأردن.

وهذا الكتاب نقد عام للفكر الألباني، وذويه وأنصاره، ومما جاء فيه:

في (ص١٥): «لقد شَوَّهت ممارسات (السلفيين) منهج السلف وقَزَّمته في قضايا معينة، وانعزلت به عن الواقع حتى صار الانتساب إلى السلف والمناداة بالسُّنَّة منقصة في نظر الناس، إذ عندما يسمعون عن السلف (والسلفية) يظنون أنهم المختصون بالأسماء والصفات، واختصار المصادر القديمة والمتاجرة بها وبتحقيق الكُتَيِّبَات... إلخ، الأمر الذي اضطرنا عند الانتساب إلى السلف أن نبين للناس أن منهج السلف غير ما يرون، وخلاف ما يسمعون، وكان من نتائج هذا الوضع أن عادت مقالات أهل الأهواء ومناهجهم إلى الظهور، بعد أن عجز أهل السُّنَّة عن الارتفاع إلى مستوى منهجهم والدعوة إليه، واستيعاب الناس الذين سُرُّوا بهم في البداية، ثم نبذوهم نبذ النوى، لما تجمدوا عند قضايا لا يحيدون عنها.

إن واقع (السلفيين) بحاجة إلى دراسة ومراجعة....».

وفي (ص٧٠): «الرأي الذي يراه (الألباني وتلاميذه) في نظرهم هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، وأما رأي غيرهم فخطأ ولا يحتمل الصواب، وهذه قاعدة معكوسة وصوابها: رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب.

وهذا الاتجاه مخالف لمنهج السلف في الاجتهاد، فقد كان العلماء يختلفون في المسائل الفقهية، ولا ينكر بعضهم على بعض متخذًا موقفًا.

قال سفيان الثوري: «إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اخْتُلِفَ فيه، وأنت ترى غيره، فلا تَنْهَهُ».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «لا ينبغي أن يحمل الناس على مذهب، ولا يُشَدَّد عليهم».

ورفض الإمام مالك أن يلزم الخليفة المنصور الأمة بما في كتابه (الموطأ) الذي رأى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يمثل مدرسة المدينة التي هي أفضل مدارس الفقه الإسلامي».

وفي (ص٧٣) صَرَّح إبراهيم العسعس بأن هناك آفة لها انعكاسات على السلوك والمواقف: «وهي أن (السلفيين) يتعاملون مع فقه الشيخ ناصر مثلًا واختياراته، وكأنه فقه السلف، هكذا بالألف واللام الدالتين على العهد والاستغراق، ونتيجة لهذه الآفة تتشكل القضية في عقل (السلفي) على النحو التالي: إذا كان هذا هو فقه السلف، فالفقه الآخر خارج عن فقه السلف، وهي معادلة تُلْقِي في رُوع (السلفي) تلقائيًّا أن الفقه الآخر فقه مذموم، وهي نتيجة لها انعكاس على السلوك والمواقف».

وفي (ص٧٥- ٧٦) رأى إبراهيم العسعس أن الفكر الألباني: الشيخ وتلاميذه وكتبه والفتاوى والاجتهادات؛ كل هذا يمكن عنونته بمسمى لمذهب جديد، فقال: «لقد أدى هذا الوضع إلى قيام مذهب جديد بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، أو لنقل بكل الأركان التي لابد من توفرها لقيام مذهب، فهناك: إمام مجتهد، ومؤلفات، ومنهج أصولي، وفتاوى، ومقلدون متعصبون! فماذا بقي؟ أليس هذا مذهبًا».

وفي (ص٧٦- ٧٩) صَرَّح العسعس بأنه لا يعترض على اجتهاد الإمام، ولا على المؤلفات المهمة والنافعة، ولا على المنهج الأصولي، ولا على

الفتاوى العلمية المستمدة من هذا المنهج، وقال: «إنما الاعتراض على المقلدين المتعصبين، وعلى المقلد الذي يروي ويسمع ولا تعليق!».

ثم ذكر أمثلة توضح أن شيخهم «لا يُسْأَلُ عما يُفْتي أو عما يصحح ويضعف من الأحاديث».

وفي المثال الأول: ذكر أن «الكَتَبة السلفيين» يُخَرِّجُون الأحاديث في الحواشي بطريقة رفضوها في حق الترمذي وأقرانه وقبلوها في حق الشيخ ناصر..»

فهم يقبلون تصحيح الألباني، ولا يقبلون أن يقال: حسنه الترمذي.

وفي المثال الثاني: ذكر أنهم- يعني السلفيين- يؤلفون كتبًا عارية عن الدليل، ويرون التسليم بما فيها، في حين أنهم لا يقبلون الاعتماد على كتاب لعالم من غيرهم بلا أدلة.

وذكر أن هذا النوع تجده في كتب الشيخ محمد شقرة وبعض رسائل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وفي المثال الثالث: ذكر نمطًا جديدًا من الطلاب يعتمدون على الهاتف لمعرفة الفتوى من الشيخ ناصر، ويجيب الواحد منهم باختصار يتناسب مع الوقت المخصص للمكالمات، وهذا يسمى «بالهاتفي» الذي تكمن خطورته في نشر الفتوى على الملأ دون أن يعرف من أين أخذها الشيخ ولا كيف استنبطها، ولا لأي نازلة تصلح؟

وقد حذر العلماء الأوائل من «الصُّحُفي» الذي يعتمد على الكتاب وحسب.

ثم ذكر قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «لن يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أتاهم من أصاغرهم هلكوا».

وفي (ص٨١- ٨٢) ذكر أن من النتائج المتمخضة عن الاتجاه الألباني ظاهرة «تَصَدرُّ الأصاغر للفتيا وهجومهم على التصنيف»[1].

وفي (ص٨٣) قال: «لقد تحول الواجب الذي نادى (السلفيون) به وهو (العلم قبل العمل) إلى نوع من الاحتراف، وأصبح التصنيف ممسوخًا في شكل تحقيقات لكتيبات في مواضيع ممجوجة أُنْهِكَتْ بحثًا، أو مَسْخ لكتب علماء الإسلام يسمونه اختصارًا، وما أسهله من عمل، فما عليك إلا أن تشطب على ما تريد، وتعطي الباقي للمطبعة، مع أن المكتبة الإسلامية تفتقر لأبحاث جادة تجبر النقص، وتغذي احتياجات الحياة المعاصرة، ولكن لأنها مواضيع يلزمها علماء حقيقيون، يتم الهروب منها إلى الفهرسة واجترار الرسائل التي وَصَفْتُ فهذه يستطيعها (الفنيون)».

وفي (ص٨٣- ٨٤) قال: «وأخيرًا، فقد كان المأمول أن يبقى (السلفيون) متمسكين بالشعارات التي رفعوها عن التعصب المذهبي، والغلو في الأئمة وجمع شمل الأمة، والتواضع العلمي، والتضلع بالعلم، وعدم جعل باب من أبواب العلم دليلًا وحيدًا على علم العالم، ولكنهم- وللأسف- تَنَكَّبُوا على كل ما رفعوه، فخالفوا منهج السلف.

والناظر في أحوالهم يلمس غلوًّا في مشايخهم، وتعصبًا لأقوالهم التي غدت مذهبًا يوالون ويعادون عليه، واستعلاء علميًّا بحيث لا عالم عندهم إلا الذي يقرأ بعض الكتب ويتشدق بمصطلحات خاصة.

إن الأصل الأصيل من أصول أهل السُّنَّة جمع شمل الأمة، وعدم تمزيقها إلى مذاهب وفرق، ولقد كان الظن (بالسلفيين) تحقيق هذا الأصل،

---

(١) لعله يعني التصنيف المذهبي؛ لأن السلفيين الجدد يحاربونه، ولا يعترفون بما يسمى بالمذهب الحنفي، أو الشافعي، أو المالكي، أو الحنبلي؛ وقد ناقشت ذلك ورددت عليه في كتابي: «الشيخ الألباني بين الحديث والفقه».

ولكنهم تحولوا إلى مذهب جديد، فرسخوا التشرذم، وعمقوا- بممارستهم المذهبية- الفُرقة.

فانطبق عليهم ما قال الشاعر:

أَتَيْنَا إلى سَعْدٍ لِيَجْمَع شَملنا * فَشَتَّتَنَا سَعْدٌ فَمَا لَنَا مِنْ سَعْد

وفي (ص٨٧) قال العسعس مبينًا منهجهم: «ولم يقنعوا باجتهادهم وجهدهم، ولم يرضوا بأن يكون للخلق اجتهاد وجهد، فصاروا في الآونة الأخيرة ينشطون في المجالات التالية:

أ- تشويه منهج السلف والانحراف به عن الجادة.

ب- نَبْزُ المتمسكين بأصول السُّنَّة بألقاب مطابقة للواقع.

٦٧- **كشف المعلول مما سُمِّيَ بسلسلة الأحاديث الصحيحة**، لصلاح الدين بن أحمد الإدلبي- بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م)، (الجزء الأول)، تناول فيه اثنين وأربعين حديثًا، تَوَصَّلَ بالدراسة والتحليل إلى كونها معلولة رغم تصحيح الألباني لها في صحيحته، وقد عرض في مقدمة هذا الكتاب موقفه من جهود الشيخ الألباني، وصرح بأن الألباني «قصير الباع في علم الدراية»، استنادًا على عدة أسباب، ذكر منها (أحد عشر) سببًا في (ص٥- ٧)، والسابع منها هو: «بُعْدُهُ الشديد عن علم العلل، ومن لا يعرف هذا العلم فلا يجوز أن يتكلم في التصحيح والتضعيف، إذ من شروط الحديث الصحيح السلامة من العلة القادحة».

* **وبعدُ**: فإن هذه الردود الكثيرة والمتنوعة- ولا شك أن هناك ردودًا أخرى كثيرة غيرها لم أقف عليها- تثير علامات استفهام كثيرة حول أعمال الشيخ الألباني، وتجعل الباحث يحتاط، فلا يكون تابعًا دون روية، ولا يكتفي بترديد أحكامه دون دراسة متأنية، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

بالنظر في أعمال الشيخ الألباني يتضح لنا فكره ومنهجه، ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا الفكر والمنهج فيما يلي:

الأول: الزعم بأنه متمكن من معرفة الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع، ويتهم العلماء المتقدمين بالجهل بمعرفة حال الأحاديث التي حفظوها أو دونوها في مصنفاتهم، ومع ذلك تعج كافة أعماله بكثير من الأحكام التي أصدرها دون رويّة[1].

الثاني: الزعم بأنه يعرف الغاية من تخريج الأحاديث، ويتهم المحققين من علماء الحديث قديمًا وحديثًا بعدم إدراكهم لهذه الغاية[2].

الثالث: الادعاء بأنه ملتزم بقواعد الأئمة المتقدمين. رغم أنه تمرد كثيرًا على هذه القواعد، فضعف أحاديث صححها الأئمة، وصحح أحاديث ضعفوها، زاعمًا أنه اعتمد في ذلك على القواعد، وتجاهل أن الذين خالفهم هم الأئمة الذين وضعوا هذه القواعد.

الرابع: الادعاء بأنه يحترم أحكام الأئمة السابقين، رغم أنه عارض الكثير منها، وسخر من بعض الأئمة الذين خالفهم.

الخامس: إيهام الناس بأنه متمكن من معرفة الجرح والتعديل، رغم كثرة أخطائه وأوهامه، وعدم التفاته إلى مدلولات بعض مصطلحات الجرح والتعديل.

السادس: اتهام المتقدمين من العلماء بالتقاعس عن خدمة الدين، فزعم أنهم لم يهتموا ببيان درجة الأحاديث[3].

---

(١) راجع (ص٧٥).

(٢) راجع (ص٧٥-٧٦).

(٣) راجع (ص٧٦).

السابع: اتهام الأئمة بالتساهل في إصدار الأحكام الحديثية، وأنهم لهذا التساهل صححوا أحاديث ضعيفة لا تصلح للاحتجاج، ومن هؤلاء الأئمة: أبو داود، والترمذي، وابن حبان، وابن خزيمة، والحاكم، والذهبي.

الثامن: صَرَّح غير مرة باستقلاليته في الحكم على الحديث الشريف[1]، دون مبالاة بمخالفة الأئمة المتقدمين ودون مبالاة بكون الحديث مخرجًا في الصحيحين أو لا، فوقع في كثير من التناقضات الواضحات، فضلًا عن الخلط بين بعض الأسماء وتغييرها في بعض الأسانيد.

التاسع: حث تلاميذه على الجرأة في وضع الأحكام وبيان درجة الأحاديث، بحجة أن باب الاجتهاد مفتوح أمام أي مشتغل بالحديث الشريف من طلاب العلم.

العاشر: تعدَّى بالنقد والتجريح لكافة المصنفات المشهورة في الحديث الشريف، انطلاقًا من مبدأ عدم وجود كتاب منزه عن الخطأ إلا كتاب الله تعالى، وأبى الله أن يتم إلا كتابه، ولا عصمة لبشر إلا رسول الله ﷺ، فهجم على الصحيحين، والسُّنن الأربعة، والأدب المفرد، والترغيب والترهيب، والكلم الطيب، وغيرها.

وتجاوز إلى حد المبالغة والتهويل حين صَرَّح بكثرة المآخذ على صحيح الإمام البخاري- رحمه الله تعالى-.

الحادي عشر: زَعَم أن وسائل العلم الآن مكنته مما لم يمكن لغيره، فنحن في عصر الكمبيوتر والانترنت وعصر الفهارس والموسوعات وهما وسيلتان يتمكن الإنسان خلالهما من الحصر، ثم الحكم، ونسي- كما يعلم الباحثون وطلاب العلم- أن كثيرًا من المصنفات الهامة بين مخطوط

---

(١) راجع (ص٧٢-٧٣).

ومفقود، فلم تدرج في هذه الوسائل، وقد كانت جميعًا مطبوعة في عقول الحفاظ؛ ثم لا ننسى أن الشيخ الألباني عجز عن الوقوف على أحاديث في مصنفات مطبوعة ومشهورة.

الثاني عشر: الاستقلال باستنباط الأحكام الفقهية من النصوص دون مبالاة بما استقر عليه رأي الأئمة والعلماء المتقدمين، وقد وضحت ذلك بالعديد من الأمثلة في كتابي: (الشيخ الألباني بين الحديث والفقه).

الثالث عشر: التأكيد على عدم الالتفات إلى الأحاديث الضعيفة، لأنه يرى عدم العمل بها مطلقًا لا في الفضائل ولا في الترغيب ولا في الترهيب ولا في الآداب.

وليسأل المسلم الغيور نفسه: إذا تعارضت أحكام الشيخ الألباني مع أحكام الأئمة السابقين، فمن الأولى بالاتباع؟ عمن نأخذ هذه الأحكام؟

هل نأخذ بأحكام السابقين المشهود لهم بالإمامة والفضل والعلم والحفظ والورع، أو من الشيخ الألباني؟ أيهما أولى بأن نأخذ عنه الحكم على الحديث الشريف؟

وهل نطمئن إلى أحكام الذين حفظوا عشرات الألوف من الأحاديث سندًا ومتنًا، أو من الذي يعتمد- فقط- في أحكامه الحديثية على تخريج الأحاديث وجمع بعض طرقها مما تيسر له من مصنفات، ومن خلال ما اطلع عليه من أقوال في الرجال؟

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

قائمة بأسماء المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- أثر الحديث في اختلاف الأئمة الفقهاء ﵃، للشيخ محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٣- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٢٦٤-١٣٠٤م)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٤- الأحاديث الضعيفة في سلسلة الأحاديث الصحيحة، واستدراك ما فات الألباني، تأليف: رمضان محمود عيسى، الناشر: دار الفكر بالخرطوم.

٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين بن بَلْبان الفارسي (٧٣٩هـ)، بتحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٦- أحكام الجنائز وبدعتها، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.

٧- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ) طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

٨- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي، تحقيق رشدي الصالح، دار الأندلس.

٩- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: مرسي

محمد أحمد، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢م، مطبعة السعادة.
١٠- الأدب المفرد: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ)، بتحقيقنا، طبعة الخانجي بالقاهرة.
١١- إرشاد الساري لشرح صحيح الإمام البخاري (وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي): لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (١٣٢٣هـ).
١٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).
١٣- أسماء المدلسين، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، تحقيق د/ محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة للنشر، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م)[1].
١٤- الاعتصام للشاطبي، مطبعة الحلبي (عمرو الحلبي وشركاه)، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
١٥- الإعلام في إيضاح ما خفي على الإمام، لأبي عبد الله فهد بن عبد الله السُّنَيِّد، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٦- الإلزامات والتتبع: للدارقطني (٣٠٦هـ- ٣٨٥هـ) تحقيق/ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٧- الأم: للإمام الشافعي، بتحقيق: أ.د/ رفعت فوزي، دار الوفاء بمصر، وطبعة الشعب.

(١) وهذا الكتاب هو نفسه المطبوع باسم «تعريف أهل التقديس»، والذي سيأتي برقم (٣٧)، والطبعتان مختلفتان.

١٨- الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بالرد على مجانبة الألباني فيه الصواب، لإسماعيل محمد الأنصاري، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض.
١٩- البداية والنهاية: لابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) طبع دار الفكر العربي، الطبعة الثانية (١٣٨٧هـ).
٢٠- البشارة في شذوذ تحريك الإصبع في التشهد وثبوت الإشارة، لأبي المنذر أحمد بن سعيد بن علي الأشهبي الحجري اليمني، راجعه مقبل ابن هادي الوادعي، دار الحرمين للطبع والنشر، القاهرة.
٢١- بيان أوهام الألباني في تحقيقه لكتاب فضل الصلاة على النبي ﷺ، للقاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي، لأسعد سالم، دار الرازي بالأردن.
٢٢- بيان نكث الناكث المعتدي بتضعيف الحارث، للعلامة عبد العزيز محمد الغماري، طبعة عيسى الحلبي وشركاه.
٢٣- البيان والتويضح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح: للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، طبع دار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).
٢٤- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لابن شاهين: الحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان (٢٩٧- ٣٨٥هـ)، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، تحقيق الدكتور/ عبد المعطي أمين قلعجي.
٢٥- تاريخ ابن معين (رواية الدقاق يزيد بن الهيثم) تحقيق/ أحمد محمد

نور سيف، جامعة أم القرى.
٢٦- تاريخ الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، (١٨٢-٢٦١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧- التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ) طبع دار الكتب العلمية، مصورة عن الطبعة الهندية (١٣٦١-١٣٦٢هـ).
٢٨- التبصرة والتذكرة: للحافظ العراقي، طبع (١٣٥٧هـ) بفاس، المطبعة الجديدة.
٢٩- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ) تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبع الدار القيمة بالهند.
٣٠- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: لأبي زرعة العراقي أحمد بن أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦هـ) بتحقيقنا، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).
٣١- تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، للألباني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت.
٣٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩- ٩١١هـ) طبع مؤسسة الرسالة، بيروت (دار الكتب الحديثة بالقاهرة). الطبعة الثانية (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م).
٣٣- تذكرة الحفاظ: للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ-١٣٤٧م) طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٤- التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (٧١٥-٧٦٥) بتحقيق أ.د/ رفعت فوزي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٣٥- ترتيب مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٦- الترغيب والترغيب، للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٥٨١-٦٥٦هـ) مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م).
٣٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس أو طبقات المدلسين، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ-٨٥٢) تحقيق: د. عاصم عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى.
٣٨- التعريف بأوهام من قَسَّم السنن إلى صحيح وضعيف، للشيخ محمود سعيد ممدوح. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.
٣٩- تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوامة، طبع دار الرشيد، سوريا، الطبعة أولى (١٤٠٦هـ)، وطبعة دار المعرفة بيروت، بتحقق عبد الوهاب عبد اللطيف.
٤٠- تقريب النواوي (بشرح تدريب الراوي) راجع تدريب الراوي.
٤١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦) تصحيح وتعليق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى (١٣٥٠هـ).
٤٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) طبعة المدينة المنورة، الحجاز (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) وطبعة مؤسسة قرطبة (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

٤٣- تلخيص صحيح مسلم: للإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (٥٩٨هـ-٦٥٦هـ) تحقيق: أ.د/ رفعت فوزي عبد المطلب وأحمد محمود الخولي، طبع دار السلام، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
٤٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام أبي عمر يوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨- ٤٦٣) تحقيق: سعيد أحمد أعراب. طبع الهند، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
٤٥- تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات، لحسن بن علي السقاف، دار الإمام النووي، الأردن، الطبعة الثالثة (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
٤٦- تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم، للشيخ محمود سعيد ممدوح، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).
٤٧- تنقيح الأنظار، لابن الوزير (ومعه توضيح الأفكار للصنعاني) مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٣٦٦هـ).
٤٨- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) الطبعة المنيرية بالقاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت.
٤٩- تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) طبعة دائرة المعارف بالهند، الطبعة الأولى، (١٣٢٥هـ).
٥٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ) طبع مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥١- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني (١١٨٢هـ) تحقيق: محمد محيي الدين

عبد الحميد، مكتبة الخانجي (١٣٦٦هـ).
٥٢- الثقات: للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (٣٥٤هـ- ٩٦٥م) الطبعة الأولى، بالهند.
٥٣- جامع الأصول: لابن الأثير، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر، بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ط٢، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
٥٤- جامع بيان العلم وفضله: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي الأندلسي (٣٦٨-٤٦٣هـ) دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالسعودية، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
٥٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل العلائي (٦٩٤- ٧٦١هـ) تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت.
٥٦- الجامع الصحيح: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ) المطبعة السلفية، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
٥٧- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: للإمام الحافظ عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) طبع دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ- ١٩٨١م).
٥٨- جامع العلوم والحكم: لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب، الحنبلي، البغدادي (٧٩٥هـ) طبعة دار الحديث، الطبعة الخامسة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٥٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ) مطبعة المعارف، الرياض (١٤٠٣هـ).

٦٠- الجرح والتعديل: للإمام الحافظ أبي محمد بن عبد الرحمن الرازي الحافظ ابن أبي حاتم محمد بن إدريس المنذري التميمي الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ) طبعة دار الكتب العلمية المصورة عن الطبعة الأولى بالهند.
٦١- الجَعْديات، حديث علي بن الجَعْد الجوهري (١٣٤-٢٣٠هـ) تأليف أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (٢١٤-٣١٧) تحقيق: أ.د. رفعت فوزي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
٦٢- الجوهر النقي (على هامش السنن الكبرى للبيهقي) لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت٧٤٥) طبعة حيدر آباد الدن بالهند (١٣٤٦هـ).
٦٣- حاشية السندي (على سنن النسائي) للسيوطي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، بيروت، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
٦٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) مطبعة السعادة (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).
٦٥- خير الكلام في القراءة خلف الإمام، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) الناشر مكتبة الخانجي، بتحقيقنا، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).
٦٦- ديوان الضعفاء: للحافظ الذهبي، مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة.
٦٧- ذكر أسماء التابعين: للدارقطني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، طبع مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، طبعة أولى، (١٤٠٦هـ).
٦٨- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، للحافظ أبي المحاسن الحسيني الدمشقي (٧١٥-٧٦٥هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٩- رجال الصحيحين في ميزان أئمة الجرح والتعديل، دراسة استيعابية، د. علي عبد الباسط مزيد، (رسالة الدكتوراه).
٧٠- زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي الدمشقي ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط.
٧١- الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة الإرشاد، سوريا، حمص.
٧٢- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، لمحمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني (١١٨٢هـ) دار الحديث بالقاهرة.
٧٣- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت٩٤٢هـ) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
٧٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت.
٧٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ودار المعارف بالرياض (الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ).
٧٦- السلف والسلفيون، لإبراهيم العسعس، دار البيارق، الأردن.
٧٧- السنة، للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مَخْلَد الشيباني (ت٢٨٧هـ) تحقيق: الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
٧٨- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه

(٢٠٧-٢٥٧هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ببيروت (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
٧٩- سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ) ومعه معالم السنن للخطابي (٣١٩- ٣٨٨هـ) طبعة دار الحديث، حمص، سوريا، الطبعة الأولى، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).
٨٠- سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة (٢٠٩-٢٩٧هـ) طبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى، (١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م).
٨١- سنن الدارقطني: للإمام علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ) تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني، المدينة المنورة، الحجاز (١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م).
٨٢- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ) طبعة الريان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
٨٣- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السِّندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، الطبعة الأولى المفهرسة، بيروت (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٨٤- السنن الكبرى: للإمام النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م).
٨٥- السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ) وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني (ت٧٤٥هـ) طبع الهند، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى (١٣٤٦هـ).

٨٦- سؤالات الحاكم، للدارقطني، تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
٨٧- سير أعلام النبلاء: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
٨٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للإمام أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) طبع دار الفكر.
٨٩- شرح السنة: للإمام أبي بكر محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٤٣٦-٥١٦هـ) تحقيق/ شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.
٩٠- شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، طبعة دار القلم، وطبعة دار الحديث بالقاهرة.
٩١- شرح الكوكب المنير (أو المسمى بمختصر التحرير) في أصول الفقه، لمحمد أحمد عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي، المعروف بابن النجار (ت١٩٧٢م) تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
٩٢- شرح معاني الآثار: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ) تحقيق/ سيد جاد الحق، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).
٩٣- شرح مقدمة صحيح البخاري، للنووي (ومعه شرح القسطلاني) دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٤- شروط الأئمة الخمسة: للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٩٥- شروط الأئمة الخمسة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٩٦- صحيح الإمام مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٦-٢٦١هـ) طبع دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م) ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
٩٧- صحيح «الترغيب والترغيب» للمنذري، للألباني، طبع المكتب الإسلامي ببيروت.
٩٨- صحيح «الجامع الصغير، للسيوطي»، للألباني، طبع المكتب الإسلامي ببيروت.
٩٩- صحيح ابن حبان: للإمام محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُسْتِي (٣٥٤هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
١٠٠- صحيح ابن خزيمة: للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣-٣١١هـ) تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.
١٠١- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: لأبي عمرو بن الصلاح (ت٦٤٣هـ) تحقيق: موفق بن عبدالله ابن عبد القادر، طبع دار الغرب الإسلامي، لبنان.
١٠٢- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

١٠٣- الضعفاء والمتروكين: للإمام جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

١٠٤- طبقات الحفاظ: لجلال الدين السيوطي (٨٤٩- ٩١١هـ) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

١٠٥- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧- ٧٧١هـ) طبعة الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م) تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ود. محمود محمد الطناحي.

١٠٦- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الراقدي، تحقيق الدكتور/ علي محمد عمر، طبعة الخانجي بالقاهرة (٢٠٠١م).

* طبقات المدلسين لابن حجر (راجع: تعريف أهل التقديس).

١٠٧- علل الحديث: للإمام أبي محمد بن عبد الرحمن الرازي الحافظ (٢٤٠- ٣٢٧هـ) ابن الإمام أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر (١٩٥- ٢٢٧هـ) مكتبة الخانجي، بتحقيقنا.

١٠٨- علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الشهير بابن الصلاح (٥٧٧- ٦٤٣هـ) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

١٠٩- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري: للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (٧٦٢- ٨٥٥هـ) طبع دار الفكر (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م) طبع الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

١١٠- عمل اليوم والليلة، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق الدكتور/ فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
١١١- غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام: لمحمد بن داود بن محمد اليازني (٩٢٥هـ- ١٥١٩م).
١١٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد (٧٧٣- ٨٥٢هـ) ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، بالقاهرة، وطبعة دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الثانية (١٩٨٧م).
١١٣- فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد عبد الواحد السيواسي، ثم السكندري المعروف بابن الهُمَام الحنفي (ت٦٨١هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م).
١١٤- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ) مطبعة وكالة النخلة، القاهرة، الطبعة الأولى.
١١٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م)، ومكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٥- ١٩٩٥م).
١١٦- القراءة خلف الإمام، للإمام أبي بكر أحمد بن أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤- ٤٥٨هـ) طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق/ محمد السعيد بسيوني زغلول.

١١٧- القول البديع في فضل الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي (٩٠٢هـ) طبعة الهند.
١١٨- الكاشف، للذهبي: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٨٤٨هـ) طبع دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٩- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥) طبع دار الفكر، بيروت، لبنان، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
١٢٠- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥- ٨٠٧هـ) طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).
١٢١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العجلونيّ الجرّاحي (ت١١٦٢هـ) تحقيق: أحمد القلاش، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
١٢٢- الكفاية في علم الرواية: للإمام أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، وطبع دار الكتب الحديثة بالقاهرة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
١٢٣- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات: لابن الكَيَّال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى.
١٢٤- لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند (١٣٢٩هـ).
١٢٥- لقطات مما وهم فيه الألباني من تخريجات وتعليقات، د. علي عبد الباسط مزيد، الطبعة الأولى بالقاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٢٦- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام الحافظ محمد بن حبان أحمد أبي حاتم التميمي البُسْتي (ت٣٥٤هـ) دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ).
١٢٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) طبع دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).
١٢٨- المجموع (شرح المهذب للشيرازي): للإمام أبي زكريا محيي الدين ابن شرف النووي، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية.
١٢٩- مجموع فتاوى ابن تيمية (جمع وترتيب) عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وابنه محمد، طبع السعودية، الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ) مصورة عن الطبعة الأولى.
١٣٠- محاسن الاصطلاح (مع مقدمة ابن الصلاح): لسراج الدين البلقيني، تحقيق/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) مطبعة دار الكتب (١٩٧٤م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث.
١٣١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للرامَهُرْمُوزي، تحقيق/ محمد عجاج الخطيب، طبع دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٧١م).
١٣٢- المحلى: لأبي محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ) طبع دار الفكر والمطبعة المنيرية بالقاهرة (١٣٤٧هـ).
١٣٣- مختصر سنن أبي داود، للمنذري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦هـ) تحقيق: محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
١٣٤- مختصر صحيح مسلم، لعبد العظيم المنذري (٦٥٦هـ) تحقيق

الألباني، صدر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، إحياء التراث، الكويت.
١٣٥- المختلطين: لصلاح الدين أبي سعيد العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ) بتحقيقنا، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٣٦- المدخل إلى الصحيح: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) تحقيق/ ربيع المدخلي، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).
١٣٧- المدخل إلى معرفة الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) رسالة ماجستير لإبراهيم بن علي بن محمد الكليب، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين بالرياض، قسم السُّنَّة وعلومها.
١٣٨- مرويات الإمام البخاري في غير الصحيح، جمع وترتيب ودراسة: د. علي عبد الباسط مزيد، (رسالة ماجستير) كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
١٣٩- المستدرك على الصحيحين في الحديث: لأبي عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (ت: صَفَر ٤٠٥هـ) وفي ذيله تلخيص المستدرك: للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) طبع دار الفكر، بيروت (١٣٩٨هـ- ١٩٨٧م).
١٤٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م) وطبعة مؤسسة الرسالة.
١٤١- المسند: للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩هـ) طبع عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، بالقاهرة.

١٤٢- المسند: لأبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري (ت٢٠٤هـ) طبع دار المعرفة، بيروت، لبنان.
١٤٣- مسند أبي يعلى الموصلي: للإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٢١٠- ٣٠٧هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).
١٤٤- المُسَوَّدة في أصول الفقه، تصنيف ثلاثة من آل تيمية: مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، وشهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، وشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم (٦٦١-٧٢٨هـ) وجمعها شهاب الدين أبو العباس الفقيه الحنبلي أحمد بن محمد بن عبد الغني الحرَّاني (ت٧٤٥هـ) مطبعة المدني بمصر.
١٤٥- مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق الألباني، طبعة المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
١٤٦- مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي، المصري، الحنفي (ت٣٢١هـ) طبعة مؤسسة قرطبة السلفية، الطبعة الأولى.
١٤٧- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للشهاب أحمد بن بكر البوصيري (٧٦٢هـ- ٨٤٠) تحقيق: موسى محمد علي، والدكتور/ عزت علي عطية، مطبعة حسان، القاهرة، الناشر دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
١٤٨- المُصَنَّف: لأبي بكر عبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنْعَاني (١٢٦- ٢١١هـ)

تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
١٤٩- المصنف في الأحاديث والآثار: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت٢٣٥هـ) الطبعة الهندية.
١٥٠- المعجم الأوسط: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠- ٣٦٠هـ) تحقيق/ محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٥١- المعجم الكبير: للطبراني (٢٦٠- ٣٦٠هـ) مطبعة الدار العربية، ببغداد، الطبعة الأولى، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي.
١٥٢- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، (١٨٢- ٢٦١هـ) تحقيق/ عبد العظيم البَسْتَوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٥٣- معرفة السنن والآثار، للبيهقي (٣٨٤- ٤٥٨هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
١٥٤- معرفة علوم الحديث: للإمام أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ) مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الثانية (١٣٨٥هـ).
١٥٥- المغني في الضعفاء: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣- ٧٤٨هـ) تحقيق: نور الدين عتر، طبع دار المعارف، حلب، سوريا.
* المقدمة لابن الصلاح (انظر: علوم الحديث).

١٥٦- مقالات الكوثري (محمد زاهد الكوثري) المكتبة الأزهرية للتراث، (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).
١٥٧- مناقشة الألبانيين في مسألة الصلاة بين السواري، لحسان عبد المنان، دار الإمام الذهبي.
١٥٨- المنتخب من مسند ابن حُمَيد: لأبي محمد عبد بن حميد (ت٢٤٩هـ) تحقيق: السيد صبحي البدري السامري، ومحمود محمد خليل الصعيدي، طبع عالم الكتب، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
١٥٩- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: لابن الجارود (ت٣٠٧هـ) طبع دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
١٦٠- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) تحقيق/ محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية، القاهرة.
١٦١- الموطأ: للإمام مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي (٩٣-١٧٩هـ) تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار إحياء الكتب العربية (الحلبي).
١٦٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي، أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ) طبع دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م).
١٦٣- نظرات في السلسلة الصحيحة للألباني، لأبي عبد الله مصطفى العدوي، وأبي لؤي خالد المؤذن، مكتبة الطرفين بالطائف.

١٦٤- نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية، للشيخ إسماعيل محمد الأنصاري، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الأولى.
١٦٥- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، لصلاح الدين خليل العلائي (٦٩٤- ٧٦١هـ) تحقيق د. عبد الرحيم القشيري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
١٦٦- النكت الظراف على الأطراف، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) على تحفة الأشراف للمزي (٧٤٢هـ) تحقيق/ عبد الصمد شرف الدين، طبعة الدار القيمة، بالهند.
١٦٧- النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مكتبة الإيمان بالقاهرة، بتحقيقنا.
١٦٨- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات المبارك محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤- ٦٠٦هـ) تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، طبع دار إحياء الكتب العربية (الحلبي) الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م).
١٦٩- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (راجع بيانات فتح الباري).
١٧٠- وصول التهاني بإثبات سُنِّيَّة السُّبْحَة والرد على الألباني، لمحمود سعيد ممدوح، دار الإمام الترمذي، ومكتبة دار الغَنَّاء (اليمن، القاهرة، دبي) الطبعة الثالثة.
١٧١- وفيات الأعيان، لابن خَلِّكَان، تحقيق إحسان عباس، طبعة بيروت.

* * *

أطراف الأحاديث

* * *

الفهرس العام